

(١٠٦)

العزيزين
هَلَّا لِلَّهِ تَعَالَى شَانَهُ

مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَمَا لَمْ تُشِئْ الْمُرَكَّبُ لِأَحَدٍ إِلَّا بِاللَّهِ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ
هَذَا

كِتَابُ الْأَعْلَامِ بِقَوَاعِطِ الْأَسْدَادِ وَالْإِمَامِ
الْعَلَامَةِ شَهَابِ الدِّينِ
أَخِي مُحَمَّدِ بْنِ جَمْرٍ الْهَيْتَمِيِّ
نَقَعْنَا اللَّهُ بِهِ
وَبَعَلُوهُ
بَيْنَ
تَم

النَّصِيبِ
نَعْمَ الْمَوْلَى وَنَعْمَ

الْوَكِيلِ
حَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المستعان
نحمدك اذ اطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمو بدورا
وتجملت لماء الشريعة الغراء ارفع الناس في الذين مذبة
وجبوراً وسروراً واخترتهم لحفظ فرائض الاسلاف ورو
واقمتهم بنجوم الهندى بها في ظلمات الجهالات الى منجى القديم
وسنته ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة
يلوح عليها اما بالاحلاص وينجو من ذرها من احوال قبائح العرش
عليك حين لامناص ونشهد ان سيد محمد انبيك ورسولك افضل من
اودى فيك فصير واجل من ابليس فرضى وشكروا رسلك خير
امة اخرجت للناس فهديت به كل حائر وارديت به كل جائش
وتحوت به ظلم البدع والكفر لاسيما من بلدك الحرام وقصمت به
دينه الطغاة العظام وامرته بان يورثها من بعده من الائمة
الاعلام حتى يرثها وابها على من عاقد هم في واقعة من وقائع
الاحكام صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه الذين نصر والحق
واشادوا بخبره ودمغوا الباطل واهله الكثيرين واماتوا

ذكره صلاة وسلاماً دائماً لما قام تبصرة دينه القويم بعض
وارثيه وبذل نفسه في الله رجلاً ما اعتد لوارثيه وما لغيره
أما بعد فهذا تأليف جامع ومجموع إن شاء الله تعالى ذكره
دعاني إليه وقوع غلط فاحش في مسألة افيتت بها فاجبت
ببيانها مع ما يتعلق بها لأن الحاجة ماسة إلى جميع ذلك
سبباً وقد وقعت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات
فضلاً عن المشكلات أقرب إلى المنسوبين إلى العلم من جبل
الوريد ولسان حالهم يعلن أنه ليس لهم منها من محمد لما جعلوا
عليه من مخالفة سنن الماضين والجلد إلى أرض الشهوات
والطمع فيما بأيدي الظلمة والمتمردين نسأل الله أن يعافينا
من ذلك وأن يخينا من ظلم هذه المهالك وأن يوفقنا إلى ما كان
عليه أئمتنا من صالح العجل ومجانبة الزلل أنه أكرم مسؤول
والحي مأمول. هذا وقد لوحث لك بالقضية الحاملة على
هذا التأليف وبيانها إلى ما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة
سنة ٩٤٣ هـ رفعت إلى فتوى صورتها ما قولكم في من تزوج بالغة
ثم اشهد عليها أنه قبضها حال صداقها فهل يصح هذا الاشهاد
وهل للوصي مطالبة بال مهر المذكور وهل له ولو جاكما
أن يقول له يا كلب يا عديم الدين أم لا فيما لا يلزمه في ذلك
فاجبت بما صورته أن بلغت مصلحة دينها وما لها من قبضها
والاشهاد عليها فلم يكن للوصي مطالبة ولا الدعوى عليه
وقوله له ما ذكرتم محرم التحريم الشديد بل منهما يكون قوله

باعديم الدين كفرا فيعزى التعزير الشديد للائق به والواجب له
 ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه فلا ثم دفعها
 المصاحبة ف وقعت في اكد جماعة اصدقا للصاد ومنه ذلك فقصدوا
 التعزير اليه بالكذب على الله وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون
 فاعترضوا ما كتبته وشنعوا به عند القوام وموهوا عليه
 حتى قال بعض مجاز فيهم لقوامه هذا الا فتا به كفر وعمله بان
 قال هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مطلقا
 فقد كفر ثم اعترضوه بامور اخرى منها كيف يفرع التعزير على
 الحكم بانه كفر ومنها كيف يكتب المفتي التعزير الشديد
 والتعزير راجع الى راي الحاكم في الشدة والضعف
 ومنها ان من صدر منه ذلك مثله لا يغني عليه ومنها ان
 الجواب ليس مطابقا للسؤال هذا ما نقل الى وسمعه من
 اعتراضاتهم وهي لا لئها على غباوة قائلها غنية عن التعرض
 لها بردوا بطلان لكن اجبت في هذا التاليف تحرير الالفاظ
 المكفرة التي ذكرها اصحابنا وغيرهم فان هذا الباب
 منتشر جدا وقد اضطربت فيه افكار الائمة وعباراتهم ووزن
 فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد
 بالتاليف ولما اراد اعرج على ذلك فقصدت تسهيل جمعه
 وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما اطلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها فكري الفاتر واستنبجها نظري القاصر
 اسأل الله ان يجعلني من هداة وهديه وان يصيرني ممن وصل

الخبر لهذا لامة بسببه انه جواد كريم رؤف رحيم غافر
الزلزلات وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأييد
والامتنان واليه المذبح في المهام ومن فيض فضله نغترف
اسباب السداد والعصمة في الملمات ولنتكلم اولاً في الحكم الكذا
ابديناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال
لمسلم يا كافراً انه الاصل الكذا اخذت منه ما اشترت اليه
في الجواب من التفضيل ثم بعقبه برد ما ذكره من الشبهة
ثم بجملة بقية الالفاظ التي تقع بين الناس مما اتفق
على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الرافعي في الغرر
نقلنا عن التهمة وانه اذا قال لمسلم يا كافراً بلا تاويل كفر
لانه منى الاسلام كفر وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم قال
اذا قال الرجل لأخيه يا كافراً فقد بآ بها احدهما والذي
رواه به مسلم فيكون هو كافراً آه وتبعه النووي في الروضة
وعبارته قال المتولى ولو قال لمسلم يا كافراً بلا تاويل
كفر لانه سمي الاسلام كفر اهر واعتد ذلك المتأخرون
كابن الرفعة والتمولى والنشائي والاسنوى والاذرى
وابن زرعة وصاحب الانوار وشارح الانوار بل كثير منهم
كالنشائي والتمولى وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير عز
ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جمع من
اكابر الاصحاب منهم الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني والحلي والشيخ
نضر المقدسي وكذا القرطبي وابن دقيق العيد بل قضته كلام

هؤلاء انه لا فرق بين ان يقول كما سيتضح لك من كلامهم
الذي ذكره عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه
في الاذكار فقال بحرم تحريمها قلت لا يخالفه فان التحريم
في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة الاذكار
لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريما غليظا
فانكون عبارة الاذكار شاملة للكفر ايضا ونكتة التعبير
بالتحريم الغليظ قصد الشمول للحالة التي يكون فيها كفرا
وغيرها واذ تأملت هذا التقرير ظهر لك حسن ما فعلته في الجواب
المذكور من قولي فيعزرا الخ حيث فرعت على التحريم ولم ارفع على
الكفر لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد يوجد عند عدم
الناويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم يقول فتعين التفرغ
على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وهذا اندفع الاعتراض
السابق وهو كيف يفرع بالتعزير على الحكم بالكفر وسياتي لذلك
مزيد فان قلت يؤيد ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشارة
في باب القذف واجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل
اذا قال لرجل من المسلمين يا بهوك يا نصراني ان عليه التعزير
ولا حد عليه ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت
قد علمت بما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة هذه العبارة
مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولي مفصلة
والطلق لا ينافي المفصل ثم رايت الاذرعى ذكر ما هو صريح
في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس ما تقدم

أي عن المتولى أنه إذا قال له بلا تاويل أنه يكفر لا نه جعل
الاسلام يهودية أو نصرانية فتأمل له أمر فجعله مطلقا وجعل
كلام الشيخين عن المتولى مفصلا وحمل هذا الاطلاق على ذلك
المفصيل اخذ بال قاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عبارة
النووي عفا الله عنه في مخرج مسلم قد تناهى ما تقرر وحاصلها
ان هذا الحديث مما عده العلماء من المشكلات من حيث ان ظاهره
غير مراد فان مذهب اهل الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي كالقتل
والزنا وكذا قوله لا يخيه يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين
الاسلام ثم حكى في تاويل الحديث وجوها احدها انه محمول
على المستحل ومعنى بابها أي بكلمة الكفر وكذا حار عليه في
رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر قبا وحاروج جمع بمعنى
الثاني رجعت عليه نقيضته لاخيه ومعصيته تكفيره له
الثالث انه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين وهذا نقله
الفاضل عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الاكثر والمحققون ان الخوارج لا يكفرون
كماثر اهل البدع الرابع معناه انه يؤول الى الكفر فان المعاصي
كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثرت منها ان يكون عاقبة
شئومها المصير الى الكفر ويؤيد رواية أبي عوانة في مشيخته
على مسلم فان كان كما قال والا فقد باء بالكفر وفي رواية
اذا قال لاخيه يا كافر فقد وجب الكفر على احدهما الخامس
معناه فقد رجع اليه تكفيره فليس الرجوع حقيقة الكفر

بل التكفير يكون جعل احياه المؤمن كافرا فكان كفر نفسه
 اما لا تكفر من هو مثله واما لا تكفر من لا يكفره الا كافر
 يعتقد بطلان دين الاسلام اياه ومنزعة السبكي في بعضه
 في ثنا وديه مبنية على راي انتحله مذهبها واعترفي بان خارج
 عن قواعد الامام الشافعي وهوان من كفر احدا من العشرة
 المشهود لهم بالجنة كفر وان كان مؤولا وقد بسطت الكلام
 على ذلك في كتاب الصواعق المحرقة في الرد على الروافض
 وغيرهم قلت لانتافي عبارة المذكورة مما مر لان قوله
 من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام هو من التاويل الذي مر
 عن المتولي انه اذا سلمه لا يكفر نعم في الرجاء الاول تقييد
 لما قاله المتولي بالمستحل كذا قيل واقول ان اريد انه تقييد
 للمفهوم فظاهر او المنطوق فليس كذلك وبيان انه اذا
 قال يا كافر مؤولا بكفر النعمة او نحوه كان مع ذلك حراما
 اجماعا اخذ امام من ابن المنذر فان اعتقد حله مخ ابنه
 التول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام الجمع عليه فان
 قلنا باشتراط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمال
 ان نقول بالكفر هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين
 بالضرورة لان احدا لا يجعل محرم ايذاء المسلم سيما بهذا
 اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر
 بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ من غير تاويل فان
 قصد مع ذلك ان ديننا الذي هو مشيئتنا وهو الاسلام كفر

فلا نزاع بين واحد في أنه يكفر بذلك وإن أطلق فلم يؤول ولا
قصد ذلك الجته ما افاده كلام شرح مسلم من أنه إذا استحل ذلك
كفر ولا فلا وإذا تأملت هذا التقرير علمت أن كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المتولى إلا من حيث أن قضية كلامهما
التكفير مطلقا في حال الإطلاق وهو وإن كان له وجه
لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره الوجه هذا ما يتعلق
بالوجه الآوجه من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم
وأما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولى لأن رجوع
نقيضه إليه صادق بالكفر في بعض الحالات وأما الثالث
فأعترضه الزركشي بأن ما حكاه الأكثر من عدم تكفير
الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سنده في كتاب الشهادات
وينبغي حمل كلامه على ما إذا لم يصد عنهم سبب كفر كما إذا لم
يحمل إلا مجرد الخروج والقتال ونحوه أما مع تكفيرهم بل
تحقق إيمانه من الصحابة المشهود لهم بالجنة فلا أهر وأقول
الخوارج لم يكفروا غيرهم إلا بناويل ولم يسموا إلا ساءم كرا
وح فالمتعمد ما في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم
أن أنكروا صحبة أبي بكر رضي الله تعالى عنه أو كفروا بالصحابة
وضلوا الأمة فسيأتي مع ما شاكله وأما الرابع والخامس
فلا ينافيان ما مر أيضا نظير ما سبق من أنها محمولان على
من أول ووقع في الحديث روايات لا بأس بالاشارة إليها
فقد روى مسلم إذا كفر المسلم أخاه فقد باهرها أحدهما إن كان

كما قال والارجعت عليه وفي رواية له ايضا ليس من رجل ادعى
 كفره بغيره وهو يعلمه الاكفر ومن ادعى رجلا بالاكفر او قال عدو الله
 وليس كذلك الاحاد عليه ومرفى رواية ابي عوانة فان كان كما
 قال والافقد بالاكفر وفي رواية اذا قال لانيه يا كافر ففقد وجوب
 الكفر على احدهما ومعنى كفر الرجل اخاه نسبه اياه الى الكفر
 بصيغة الخبر نحو انت كافر او بصيغة النداء نحو يا كافرا وباعتقاف
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس
 من ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل الاهواء لما قام
 عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بآبها اسدها اي جمع بكلمة
 الكفر كما مر في الخبر بان لا بد ان يدبوا بها احدهما بينه قوله في الرواية
 الاخرى ان كان كما قال والارجعت عليه ومن ثم كانت هذه الرواية
 في قوة قضية منفصلة اقيم البرهان على صدقها بخلاف الاولى
 اذ معناها كل مكفر اخاه فداثما اما ان يكفر القاتل او المقتول
 له وهره على صدق ذلك في الرواية الثانية لان ان كان كما قال
 والاكفر القاتل اي بالمعنى السابق ببيان وقوله او قال عدو الله
 نصر كما قاله بعض الشارحين في ان نسبة الرجل غيره الى عدو
 الله تعالى تكفير له وكذا نسبة نفسه الى ذلك ويوافقه قوله
 تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله فليس له من الله
 الكتاب ما لو قال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم وقرآن
 معنى حار جميع والاستثناء قيل معنوي اي لا يدعوه احد الا
 حار عليه لان القصد الاثبات ولو لم يقدر النفي لم يثبت ذلك

وَيَحْتَمِلُ عَطْفُهُ عَلَى لَيْسَ مِنْ زَجَلٍ فَيَكُونُ جَارِيًا عَلَى اللَّفْظِ وَقَدْ
فَسَّرَ الْحَلِيمِيُّ فِي الْمَنْهَاجِ الْحَدِيثَ بِمَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْمُتَوَلَّى فَقَالَ
إِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّ الدِّينَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كُفْرُهُ كُفْرُهُ وَهُوَ دُونَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ
آخِرُهُ مُسْلِمًا حَقِيقًا وَإِنْ كَانَ يَبْطِنُ الْكُفْرُ وَلَا يَظْهَرُ فَذَا لَيْزٌ غَيْرُ
طَرِّهِ بِالْحَدِيثِ أَذْ لَا يَبُورُ وَاحِدُهَا بِالْكَفْرِ وَحَّ يَعُزُّ الْقَائِلُ
أَهْ فَنَامِلُهُ بِجَدِّهِ صَرِيحًا فِي مَا حَرَّ عَنْ الْمُتَوَلَّى وَإِنَّ الْمُتَعَزِّزَ إِنَّمَا
يَجِبُ عِنْدَ كَوْنِ الْمُقُولِ لَهُ ذَلِكَ كَافِرًا بِاطْنًا فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ
يَكُونُ كَافِرًا بِاطْنًا وَيَبْقَى قُلْتَ يَكُنْ بِقَاوُوهَ لَا سَتْنًا بَرَّانَ قُلْنَا
إِنَّ الْمُرْتَدَّ سَمَّاهُ ٣ أَيَّامًا وَلَا زَالَ تَشْبِهُهُ أَوْ تَغْلِبُهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ
لَا نَرَايْزًا وَإِيذًا وَهُوَ إِنَّمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ بِالْقَلِيلِ إِنْ لَمْ يَنْبَثْ وَكُنْ
الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُرْتَدِّ أَنْ يَظْهَرَ لَأَسْلَامِهِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ احْتِرَامُ أَصْلَابِ الْجَلِيلِ
مِنْ أَظْهَرَ لَأَسْلَامِهِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا بِاطْنًا وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُؤَافَقُ
لِلْمُقَوَاعِدِ أَنْ هُنَا حَيْثُ ثَبَتَ كُفْرُهُ بِاطْنًا كَانَ حَكْمُهُ الْمُرْتَدِّ وَلَا تَقَرُّرُ
عَلَى مَنْ قَالَ لَهُ يَا كَافِرُ وَفَسَّرَ الْقُرْآنِي فِي الْأَحْيَاءِ الْحَدِيثَ بِمَا يُوَافِقُ
كَلَامَ الْمُتَوَلَّى أَيْضًا حَيْثُ قَالَ مَعْنَاهُ أَنْ يَكْفُرَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مُسْلِمًا
أَيَّ فَيَكْفُرُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فَإِنْ ظَنَّنَا أَنَّ كَافِرًا بِبِدْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا كَانَ
مُخْطِئًا لَا كَافِرًا أَهْ وَقَدْ يُؤْخِذُ مِنْ كَلَامِهِ حَجَلُ كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ
السَّابِقِ عَلَى غَيْرِ مَا عَرَفْنَا بِأَن يُقَالَ مَعْنَى قَوْلِهِ إِنْ كَانَ آخِرُهُ مُسْلِمًا
حَقِيقًا أَيْ فِي اعْتِقَادِهِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ يَبْطِنُ الْكُفْرُ وَلَا
يَظْهَرُ أَيْ فِي اعْتِقَادِهِ وَحَّ فَاتَّضَحَّ قَوْلُهُ وَحَّ يَعُزُّ الْقَائِلُ وَهَذَا
الْثَّانِي مُتَعَيَّنٌ لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْهُ وَقَدْ فَسَّرَ بَنُ رِشْدٍ بَنُ أَكْبَرِ

جماعة المالكية الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث
 حمل الحديث على ان من قال ذلك كفر حقيقة لانه ان كان
 المقول له كافرا فقد صدق والا كبر القائل لانه اعتقد
 ما عليه المؤمن من الايمان كفر واعتقاد الايمان كفر
 قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وقال غيره من
 ائمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير المقاتل
 على القول بان الدعاء على غيره بالكفر كفر واعتزض بعضهم
 بان الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعي
 بالكفر كانه رصيه والرضي بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر
 كلام الحليمي والفرالي الذي ذكرته عنهما ان القائل حيث اعتد
 ان المقول له مسلم كفر مطلقا وان اول لكن ما مر عن
 المتولي اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة
 والسلام ومن دعي رجلا بالكفر وليس كذلك الاحار
 عليه اي رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر احدا من
 المسلمين وليس هو كذلك وهو ورطة عظيمة وقع
 فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا
 بكفر بعضهم بعضا وخرق حجاب الهيبة في ذلك
 جماعة من المشورية وهذا الوعيد لا حق ٢٠ ثم نقل
 عن الاستاذ الى اسحاق الاسفرايني من اكاابر
 اصحابنا انه قال لا اكفر الا من كفرني قال وربما
 خفي هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح

والذي ينبغي ان يحل عليه انه لمح هذا الحديث الذي يقتضي ان
من دعى رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا
قوله عليه الصلاة والسلام من قال لا خير يا كافر فقد باء
بها احدهما وكان هذا المتكلم اى الاسناد ابو اسحاق يقول
الحديث دل على انه يحمل الكفر لاحد الشخصين اما المكفر
او المكفر فاذا كفر في بعض الناس فكفر واقع بالحد وانما يطع
اني لست بكافرا لكفر راجع اليه امه فثأمله تجد صريحا
فيما مر عن المتقولي وفي ان ابن دقيق العيد موافق على ذلك
وفي انه لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصير
المقدس في تهذيبه في كتاب الصلاة صرح في ذلك
فانه لم يقيد التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك
ظاهرا لعدالة لكن الاوجه ما مر عن المتقولي من التفصيل
وفي كافي الخوارزمي لو قال لست من امة محمد او لا اعرف
الله ورسوله او انا كافرا وبرى من الاسلام كفرا
امه والحكم فيه ظاهرا لان من عجم انه اراد انه ليس
منهم قطعاً بل ظنا او انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة اهل
الاصول او يخوذ لك فيما يظهر وللغنى تليد ابن المقرئ
اعتراض على الروضة اجبت ذكره مع التنبيه على رده
وعبارته قال في الروضة قال المتقولي لو قال لمسلم يا كافر
بلا تأويل كفر لانه سمي الاسلام كفرا ذكر القمولى مثله ولم
يعمله ولم يفسره الى احد قال فان اراد كفر النعمة والاحسان

فلا اثم ولا نسل قول الروضة لانه سمي الاسلام كفرا فان هذا
 المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
 انك لست على دين الاسلام الذي هو حق وانما انت كافر
 دينك غير الاسلام وانما على دين الاسلام هذا مراده بلا
 شك لاننا نماء وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام
 فنفى عنه كونه على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما
 يعزب بهذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم على ما قاله
 ان من قال لعابديا فاسق كافر لانه سمي العبادۃ فسقا ولا
 احسب احدا يقوله وانما يريد انك تنسحق وتفعل مع عبادك
 ما هو فسق لان عبادتك فسق فكيف يحكم عليه بالكفر
 باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غير اكثر
 والظهر وانما يصح المعنى الذي ذكره لوقال يهودى او نصرانى
 مسلما كافر فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهو دين
 الاسلام كفر واما المسلم فلا يريد هذا اصلا اثم كلام
 الفتى ولك رده بانه مبنى على ما زعم من ان معنى لفظه ما ذكره
 وليس معناه ما زعم بل معناه يا متصفا بالكفر وهذا كما
 ترى صادق بانه ما تصفت به من الاسلام يسمى
 كفرا وبانك لترتصف بالاسلام من اصله وهو الذى
 زعمه ولا اثر لكون هذا الثانى هو الذى يطلب قصد
 بهذه الكلمة لان وصفه بالكفر مع مشاهدته الاسلام
 منه وعدم تاويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام

كفرنا بما دل عليه لفظه صريحاً بواسطة القرينة
المذكورة والغنى النظر إلى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لأن
هذا لا يقول عليه في هذا الباب وقلنا له أنت حيث أطلقت
هذا اللفظ ولم تقول كنت كافراً لتضمن لفظك تسمية
الاسلام كفرًا وإن كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر
باعتبار الباطن لا الظاهر وقصدنا وعدمه انما ترتبط به
الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعم ان هذا المعنى
لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الخ بل ذكره
المراد لا وجه له هنا البتة لما قررناه بان حكيمنا انما هو باعتبار
الظاهر فلا ينبعث عن المراد ولا نذير عليه حكما ظاهرا وان
حصره لقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام
واما ما زعم من لزوم المذكور فغير صحيح بل لا يلزم
عليه ذلك لان العبادة لا تنافي القسق لا مكان اجتماعهما
في آن واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس
بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما من شخص
واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابداً فاسق
تسمية العبادة فسقاً بخلاف القول لمسلم يا كافراً فانه ظاهر في
الوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام
كفرًا وما تعجب منه يرد بان اللفظ اذا كان محتملاً لمعان
فان كان في بعضها اظهر حمل عليه وكذا ان استوت
ووجد لاحدهما من مح وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر

مع علمه بما هو عليه من الاسلاف فقولك واحتمال غيره اكثر
ظاهر وقولك واطهر ليس في محله كما تقرر وقوله وانما يصح المعنى
الذي ذكره الخ برد ما علمه مما هو غنى عن العادة وقوله
واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة
وعدمها لا شغل لنا بها فاذا تقرر ذلك حكم يا كافر بما لم تجح
في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخان فيه نفلا عن المتولى
هو الحق الذي لا يحيد عنه وان كلاما رجع من الاصحاب
صرح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبادة الازكار
وشرح مسلم وغيرهما لا يخالفه ظهرك ان ما افقت به
في يا عديم الدين حق ظاهر لا يسع احدا انكاره وان
من انكره فقد انكر على هؤلاء الائمة الذين هم اباؤنا
في الدين لكن المعترضون على لا يحترمون احدا من المتأخرين
ولامن المتقدمين فليهم اسوة والحمد لله على ذلك فمن قال
لاخريا عديم الدين نقول له ما الذي اردت بذلك
فان قال اردت ان ما هو عليه من الدين لا يسمى ديننا قلنا له
قد كفرت فان لم تسم والاضر بنا غثك وان قال اردت انه
لا دين له في العائلات وغيرها قلنا له لا كفر عليك لكن عليك
النفير الشديد الاتق بك وان قال لا ينتمى الى قلنا له
فهل تعتقد ان يحل لك ان تقول له ذلك فان قال
نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك نيابة على ما مر
وان قال لا استحس ذلك او كان مما يخفى عليه ذلك قلنا

عليك الثغرة ولا ذلك ارتكبت محصية ليست كفرا الى هذا
التفصيل كله المستفاد مما قررته في يا كافراشرت بقولي في الجواب
السابق بل ربما يكون قوله يا عديم الدين كفرا واذا تمهدت
حقيقة ما اجبت به قلن جمع الى رد كلام المعترضين وهو
بركاكته وكونه باخيال اشبه غنى عن الرد لكن في ضمن رده فواء
فاما قول من قال هذا الاقنا كفرا لاقتضائه ان قائل هذا اللفظ
يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فيه عليه بامور
منها ان دعواه اقتضا قولى ربما اخرا اكثر مطلقا مجازفة وجملة
تعمد لولات الالفاظ فان مدلول ربما انه له حالة يكون فيها
كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا نظيل فيه
لان الكلام فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية الاتقان
والتحريز ومنها ان احتجاجه بما ذكر مكفر له صريحا فانه كفر
مسلم من غير تاويل لان المفتى اذا افتى بحكم فلا يخلو لمدا ان
يكون حقا او خطأ فان كان حقا فلا كلام في تكفيره وان
كان خطأ فكذلك وان تعمد الخطأ لانه لم يتعمد تكفير احد بعينه
اذ المفتى لا يفتى على احد معين والعجب من خوفه كيف يكفر غيره
ويستدل بما يكفر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة
الحقيرة ولم لم تفصل في الجواب كما فصلت هنا ولا اطلق القول
بالحرمة كما مر في الاذكار قلت ايتارا للاختصار وحذر من
الوقوع في ورطة الاطلاق فان النورى قال في آداب المفتى من
الروضة واذا كان في المسئلة تفصيل لم يطبق الجواب فانه

خطا بالاشاق وليس له ان يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة
الواقعة اذ الم يكن في الرقعة تعرض له أم وليس الاطلاق في
المصنفات كالاطلاق في الفتاوى فانه الناظر في المصنفات
لا يقتصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المصنفين
فانه لا اهلية له في النظر في المصنفات حتى يعلم حكم واقعة
وانما الواجب عليه رفعها للمفتي من افتاء واطلاق له في محل
التفصيل لجهاد الى الوقوع في الخطا فكان المفتي مخطئا اتفاقا
وايضا فالمصنفات يكثر مسائلها فلو كلف المصنفون الى استيعاب
سائر التفصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
قد تم فشاغ لهم ذكر اصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب
اتكالا على فهم التفصيل من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر
في كتبهم وايضا فانما لم افضل في الجواب تفصيلا واضحا قصدا
لستر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تنطرق اليه افرها منهم
فان غالب فطرهم سليمة ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر
او يا عديم الدين الا كفر النعمة او يامن فعله كفعل الكافر او نحو
ذلك مما لا يقتضي الكفر فبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفرا
ليحذروه ويبعدوا عنه ولم ابين لهم الوجه المكفر ستر الله عليهم
لئلا يسموا احدهم فيكون سبب له فانه مما يقصد فكان ما فعلته
من الاشارة الى التفصيل به برهنا ومن ترهيبهم بان ذلك كفر
ابلق راوي والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء واما الاعتراض
على التفرع بالغاء مما مر فسيببه الجمل بالاحكام ويمد لولان

الالفاظ ايضا لان الحكم المحقق هو الحرمة واما التكفير فامر
انخص بغيره لم يشرط له ما مرفكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة
ولا يفرع عليه ويفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طه
يقصد المتكلم ولم يطلع عليه بل ويندر وقوع المفتي المكفر
من احد من المسلمين كما مر ذكر الفقهاء لانا هو خشية من
وقوعه واذا كان وقوعه في غاية الندور فعلم ان المفتي على
الحرمة هو الصواب الذي لا مرية فيه واما الاعتراض بان
المفتي كيف يكتب النذر الشديد والنذر يرجع الى رأي
الحاكم في الشدة والضعف بقوايه وان كان لا يستحق جوابا
لولا ما في جوابه من الفوائد التي لا يخفى على ذي لب ان الحكم والقضاء
اسر المقتضين لعل الجهل عليهم وعدم معرفتهم بظواهر الاحكام فضلا
من ذلك وقد قال الاذعي عن قضاة زمنه ولا يفتي بقضاة
زمننا فانهم كفروا به عهدنا لا سألهم هذا في قضاة زمنه فبالك
بغيرهم وأشار الى ذلك القاذي ايضا في قضاة زمنه مع تقدمه
على زمن الاذعي بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا
الى ما لم يبلغه غيرهم صنف كتابا في قضاة زمنهم وصدرت باربعين
حديثا من زيد الزم وتشد يد الوعيد على اكثر القضاة وسميته
جر القضا لمن تولى القضا ولكن سلمنا ان القضاة فيهم
المفتيون فلمفتي ان يكتب النذر شديد او غير شديد ولما منع
من ذلك عند من لرادني بصيرة على ان لا يصحابنا وجهان القاضي
ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه صان المفتي من القضاة كغير

والاستدلال للاعتراض المذكور بان التعزيز يرجع الى امر الحكم
 في الشدة والضعف ناشئ عن الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم
 لانه ليس ترجع اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل
 بالمعز ما يناسب معصيته من التقليل والتخفيف وانما الرجوع
 اليه تعيين نوع من الانواع التي يحصل بها ذلك فتأمل هذا
 الايهام الذي اوقع المعترضين في الاعتراض بذلك على ان المفتي
 اني غلط في الجواب ولو تغير الواقع حيث لا مفسدة ففي المجموع
 والروضة واصلا المفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متاول عند
 زجر وتهديد في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره
 الصميري وغيره قالوا اذا رآى المفتي المصلحة ان يقول للعاصي فيه
 تقيظا وهو لا يعتقد ظاهره وله فيه تاويل جازم كما روي عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة المقاتل فقال لا توبة
 له وسأله آخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فرايت في عينيه ارادة
 القتل فنفته واما الثاني فجا مسكينا قد قتل فلم اقطع قاله
 الصميري وكذا ان سأل فقال ان قتلت عبدي حل علي قصاص فراجع
 ان يقول ان قتلته قتلناك فغنم النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من قتل عبدا قتلناه ولان القتل له معنيان وهذا كله اذا لم
 يترتب على اطلاقه مفسدة والله اعلم اجمع كلام الروضة وهو حري
 ان يتأمله المعترضون ويفهموه فانهم يمكن تحقيق عنه وعن غيره
 من كلام الائمة والامامة صدرت عنهم هذه الخرافات واما
 الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل برده

بل لا يصدر ذلك الا ممن ترك الشريعة الفراء وراه ظهريا
 ونفسيا متشبيها لان القاضي اما ان يكون محقا فالافاء يؤيده
 وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاضي فان فرض
 انه قاض ضرورة وجب رفعه الى مستنبيه ليقيم عليه الاحكام
 الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله تعالى حتى يحكم
 الله وهو خير الحاكمين على ان القاضي في صورة السؤال خصم
 مدع على آخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكرناها فوضت اليه
 فليس محتاجا اليه حتى يكون له ادنى شبهة في نوع من الشتم
 والسب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين
 وشتمهم بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام
 واما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا للسؤال فكلام محمل
 لا معنى له بوجه حتى نتكلم عليه وفريد المقت والغضب من الله
 سبحانه يلجى الشخص ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نفوذ بالله
 من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من الزلات والجهالات
 انه جواد كريم رؤوف رحيم واذ قد انهينا الكلام على هذه القضية
 فلننتقل الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توقع
 في كفر عندنا او عند غيرنا اعتناء بهذا الباب لخطره وفي
 الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مر من المقدمة له والسبب
 الباعث عليه فنقول هذا باب واسع واكثر من اعتنى به الحنفية
 ثم اصحابنا كما استعمله فمن ذلك الغرر على الكفر في زمن بعيد
 او قريب او تعليقه باللسان او القلب على شيء ولو محال اعتقلا

فما يظهر فيكون ذلك كفر في الحال كما نقله الشيخان عن الثمة
وجزم به البغوي وغيره كما حكى في صحيحه الرويان وقول
المشافعي رضي الله تعالى عنه في الامام كمال محمد بن الحسن هو حديث
المفسر الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم
فيه لانهم يحملون على الخاطر الذي لا يستقر كما حمل الاثمة الحديث
عليه وقول ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور الزم على الكفر
الذي هو الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يعز على الجهل
يجاب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب ما اشعر بالجهل وان
كان قلب من صدر منه شيء مما ذكر وما ياتي بمثله انما نا
الاترى ان الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذا ذلك الفعل لا ياتي
فان اراد ابو نصر انه وان عزم لا يكون كافرا فيفسد سبيل ذلك
بل لا وجه لكلامه وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل
لا يجامع حقيقة العلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق
ذلك عزم العدل على مواقف كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدانة
على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدانة على العدل فانها ليست
شرطا وكان وجه ذلك ان الايمان التصديق وهو مستغنى عن الزم
والعدل الاجتناب الباكث مع عدم غلبة المعاصي والنية
لاشا في ذلك وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال البغوي
لوقال الكافر آمنت بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان
لا يتعلق بالشرط ولوقال المسلم كفرت ان شاء الله كفر في الحال
انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة الردة ورغم

انه امر توريه كفر ظاهر وباطنا واقرهم على ذلك فثامله نفعك
في كثير من المسائل وكان معنى قصده التورية انه اعتقد من لول
ذلك اللفظ وقصد ان يوري على السامع والا فالحكم بالكفر
باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة فتردد في الايمان او الصانع
او تعرض بقلبه لنقص او سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة
ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من الشيطان
فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه لما كرهه ذكره ابن عبد السلام
وغيره ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول او
فعل ومنها كل فعل صدر عن تعبد واستعانة بالدين صريح كالحج
للصنم او الشمس سوا كان في دار الحرب امر دار الاسلام بشرط ان
تقوم قرينة على عدم استعانة او عذره وما في الخلية عن القاضي
عن النضر ان المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم بردة ضعيف
وواضح ان الكلام في التخيلا واستشكل الفريز عبد السلام الفرق بين
السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم حيث
لا يكفر بالسجود للوالد كما يقصد به النقشب الى الله تعالى كذلك
يقصد بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله
زلفى ولا يمكن ان يقال ان الله شرع ذلك في حق العلماء
والابادون الاصنام وقال القرآني في قواعد كان الشيخ
يستشكل هذا المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال
الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب عنه بان الوالد
وردت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد

كافي قوله تعالى وخروا له سجدا بناء على ان المراد بالسجود ظاهره
 وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع واجابوا بان كان شرعا لمن
 قبلنا ومشي آخرون على ان المراد به الانحناء وعلى كل فهذا
 الجنس ثبت للوالد ولو في زمن من الازمان وشرعة من الشرائع
 فكان شبهه درائر لكفر فاعله بخلاف السجود لخص الصنم او
 الشمس فان لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من
 الشرائع فلم يكن لفاعله لك شبهة لضعيفة ولا قوية فكان
 كافرا ولا تغفل لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيم بخلاف
 من وردت بتعظيمه فان رفع الاشكال والتضع الجواب عنه كما
 لا يخفى وفي المواقف وشرحها من صدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
 ومع ذلك سجد للشمس كان غير مؤمن بالاجماع لان سجوده لها بدل
 بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم
 ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم
 انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها
 وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان
 اجري عليه حكم الكافر في الظاهر اتم ثم ما اقتضاه كلامه
 اعني الشيخ عز الدين من ان العلماء كانوا في ذلك يدل عليه
 ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبادته وسوا في هذا الخلاف
 وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيرها وليس من هذا
 ما يفعله كثير من الجهلة الظالمين من السجود بين يدي الشايخ
 فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء كان للقبلة او لغيرها وسواء

قصد السجود لله أو غفل وفي بعض صورة ما يقتضي الكفر عافانا
الله تعالى من ذلك أه فافهم انه قد يكون كفرا بان قصد به
عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به
تعظيمه أو اطلاق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرناه من الجواب
عن الإشكال في الوالد لا ياتي في العلم الا انه لم ينقل صورة السجود
لهم قلت بل ياتي فيهم لان تعظيمهم ورد به المشرع على انه
ثبت لجنسهم السجود في قوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وأدم صلوات الله وسلامه
على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة للملائكة
عليهم السلام هو العالم الاكبر فثبت لجنس العلماء السجود
فكان شبهة وان كان المراد في الآية بالسجود والامتناع عند
جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم
كما ان الكعبة قبلة لصلاتهم ومن المكفرات ايضا السحر الذي
فيه عبادة الشمس ونحوها فان خلى عن ذلك كان حراما لا كفرا
فهو منجرحه لا يكون كفرا ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم قال
المأوردى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يكفر بالسحر
ولا يجب به قتله ويستل عنه فان اعترف معه بما يوجب كفره
كان كافرا بمعتقد لا بسحره وكذا لو اعتقدا باحة السحر كان كافرا
باعتقاده لا بسحره فيقتل ح. بما انضم الى السحر لا بالسحر هذا
من هبنا وأطلق ما لا يرضى الله تعالى عنه وجماعة سواء الكفر
على الساحر وان السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستتاب

سواء سريسا او ذميا كالترديد لكن قال بعض ائمة مذهب
والصواب اننا لانقتضي بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو
يطلق على معان مختلفة وسياتي بيانها في الخاتمة مع بيان
ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من
اصحاب مالك ومذهب احمد رضي الله تعالى عنه في السحرة
الذين يذهب مالك وسياتي في الخاتمة ايضا كلام اهل مذهب
في ذلك ومنها الفاء المصحف في القادورات لغیر عذر ولا قوة
تدلى على عدم الاستهزاء وان ضعف والبراديه بالخاسات
مطلقا بل والغذر الظاهر ايضا كما صرح به بعضهم قال
الرويانى وكما لمصحف في ذلك اوراق العلوم الشرعية ويؤيد
ما ياتي فيمن قال قصعة شريد خير من العلم وكتب الحديث وكل
ورقة فيها اسم من اسماء الله تعالى اولى بذلك في كونها طاهرة في القدر
مكفرا واهل مراد الرويانى بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير
والفقه والاشياء كالنحو وغيره وان لم يكن فيها اثار السلف او
مختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر الاطلاق وان كان
بعيد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلا ليس فيها اسم معظم وعبرة
الزركشي في هذا المحل ما ذكره اى الرافي في الفاء المصحف في القادورات
لا يختص بالمصحف بل كتب الحديث في معناه وقد الحق الرويانى به
اوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث وما اشتمل عليه من
اسماء الله اعظم آتم وقرم بعض المتأخرين من هذه العبارة
انها تصيف لكلام الرويانى وانت خبير اذا تأملت بها ان الامر

ليس كذلك وإنما ذكر ذلك تقوية لما ذكره من الحاق كتب
الحديث بالمصحف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الروايين
فيستعين ذكرها كما ذكر الروايين أو راق بقية العلوم الشرعية
وإن كانت ذات صلة في كلامه ومن ذلك تعلم أن كل ورقة فيها اسم
معظم من أسماء الأنبياء والملائكة تكون كذلك وإن المراد بالمصحف
ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء كتبت
القرآن للدراسة أم لغيرها وإن هذا العمل فارق فساد بيع ذلك
من كافر والدخول به للخلافة فحش ما هنا فإن قلت قد نرى في ما نقرأ
قولهم يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه معظم ولم يجعلوه كقرا
قلت الفرق أن تلك حالة حاجة وإيضاً فالأمر يمنع ملاقاته
النجاسة للمعظم فإن فرض أنه قصد تضمينه بالنجاسة يأتى فيه ما هنا
على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما مر فكأن لقاء المصحف ونحوه في الغد
تلطخ الكعبة وغيرها من المساجد بنجس ولو قيل إن تلطخ
الكعبة بالقدر الطاهر كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم من عما ياباه
قال إمام الحرمين وفي بعض التعليقات عن شيخه أن الفعل مجزئ
لا يكون كفراً قال وهذا زلل عظيم من المعلق ذكرته للتنبه
على غلطه أم وأقره الشيطان على ذلك وهو جدير بالغلط
وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيفر عن غيره خلافاً لمن نظره فيه
بذلك وقول الأذرعى لم يؤول ويحمل على محل صحيح لا يخفى على
الفتية استخراج ما كان يشرى به إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن
أن يكون كفراً وإنما الكفر ما استلزمه من به الزهاون بالدين

ونحوه وهذا تاويل صحيح وبه يندفع الغلط الا ان المراد
 لا يدفع الايراد ومنها القول الذي هو كفر سواء صدر عن
 اعتقاد او عناد او استهزاء فن ذلك اعتقاد قديم العالم
 او حدوث الصانع او نفى ما هو ثابت للقديم بالاجماع
 المعلوم من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه
 يعلم الجزئيات او اثبات ما هو منفي عنه بالاجماع كذلك
 كالاتيان او اثبات الاتصال والانفصال له فان قلت
 المعتزلة تنكر الصفات السبعة او الثمانية ولم يكفروا بهم
 قلت هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون زيادتها على الذات
 حذرا من تعدد القدم ما فيقولون انه تعالى عالم بذاته قادر
 بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة ان المحذور
 تعدد ذات قدم لا تعدد صفات قائمة بذات واحدة قديمة
 وكذا يقال في الخلاف الاشاعري في نحو البقاء والقدم والوجه
 واليدين وهذا ان ناملته نعلم الجواب عن قول العزيم بن عبد الله
 والعبان الاشعري اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم
 والبقاء والوجه واليدين وفي الاحوال كالتعالي والقدورية
 وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم ببعض
 واختلفوا في تكفير نفاة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا
 متكلما فاتفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعليله بالصفات
 المذكورة ام فما نذعدهم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الاصح
 وان جرى قول بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الائمة الاربعة انهم

لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل زعموا بذلك انهم الموصون
المعظمون دون غيرهم واما القدم والبقا فامورا اعتبارية فلا
يلزم على تغيرها نقص ايضا وكذا نفى الوجه واليدان ونحوهما
فانقص ما شئ عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاشياء ببعض
وقد اشار ابن الرقعة الى مدرك القول بالكفر والقول بعدمه
بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف
بها انما لم يحكم بكفرهم لانهم يعترفون باثبات الربوبية لذات الله
تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظر الى ان تغير الصفات بما
لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغير الذات فكفر والاهم
لم يعبدوا الله سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لانهم عبدوا
من صفة كذا وكذا والله سبحانه منزّه عن ذلك فهم عابدون
لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكى عن اخيار شيخ الاسلام
ابن عبد السلام قدس الله روحه آه وميل كلام ابن الرقعة
الى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على هذا الاعتقاد نقص
لان لازم المذهب غير مذهب كياقي ومن ثم قال الاستغنى
الجسم ملزمون بالالوان وبالاتصال والانفصال مع انا
لانكفرهم على المشهور كادل عليه كلام الشرح والروضة
في الشهادات آه وسياتي الجمع بين هذا وقول الفروي عن الله
تعالى عنه في شرح المذهب بكفرهم فالحاصل ان من نفى واثبت
ما هو صريح في النقص كفرا وما هو ملزم للنقص فلا معنى اثبات
الاتصال والانفصال يرجع الى قول من قال الباري تعالى

لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال القرألي معناه ان مصحح الاتصال
والانفصال الجسمية والتحيز وهو محال فانفك عن الصدين
كما ان الجاد لا هو عالم ولا جاهل لان مصحح العلم هو الحياة فاذا انفك
الحياة انشغل الضدان وهذا كما ترى ظاهرا في تكفير القائلين بالجهة
لكن مشي القرألي في كتابه التفرقة بين الاسلام والزندقة والعز
ابن عبد السلام في فتاويه الموصلية وغيرها على كفرهم قال ابن عبد السلام
لان علماء الاسلام لم يخرجوهم عن الاسلام بل حكموا لهم بالارث
من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم واموالهم قال
الزركشي وهذا بناءه الشيخ على تفسير المتكلمين بالابساس
بما علم انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا
العلم يكونه عالما بالعلم او عالما بذاته او كونه مرثيا او غير مرثي
ليس بداخل في سمي الايمان وكذلك كونه في جهة او ليس في جهة
انتهى وبه يبايد ما قدمته في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال
الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شئ من احاد العالم
او غيرهم فهو كاف لان الشرع انما عني عن المحسنة لقلبه التجسيم
على الناس وانهم لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه
لا يعم الابلاية ولا يخطر على قلب عاقل فلا يعنى عنه امر وكالحلول
الاتحاد كما ياتي والمحصل ان في كفر ساير الفرق خلافا بين
ائمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفا ومذهبنا
انه لا يكفر الا في العلم بالجزئيات او بالمعدوم وزعم قدم
العالم او بقاءه والشاك في ذلك ومنكر البعث وشئ من

تلقاها كما يعلم مما ياتي عن الرخصة عن الفاضل عياض وزاعم الحلول
او الاتحاد ونحوهم كالفائلين بالشناخ وغيرهم من الطوائف
المذكورة في الشفا وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم
ما قررت في الكتاب ومن ذلك جحد جواز بعث الرسل وانكار
نبوة بني من الانبياء الملقق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم
لا كما خضر وخالد بن سنان ولعمان وغيرهم وكان ذلك الشك
فيه قال الحارثي في كافيته او انكار رسالة واحد من الانبياء
المعروفين امه وينبغي حمل قوله المعروفين على من اجمع المسلمون
على رسالتهم واراد نفي الرسالة على سائر الاقوال فانه قد وقع
خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك ايضا تكذيب بني او نسبة
تعمد كذب اليه او محاربتة او سبه او الاستخفاف به ومن ذلك
كما قاله الحليني ما لم يتفق في وقت بني من الانبياء انه هو النبي دون
ذلك النبي او في زمن نبينا او بعده ان لو كان نبينا او انه صلى الله
عليه وسلم لم تكف النبوة به فيكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق
بين تمتي ذلك باللسان والقلب (تنبيه) قضية قولهم او تكذيب
بني انه لا فرق بين تكذيبه في امر ديني او غيره وهو ما يصرح به
كلام العراقي شارح المذهب لكن كلامه غيره ينازع فيه واصل ذلك
انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم التزوج بغير شهوة
لان اعتبارهم لامن الجحد وهو مامون في حق صلى الله عليه وسلم
ثم قالوا والمرأة ولو كذبته لم يلفت اليها وقال العلامة العراقي
المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلامه غيره عدم كفرها

لكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الديني صريح في عدم
 مصمته من الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي
 ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا
 معدورين بقرب اسلامهم وصريح كلامهم هنا ان كون الاستخفاف
 به كفر من خصايصه وقد يجاب اخذنا من استنقار كلامهم بانهم
 كثيرا ما يعدون شيئا من خصايصه ويكون المراد به ما اختص به
 عن عدل الانبياء من بقية الامم وقد عدوا من خصايصه ايضا
 ان من زنا بحضرتة كفر ونظر فيه في الروضة وجاب بان هذا
ظاهر في الاستخفاف فكان كفر ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء
 كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران ومن ذلك ايضا
 بجداية او حرف من القرآن مجع عليه كالمعوذتين بخلاف البسمة
 او زيادة حرف فيه مع اعتقاد انه منه فان قلت قد انكر ابن
 سعد كون المعوذتين قرآنا فكيف يكفرنا فيها قلت قال النووي
 في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه
 حجاب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه ان لم يستقر الاجماع
 عند انكاره على كونها قرآنا واما الآن فقد استقر وصارت
 قرآنيتهما معلومة من الدين بالضرورة فكفرنا فيها عالما كان
 او اميا مخالطا للمسلمين على ان ما روى من انكاره انما هو انكار
 لرسمهما في مصحفه لا لكونهما قرآنا كما قال الشيخ ابو علي بن ابي
 هريرة والفاضل ابوبكر الباقلاني لانه كانت السنة عنده
 ان لا يثبت في المصحف الا ما امر النبي صلى الله عليه وسلم باثباته

او كسبه ولم يجوه كتب ذلك ولا سمع امر به وفي وجه
 حكاة القاضي حسين في تعليقه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم
 بسب الشيخين وعثمان وعلي رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق
 ومن سب الشيخين او الحسينين يكفر او يفسق وجهان كذا
 في النسخة وصوابه الحثين بمعجزة ففوقية فنون يعني عثمان
 وعلي رضي الله تعالى عنهما وعبارة البغوي من انكر خلافة ابي بكر
 يبدع ولا يكفر ومن سب احدا من الصحابة ولم يستحل يفسق *
 واختلفوا في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي ينبغي
 ان يكون الخلاف اذا سبه لامر خاص به اما الواسع لكونه صحابيا
 فينبغي القطع بتكفيره لان ذلك استخفاف بحق المعجزة وفيه
 تقرض بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي انه صلى
 الله عليه وسلم رأى ابو بكر وعمر فقال هذان السمع والبصر وهكذا
 القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام
 انه قال يقول الله تعالى من اذى لي وليا فقد اذنت بالحق وفي
 رواية فقد استحل محارمي ولا شك انا نتحقق ولاية العشر
 فمن اذى واحدا منهم فقد بارز الله تعالى بالمحاربة فلو قيل يجب
 عليه ما يجب على المحارب له يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من
 تحققت لانيته باخبار الصادق اه وما يحثه من القطع بالتكفير
 ظاهر نفلا ومعنى ومن الاحاق بالمحارب ظاهره لا نفلا
 وسيأتي لذلك بسط آخر ومن ذلك ان يستحل محرما بالاجماع
 كالحز والواط ولو في مملوكه وان كان ابو حنيفة لا يرى الحدة

لان ماخذ الحرمة عنده غير ماخذ الحد او يخرج حلالا بالاجماع
 كالنكاح او ينفي وجوب مجمع على وجوب ركعة من الصلوات الخمس
 او يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كمدلة سادسة
 يعتقد فرضيتها كفرضية الخمس ليخرج وجوب معتقده الوتر
 ونحوه كصور مشوال هذا ما ذكره الرافي نراد النووي
 في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا اجمعت جمعا عليه يعلم
 من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه تضام لا بخلافه لا
 يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان جهة لا يكون كفرا ايم
 ومازاده ظاهر وخارج بالمجمع عليه الضروري كاستحقاق بنت
 الابن السادس مع بنت الصلب وتحرّم نكاح المنعة فلا يكفر
 جاحدهما كما بينته في شرح الارشاد ومع بيان انه هل الكلام
 في جاحدهما جهلا او عنادا ومع بيان رد قول البلقيني ان نكاح
 المتعة معلوم من الدين بالضرورة وان قيد استحلال الدرء
 والاموال مما لم ينشأ عن تاويل ظني البطلان كما ويل البغاة
 والضروري امثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى
 ومن ذلك ايضا ما لواقع اهل عصر على حادث فانكارها لا ينكح
 كفرا ومحل هذا كله في غير من قرب عهد بالاسلاف اولسنا
 ببادية بعيدة والاعرف الصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما
 يظهر لان انكاره مح في تفصيل الامتروسيات عن الروضة
 عن القاضي عياض ان كل ما كان فيه تفصيل الامتريكون كفرا
 ثم ما ذكره الشيخان كالاصحاب في استحلال النحر استبعد الاما

بأننا لا نكفر من رد اصل الإجماع ثم اول ما ذكره بما اذا قصد
الجميعين على ان التحريم ثابت في الشرع ثم حلله فانه يكون رد
الشرع قال الرافعي وهذا ان صح فيلجئ مثله في سائر ما حصل
الإجماع على افتراضه او تحريمه فنفاه واجاب عنه ابو القاسم
الزنجاني بان ملحظ التكفير ليس مخالفا لفظ الإجماع بل استباحة
ما لم تحريمه من الدين ضرورة ولذا قال ابن دقيق العيد مسائل
الإجماع ان صحبها التواتر كالصلاة كفر منكرها لخالفه
التواتر لا لخالفه الإجماع وان لم يصحبها التواتر فلا يكفر
نافيها و فرق الزركشي بين تكفير منكر الإجماع اى الجمع عليه
وعدم تكفير المنكر اصل الإجماع بان منكر الحكم موافق على كون الإجماع
حجة ثم انكر اثره المرتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الاصل فانه
لم يوافق على شئ البتة ١٠ وفي فرقه نظر لاقتضاء ان منكر
الحكم لا بد ان يسبق منه اعتراف بحجية الإجماع وهو خلاف قضية
اطلاقهم وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم
ضروريا وليس كذلك فالذى يتجد هو ما اشار اليه الجواب
الاول من ان ملحظ التكفير انكار الضرورى سبق سبق منه الاعتراف
بحجية الإجماع ام لا فان قلت هل بقى من فرق آخر بين انكار
اصل الإجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم الجمع عليه الضرورى
حيث كان كفرا قلت نعم وتقدم قبله مقدمه وهى ان النظام
وغيره انما انكر و اكون الإجماع حجة زعماءهم انه لا يستحيل
الخطا على اهل الإجماع وانه لا دليل على عصمتهم قطعا

اذما استدلل برعلى ذلك فيحتمل التأويل فالاجماع الذي انكروه
هو مطابق العلماء على تفرقهم وكثرتهم على راي نظري وهذا ليس
كانكارى الضرورى الذى هو مطابقا بقوم على الاخبار عن محسوس
على نقل النواتر وذلك قطعى بحصول العلم الضرورى ببروالقدح فيه
يسرى الى ابطال الشريعة من اصلها فمطابق العلماء على راي واحد
نظري لا يوجب العلم القطعى الا من جهة الشرع فلم يكن انكار كونه
من اصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بحجته كقرا
على الاصح بخلاف انكار الضرورى فانه يجر الى انكار الشريعة
بل الشرايع كلها فمن ثم كان كقرا كما تقر فالتفخ الفرق بين انكار
اصل الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى وما قررت
يعلم رد تنظير الغزالي في كفر جاحد الجمع عليه بان النظام انكر
كون الاجماع حجة فيصير مختلفا فيه وجه رده ان النظام
لا ينكر الحكم كامر على التزل فهو بهذا الانكار مبتدع ضال فلا
نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نافي حكم الاجماع اخف
حالا من جاحد الجمع عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالفة
بخلاف الثان فان الجحد يقتضى سبق الاعتراف والاعتقاد
قلت اذا ناملت ما سبق من التحرير علمت ان المحظ في التنكير
انما هو انكار الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار
الاجماع من اصله او حجته او الجمع عليه الغير الضرورى فانه
لا يكون كقرا خلافا لما يوهى كلام بعض المتأخرين وحما
يوضح هذا المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع

انكاره الى انكار شريعة من الشرايع كإنكار غزوة تبوك او وجود
ابن بكر وعمر وقتل عثمان وخلافه على وغير ذلك مما علم بالثقل
ضرورية وليس في انكاره جحد شرعية لا يكون انكاره ذلك كضل
اذ ليس فيه اكثر من الكذب والفتاد كإنكار بشام وعباد
وقعة الجبل ومخاربه على من خالفه نعم ان افترن بذلك اتهمهم
للقائلين وهم المسلمون اجمع ككفر كما في الشفا وغيره لسريانه الى
ابطال الشريعة وليس هذا منكر اصل الاجماع لانه لا يتم جميع
المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم على شيء
وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من احكامه
كإنكار الخوارج حديث الرجم فان كان لانكارهم الرجم كفر ولا يتم
حكم من احكام الشريعة مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وان
انكروا واقعة واعترفوا بان الرجم ثابت في هذه الشريعة
بدليل آخر لم يكفروا ما لم يفتن بذلك اتهمهم للقائلين وهم
المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا الذي قررت واستحضرت قواعدهم
ظهورك انه الحق بالاحتماد والنصوب مما ذكره بعض المتأخرين
وغيرهم في هذا المحل وسياتي لهذا البحث زيادة تحقيق وتبيين
وفي تعليق البغوي من انكر السنن الاربعة او صلاة الحديد
يكفر والمراد انكار مشروعيةها لانها معلومة من الدين بالضرورة
ولو انكر هيئة الصلاة زعمنا منها لم ترد الابلحالة وهذه الشفا
والشروط لم ترد بنص على سقوط تركها ايضا اجابا عما يؤخذ من
كلام الشفا قال القولي ومن ذلك اي جحد الضرورى ان

يعتقد في شيء من المكوس ان الحق قال ويحرم تسميتهما بذلك اسم
وقضيه ان مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق أنها كفر وهذا
ظاهر في نحو هذه المسئلة ما فيه ضرب من التأويل وهو اخذ
الامام له نية الزكاة اما فيما لا تأويل فيه بوجه فينبغي
ان يكون تسميته حقا كرا ومن المكفرات ايضاً ان يرضى بالكفر
ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام ان يلفظه كلمة الاسلام
فلم يفعل او يقول له اصبر حتى افرغ من شغلي او تنطبتى لو كان
خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما
يظهر وكلام الحكيم لا تأتي قريبا قد يدل على ان اشارته عليه
بان لا يسلم اذا كانت تكون عدوه فيشير عليه بما يكره وهو كفر
ويمنع عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظر والذي يظهر انه
يكفر بذلك وان قصد ما ذكر لانه كان متسببا في بقائه على الكفر
وليس هذا كمسئلة الحكيم الا انه خلافا لمن توهم لان ذلك فيها
مجرد تمنى فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر ونشير على مسلم
بان يرتد وان كان مريدا للردة كما هو ظاهر او يكرهه على الكفر
على الاصح او يطلب منه او من كافر الكفر كما صح به الامام حيث قال
في يهودى تنصرفنى قول يطالب بالاسلام او بالعود على ما كان عليه
والتعبير عن هذا القول يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي ان يقال
هو مطالب بالاسلام او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر كفر
انتهى بخلاف ما لو قال لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لا رزقه
الله الايمان فانه لا يكون كفرا على الاصح لانه ليس مرضى بالكفر

وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر والعقوبة عليه هذا ما ذكره الشيخان
وانت خبير من قولها لانه ليس مرضى بالكفر انما محل ذلك
ما اذا لم يذكر ذلك مرضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر
من فحوى كلامهما انه لو اطلق ولم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على
جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر ولو رضى كافر
بالاسلام او اكره كافرا آخر عليه او عزم عليه في المستقبل لم يكن
بذلك مسلما ويفرق بما صرح في الغرر على الكفر والغرر على فعل كبيرة
وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ويأكل
لحم الخنزير اذا ارتكاب كبائر المحرمات ليس كفرا ولا ينسلب بها اسم
الايمان بل اسم المذبح كمنى ودين وولي ومخلص وموفق على
الاطلاق فاذا مات فاسقا لا يحل في النار خلافا للنفوس
فانهم يحكون بكفره وللعزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
ولا كافرا والفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومنعاه وصفه باسم
مذبح ما ذكره مطلقا او مقيدا (تنبيه) ما ذكر في مسألة عدم التلقين
وفي الاشارة هو ما نقله الشيخان في الروضة واصداها عن المنولي واقراه
وهو المعتمد وبه جزم البغوي واما ما في باب الفصل من المجموع
من ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعيف بل الصواب الاول
كما قاله الزركشي خلافا لقول الاذري والنصويين ظاهرهما سوى
اشارتهما انه لا يسلم ومن جزم ايضا بالكفر في ذلك الغرر الرأى
ونقل عن بعض العلماء انه ينبغي له ان لا يطول المدعى في كلمة لا يحصل
الاشتغال من الكفر الى الايمان على اسرع الوجوه وما ذكر في مسألة

لا رقة الله الايمان استشكل بما اذا قال مسلم يا كافرا بلانا ويل
ويجاب بان الكفر ثم ان ما جاء من تسمية الاسلام ككفر اكما مروضا
ليس فيه ذلك وبهذا يزيد اتجاه ما قدمته من انه لو طلب
ذكر ذلك للرضا بالكفر كان كافرا ويؤيد ايضا ما دل عليه كلام
الحلي من انه لو تمنى مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يتمنى الصديق
لصديقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما
يتمنى العدو وعدوه ما يستعظمه لم يكفر فاذا السلم عدوه الكافر
فخرن المسلم لذلك وتمنى ان لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لا يكفر
لان استقباض الكفر هو الذي يحمله على ان يتماه له واستحسانه
الاسلام هو الذي يحمله على ان يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر
على وجه الاستحسان لو قد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم
ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمنى فدعى الله بذلك بقوله ربنا
اطس على امواهم واشدده على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا
العذاب الليم فلم يضر ذلك ولا عاقبه الله عليه ولا ذخره
عنه ام تكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس
يشرع لنا ولانه مجبر ان موسى على نبينا وعليه وعلى سائر
الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام علم عدم ايمانهم
فسأله قصدا والكلام فيمن انظوت عليه عاقبه وقد يجاب
بانه وان كان شرما لمن قبلنا الا انه لم يسرى في شرعنا ما يخالفه
فيكون حجة على المخالف وبان الاصل في السؤال طلب حصول
ما ليس بحاصل فلا نظر الاحتمال المذكور على انه ورد في القصة

ما يجاب له وهو ان الاجابة لم تقع الا بعد ٤٠ سنة من السؤال
 وايضا فقولاه تعالى قد اجيب دعوتكما امتنانا عليهما بالانجاء
 وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يمتن عليه بانه
 استجيب له فيه فان قلت ما تقررا ولا في مسألة سلب الله
 الايمان اول انزله الله الايمان ينافي ما اقضاه كلام الانبياء
 من انه لو لعن كافرا معينا في وقتنا كفر ولا يقال يلحق لكونه
 كافرا في الحال كما يقال للمسلم رحمه الله لكونه مسلما في الحال
 وان كان لا يتصور ان يرتد لان معنى رحمه الله ثبته الله على
 الاسلام الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر
 على الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكفر وهو
 في نفسه كفرهم قال الزركشي عقبه فلفظ هذه المسئلة
 فانها غريبة وحكمها متجه وقد نزل فيه جماعة اهـ قلت لا منافاة
 لما قررته ثانيا من التفضيل الذي ينبغي ان يجري مثله هنا كما
 انه ينبغي ان يجري مثل هذا ثم فيقال ان اراد بلعنه الله الدعا
 عليه بتشديدا لامرا او اطلاقا لم يكفر وان اراد سؤال بقاءه
 على الكفر والرضى ببقاء عليه كفر وفي سلبه الله الايمان لمسلم
 ولا نزع الله الايمان لكافر ان اراد سؤال الكفر للمسلم او البقاء
 عليه للكافر او رضى بذلك كفر وان اراد الدعاء بتشديدا لعقوبة
 او اطلاقا فلا فذكر ذلك حق التدبير فانه تفصيل متجه قضت
 به كلها بهم واستشكل الفخر الرازي ما ذكر في اركان البكاشير
 من انه ليس كفرا بان الاعمال عند المشا في رضى الله تعالى عنه

من الايمان فكيف لا يثنى عند انتقامها لان المجموع المركب من
 امور اذا انتفى واحد منها لا بد وان يثنى ذلك المجموع فاذا
 كان العمل اخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتقامه في حق
 الفاسق وساول ابن التلمساني الجواب فقال واظن
 بالشافعي انه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان لكن
 لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه
 عن الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعده وان كان
 يلزم من قوله ان الايمان عبارة عن مجموع الامور الثلاثة
 الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا واما المعتزلة فقدر طرد
 اصلهم لانه لما كان العمل عندهم دخلا في حقيقة الايمان قالوا
 الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع
 في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله اكم واقول قد ييسر الله تعالى
 حله بما هو حلي وهو ان يقال في جوابه ان الشافعي رضي الله تعالى
 عنه يقول ان الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها
 فان اريد الايمان الكامل كانت الاعمال دخلة في مسماه ولزم
 انتقامه بانتقامها او انتقام بعضها وصدق آخ على الفاسق
 انه ليس بمؤمن بهذا الاعتبار وان اريد الايمان المتكفل بالنجاة
 من النار المشار اليه بقوله تعالى اخرجوا من في قلبه مثقال حبة
 من ايمان فالاعمال ليست دخلة في مسماه اذ هو التصديق
 بالقلب مع التطيق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتقامها
 انتقامه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من اهل الجنة

فعلم ان مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الالهام
وان الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يقل بان الايمان بساثر
النوع عبارة عن مجموع الامور الثلاثة اعني التصديق بالقلب
والنطق باللسان والفعل بالجوارح خلافا لما يؤوله كلام ابن
التمساني لا ضمنا ولا صريحا واعلم ان المشيخين قالوا في كتب
اصحاب ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اعتنا نام بتفصيل الاقوال
والافعال المقتضية للكفر واكثرها مما يقتضي اطلاق اصحابنا
الموافقة عليه واعترضها الزركشي اخذ من كلام شيخه الاذرع
وغيره بان اكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصل ابي حنيفة
لما نصح عنه انه قال لا اكفر احدا من اهل القبلة بذهب ولا
يحوز الا فباذلك لا على مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه
لسكوت اللفعي عنه ولا على مذهب ابي حنيفة لان ذلك مخالف
لعقيدته ومن قواعد ان معنا اصلا محققا وهو الايمان فلا
ترفعه الابيعين مثله يضاده وغالب هذه المسائل موجودة
في كتب الفناوى الحنفية ينقلونها عن مشايخهم وكان المتورعون
من متأخري الحنفية ينكرون اكثرها ويخالفونهم ويقولون
هو لا يجوز تقليدكم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ثم
لم يخرجوها على اصل ابي حنيفة لانه خلاف عقيدته فليستنبه
لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل مناوئين
فيخاف عليهم ان يكفروا لانهم كفروا مسلما ومنح لا تكفروا لان شاق
النبي صلى الله عليه وسلم وانكر ما يعلم بالضرورة من شرعه

انه من الدين ان لا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
ما قاله الممول وان ثقباً مثل هذه الكلم والجبين المتقنين
له لك والثالثين هذه الكلم تحيث وافقوا الشخين على اكثر
بل و قالوا في كثير مما قال النوري عفا الله تعالى عنه وحده اوضح
الرافعي انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر واستعلم ذلك جميعه
ان صدق تأملك ما سأمله عليك مما تقر به عينك ولا تجده
في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما ياتي لم ارا احد تعرض
له والحمد لله القوي والقدر سبحانه عليه التوكل واليه انيب
فحيث ما سكنا على شيء من هذه المسائل صحت نسبه لمذهب
الشافعي و جاز الا فتا به ما لم يتفق المناخرون على خلاف
ما سكنا عليه فح للمفتي ان يفتي بما اتفقوا عليه واما
مذهب أبي حنيفة وكونه يقتضيها او لا فلا شغل لنا به فذلك
المسائل ما لم يخرج باسم من اسما الله تعالى او بامر او بوعده او وعده
كذا نقلاه عنهم و اقراه وهو ظاهر جل الا ان محل ما ذكر كما
يعلم مما ياتي فيمن لا يخفى عليه نسبه ذلك اليه سبحانه وتعالى
ولاسيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره ومنها
لوقال لو امرني الله بكذا لم افعل او لو صارت القبلة في هذه
الجهة ما صليت اليها كذا نقلاه عنهم ايضا و اقراه و بحث
الا ذرعي اني اتي فيها التفصيل الاتي في ان اعطاني الله
الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لوقال لو اعطاني
الجنة ما دخلتها اقربهم الرافعي مراد في الروضة قلت مقتضى

منه صبا والجاري على القوامه انه لا يكفر وهو الصواب اتم
وفصل غيره بين ان يقوله استنفافا او انظارا الضاد
فيكفروا لا فلا وهو توجه ويؤيد ما يأتي في مسئلة فسرهم
اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو انزل
فقال لو آخذ في الله بها مع ما في من المرض والشدة ضلكني
او قال المظاوم هذا تقديرا لله تعالى فقال الظالم انا افعل
بغير تقديري الله كافر ولو قال لو شهد عندى الملائكة والانبيا
بكذا ما صدقتم كفر كذا نقلاه عنهم واقره وهل لو قال
الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم
لان ملخص الكفر كما لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب
فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت اجمعوا على العصمة من
الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء
كان كذلك وهل قوله لو شهد عندك جميع المسلمين ما صدقتم
كذلك اولا الذي يظهر نعم لما مر من ان الشرع دل على عصمتهم
من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قل اظفارك فانه سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة
كفر اقرهم الرافي نراد النورى عفا الله تعالى عنه في الرضة
المخارانه لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء اتم وما اخاره
متقين وكقص الاظفا وعلق الرأس كما صرح به الرافي عنهم
واقوه لكن محله ان كان في نفسك والا فلا لاختلاف العلما
في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

فلان في عيني كاليهودي والمصري في عين الله اوبين يدي
 الله تعالى فمنهم من قال هو ككفر ومنهم من قال ان اراد الجارحة
 كفر ولا فلا قالوا ولو قال ان الله جلس للانصاف او قام
 للانصاف فهو كفر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه
 وقد اراد الخصم ان يحلف بالله فقال لا اريد الحلف بالله
 تعالى انما اريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر
 واختلفوا فيمن نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره
 الكاف التي تدخل للتصغير بالجحمة فقتل يكفر وقيل ان
 تعدد التصغير كفر وان كان جاهلا لا يدري ما يقول او لم يكن
 له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال روي اياك بركوثة ملك
 الموت والاكثر على انه لا يكفر اتم كلام الشيخين رحمهما الله
 تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون ان
 الجحمة لا يكفرون لكن اطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل
 الاول على ما اذا قالوا اجسم كاجسام لان النقص اللازم على
 الاول قد لا يستلزمونه واما ان لازم المذهب غير مذهب بخلاف
 الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال
 فيكون كفر الان ان انت للتقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من
 الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك
 وبذلك علم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني
 ومسألة القيام والحلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة
 التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله اصغرهم في مسألة

رؤية ملك الموت ومنها قال الراقي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن
على ضرب الدف أو القضيبة أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو
كفر واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح المحقق فرجع هل يكفر
انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل
الثلاث اهـ واعتراض بقصوده في الثانية لتضمن قوله نعم
تكذيب النص وهو قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها
الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من
ارضى من رسول ولم يستثن الله غير الرسول ويجاب بان
قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه
يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده
لغيرهم من الصديقين على ان في الآية الثانية قولان الاستثنا
منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل في الخواص يجوز ان
يعلموا الغيب في قضية او قضايا كما وقع لكثير منهم واشتهر
والذي اختص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب
المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث
الآية وينتج من هذا التقرير ان من ادعى علم الغيب في قضية
او قضايا لا يكفر وهو محمل على ما في الروضة ومن ادعى علمه في
سائر القضايا ككفر وهو محمل على ما في اصلها الا ان عبارته
لما كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للنووي الاعتراض عليه
فان اطلق فلم يرد شيئا فالوجه ما اقتضاه كلام النووي
من عدم الكفر ثم رايت الاذرى قال والظاهر عدم كفره عند

الاطلاق في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب أخ ومراعاة
جميع الصور مسألة الطالب ليمين خصمه وما بعدها وما ذكره
في الاطلاق في مسألة نعلم الغيب فيه نظرا هربل الاوجه ما قد
من عدم الكفر ومنها قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله
ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا في كفر كذا اقراه قال الاسوي
الذي شاهدته بخط المصّر آمنت بدون ما النافية قبلها وهو
كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت باثبات ما وهو
الصواب أخ وما ذكر انه الصواب ظاهر ويفرق بينهما بان الاول
فيه تعليق الايمان به على تعليق كونه نبيا وهو تعليق صحيح لما فيه
من تغليم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق عدم الايمان به على
كونه نبيا ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث اراد تكذيبها
على تفهيم وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي يظهر
انه لو قال ان كان ما قاله النبي الفلاني صدقا نجوت او كفرتكذبه
او نحو ذلك يكون كفرا ايضا ولا يشترط ذكر جميع الانبياء ولا ان
يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بانه عن ربي فان قلت للانبياء
الاجتهاد وجرى قول في انه يجوز عليهم الخطا في الاجتهاد فاذا
قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناسئا عن اجتهاده لا وحى كيف
يكفر به قلت القول بعدم الكفر ح وان كان له نوع من
الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان الاثبات بان التحي
للسك والتردد في هذا المقام تشعربترده في طرق الكذب
الى ذلك النبي وهذا كفر على ان القول بجواز الخطا عليهم

في اجتهادهم قول بعيد مجور فلا يلتفت اليه وعلى كثره (فمقوله)
ان كان صدقا يدل كما تقرر على تردده في الكذب وهو غير الخطا
لان الخطا ذكر خلاف الواقع مع عدم التعبد بخلاف الكذب فانه يدل
شرا على الاخبار بخلاف الواقع تعدا فتجهر الكفر بذلك وان قلت
هذا القول البعيد المجور لان قوله ان كان صدقا لا ينافي بناؤه
عليه لما تقرر وانضح والله الحمد (ومنها) قوله لا ادري اكا النبي
صلى الله عليه وسلم انسيا او جنيا او قال انه جن او صغر عضوا
من اعضائه على طريق الاهانة كذا اقراه واعترض بان الحليمي
صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلوة والسلام
وقال ادري اكان بشرا ام ملكا ام جنيا لم يضره ذلك ان كان
ممن لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم سوى انه رسول
الله صلى الله عليه وسلم كما لم يعلم انه كان شابا او شيخا مكيا
او عراقيا عربيا او اعجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة
لا مكان اجتماعهما بخلاف من قال آمنت بالله ولا ادري اهو
جسم ام لا لان الجسم لا يمكن ان يكون اثنا ام (وفي امالي
الشيخ عز الدين) عن ابي خيفة ان من قال او من بالنبي صلى
الله عليه وسلم واشك في انه المدفون بالمدينة وانه الذي نشأ
بمكة او من بالحج الى البيت واشك في انه البيت الذي بمكة
لا يكون كافرا في جميع ذلك قال الشيخ والحق التفصيل
فكفروا في البيت دون ما عداه وذلك لانه لا يكون كافرا
الا بما علم انه من الدين بالضرورة ولا بما علم سوا اكان من الدين

ولا يكون النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأه مكة
امر معلوم بالضرورة ولكن ليس من الدين لانما لم تنقيد به فيكون
جاحده كجاحد بغداد ومصر فانه يكون كاذبا لا كافرا واما البيت
فلان الامم اجمعت على التكليف بعين هذا البيت ومتعلقة من
الدين لانه اما شرط في الحج او ركن فيه واياما كان يكون من الدين
فجاحده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا اهر
وسياق عن الروضة عن الفاضل عياض ما يرد كلامه كما استعلمه
وجزم بعض المناخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن
قال لا ادري ان مكة ولا اين الكعبة ولا اين البلد الذي يستقبله
الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا
الشخص قريب عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنده قال ولما
تكفره لانكاره التواتر فانه لو انكر بعض غرقات النبي صلى الله عليه
وسلم او نكاحه بنت سيدة عمر او وجود ابي بكر وخلافته لم يلزم
منه كفر لانه ليس مكذبا باصل من اصول الدين يجب التصديق
به بخلاف الحج والصلاة واركان الاسلام وانت خبير من قول
الحليمي ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وما
يأتي ثم من قول هذا المناخر الا ان يكون هذا الشخص قريب
عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنده ان محل ما قاله الشيخان
من تكفير من قال لا ادري اكان النبي انسيا او جنيا فمن هو
مخالط للمسلمين لان قوله ذلك ينبئ عن تكذيبه للقرآن السنة

في التمهيد
في التمهيد

والإجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالفا للمسلمين فإنه
لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتي عن
الروضة عن القاضي عياض عنهم وهل قول المخالف للمسلمين
لا أدري أكان شيخا أو شابا مكيًا أو عراقيا عربيا أو عجميا أو أمة
الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يأتي فيه هذا التفصيل أو لا
يكفر به مطلقا للنظر فيه محال وقضية كالم الحليم الأول وقضية
كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجد بان التردد في ذلك
لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه انسيا أو حيا
فإن قلت ينافي ذلك ما سياتي عن الروضة عن القاضي عياض أن
من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسودا وتوفي قبل أن يلقى
أو قال ليس بقبر شي كفر لانه وصفه بغير صفة ففيه تكذيب
له قلت يمكن الفرق بانه هنا لم يخرج بذلك وإنما تردد فيه
بخلافه ثم فإنه جزم بذلك وجزمه به يستلزم التكذيب لمن هو
بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكر
هنا كان كفرا قياسا على ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثوان الأوجه
أنه حيث كان مخالفا للمسلمين حتى ظن به علم ذلك كفر بانكار ذلك
وبالتردد فيه ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال
كان أي النبي صلى الله عليه وسلم ظويل الظفر واختلفوا
فمن صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة
زاد في الروضة قلت مذهبا ومذهب الجمهور لا يكفران ثم
يستحله أم واعترضه الأسنوي وغيره بانه لا ينبغي أن

يكفر وان استحل ذلك لما نقله في المجموع عن جمع من المجتهدين ان
ازالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والاعتراض متجه للخلاف
المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه
فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال الاذرعي
ويبغى ان يستثنى ايضا صلاة الجنابة فقد ذهب الشيعي وغيره
من السلف الى جوازها بغير وضوء ونسب للامام الراشع
رضي الله تعالى عنه وان كان غلطا ولم يتقرر في الشيخان ولا
غيرهما فيما ريت للراجح في المسئلة الاولى اعني قوله طويل لظفر
والذي يظهر انه ان قال ذلك احتقار له صلى الله عليه وسلم
او استهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفر والا فلا
بل يفرض التعزير الشديد ومنها لو تنازع اثنان فقال احدهما
لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول يعني من جوع كفر
ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفر او قال وهو
يتعاطى قدح الخمر او يقدم على الزنا بسبب الله استخفافا باسم
الله تعالى كفر كذا اقره واعتراضا بان ابا حنيفة صح عنه
انه قال لا كفر احدا من اهل القبلة بذنوب وهذا الاعتراض
في غاية السقوط اما اولاه فلا وان سلمنا ان ابا حنيفة
وان صح بكونه غير كفر كما لا ننظر اليه لان الشيخان
وكفى بهما حجة وضياه واما ثانيا فان كلام ابي حنيفة
لا ينافي ذلك لما مر من ان الاستخفاف بخوارق تعالى او الصغير

اسمه كفر عندهم فأولى الاستخفاف باسمه على أن قول أبي خنيفة
المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبنا ذلك أيضاً والتكفير
هنا لم يأت من حيث ارتكاب الذنب بل من حيث استخفافه
باسم الله المستأنس بالاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف
أحد في التكفير به ومنها لو قال لا أخاف القيمة كفر كذا أقوا
ومحله أن قصد الاستهزاء أما إذا أطلق أو لمح سعة عفو الله
تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر ومنها ما قال لا عنده
واختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع وقال سلمة إلى الله
تعالى فقال له آخر سلمة إلى من لا يتبع السارق إذا سرق
ولم ير حاشيتاً والذي يظهر أنه أن قال ذلك على جهة نسبة
العجز إليه سبحانه وتعالى كفر وإن أراد سعة حلمه تعالى على
السارق أو أطلق لم يكفر ثم رأيت الأذري قال الظاهر أنه
لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق أي لستره أياه
ونحو ذلك نعم إن ظهرت منه قرينة استخفاف فالتكفير
ظاهر ومنها لو حضر جماعة وجلس أحدهم على مكان رفيع
تشبيهاً بالمذكورين فسألوا المسائل وهم يضحكون ثم يضربونه
بالجرف أو تشبه بالمعلمين فأخذ خشبة وجلس القوم حوله
كالصبيان فضحكوا واستهزؤا أو قال قصعة من ثريد خير
من العلم كفر زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في مسئلتى
التشبيه أه ولا يفتر بذلك وإن فعله أكثر الناس حتى من له
نسبة إلى العلم فإن فاعله يصير مرتداً على قول جماعة وكفر بهذا

خساراً وتضريراً وظاهر كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله
تعالى عنه التفرير على المسئلة الثالثة ولا يبعد أن يقيد بما إذا
قصده الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو أراد أنها خير من كل
علم لشموله العلم بالله وصفاته واحكامه أما لو أراد العلوم
التي لا تتعلق بالله وصفاته واحكامه فلا ينبغي أن يكون ذلك
كفر لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف
ما إذا اطلق أو أراد العلم المتعلق بالله أو بصفاته أو باحكامه
لان ذلك نص في الاستهزاء بالعلم وبالدين فكان كفر ومنها لو دام
مرضه واشتد فقال ان شئت توفي مسلماً وان شئت توفي
كافراً كفر وكذا لو ابتلى بمصائب فقال اخذت مالي واخذت
ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل ايضاً او ماذا البقي لم تفعله ووجه
الاول ما مر من ان تمنى الكفر والرضا به كفر ووجه الثاني نسبة
الله سبحانه الى الجور ومنها لو غضب على غلامه او ولد فضربه
ضرباً شديداً فقال له رجل الست بمسلم فقال لا متعبداً كفر
ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد النووي
عفي الله تعالى عنه قلت في هذا نظراً الى ما ينوشياً انتهى
والنظر واضح فالوجه ان ان نفي اجابته او اطلق لم يكفر
وان قال ذلك على جهة الرضا بما نسب اليه كفر ثم رايته
الاذرى قال والظاهر انه لا يكفر اذا لم يوافق اجابة الداعي
ولا يريد الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر
من العاصي على سبيل السب والشتم للمدعو ويريد المدعو اجابة

دعائه بلسانك طلبا لمرضاة الله ومنها لو اسلم كافرا فاعطاه
الناس لمولا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فاسلم فاعطى قال
بعض المشايخ يكفر زاد النبوي عفا الله تعالى عنه قلت في هذا
نظرا لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في احاديث
صحيحة في قصة اسامة رضي الله تعالى عنه حين قتل من نطق
بالشهادة فقال له صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلاء الله الا
الله اذ اجأت يوم القيمة قال حتى تمنيت اني لم اكن اسلمت
قبله يومئذ ويكن الفرق بيننا الله وما اشار اليه اخيرا من
الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا فيه
نصريح بتمني الكفر للدنيا واما اسامة رضي الله تعالى عنه
فلم يتمنه وانما ورد انه لم يكن اسلم الا ذلك اليوم حتى انه لم يكن
يقبله لانه لم يكن حريا عليه او ان الاسلام يجب ما قبله
فيسلم من تلك المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر
ولا تمنيه فيما مضى البتة لان سبب وده ما تقر وكانه
استصغر ما كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك
في جنب ما ارتكبه من تلك الجناية لما حصل في نفسه من شدة
انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه ومنها قال الشيخان
نفلا عنهم لو تمنى ان لا يحرم الله الخمر وان لا يحرم المناكحة
بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى ان لا يحرم الله تعالى
الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط ان ما كان
حلالا في زمان فتمنى حله لا يكفر ولو شهد الزنا على منظر كفر

واختلفوا فيمن وضع قلنسوة الجوس على رأسه والصحيح
انه يكفر ولو شدد على وسطه حبالا فسئل عنه فقال هذا زنا
فلاكثر من على انه يكفر ولو شدد على وسطه زنا راودخل دار
الحرب للجماعة كفر وان دخل لتطيل الاسرى لم يكفر زاد في
الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة التمتي وما بعدها
اذا لم تكن نية ام اى فحيت لم ينو بتمنيه ذلك جميعه سوا
حلالا في ملة امر لا ما يجبروا الكفر من نسبة الله سبحانه الى الجور
او عدم العدل او نحو ذلك بتحريمه ذلك علينا لم يكفروا لا كفر
وتمنى تغيير الاحكام حرام كما صرح به الشافعي رضي الله تعالى
عنه في الامر وحث لبس نرى الكفار سوا ادخل دار الحرب
امر لابنية الرضى بدينهم او الميل اليه او تهاونا بالاسلام كفر ولا
فلا واعترض ما ذكره النووي في مسألة زى الكفار بان القاضى
حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لو سجد لصنم في دار
الحرب لم يحكم برده وان لبس نرى الكفار في دار الاسلام حكم
برده ونقل في المطلب عن القاضى الارتداد في المستثنين
لان الظاهر انه لا يفعله الا عن عقيدة ويحجب بحمل هذا الاطلاق
على التفصيل الذى اشار اليه النووي وقد بينته وقولى فيه
اتهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كافيه حيث قال
لو وضع على رأسه غيارا هل الذمة تهاونا بالاسلام صار كما فرأ
انتى وفهم ابن الرفعة من قول الرافعي السابق والصحيح انه اشارة
الى وجهه في القلنسوة وليس كما فهمه فان الرافعي انما حكم

الخلاف فيه عن الحنفية وهذه الغرور كلها من كتبهم ولم ينقل
شيئا منها عن الاصحاب قال الاذرعى واعلم ان اكثر العامة
يسمون ما يشد به الانسان وسطه من جل ونحو زنا را
ولا يتخيل في اطلاق هذا منهم كفرا ومنها قال الشيخان
عنهم ولو قال معلم الصبيان اليهود خير من المسلمين بكثير
لانهم يقضون حقوق على صبيانهم كفرا قالوا ولو قال النصرانية
خير من المجوسية كفر ولو قال المجوسية شر من النصرانية
لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية
خير من المجوسية الا ان يريد انها اخف لو ما اظهر كلامه
تقرير الراجح على تقريره لهم في كفر المعلم لكن ينبغي ان يحمله
ما انا قصد الخيرية المطلقة فان اراد الخيرية في الاحسان
للمعلم ومراعاته لم يكفر وان اطلق فهو محل النظر والاقرب
عدم الكفر ومنها قال اعظم قالوا لو عطس السلطان فقال له رجل
يرحمك الله فقال له آخر لا تقل السلطان هكذا كفر الاخر زاد
النووي عفى الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا
الشيء ووجهه ان يحتمل انه انما انكر عليه من حيث عدم
تغطيته للسلطان بل هذا هو الظاهر فان كان الانكار من حيث
ان السلطان غنى عن الرحمة او نحو ذلك كان كفرا كما لا يخفى
ومنها لو قالوا سقى فاسق ولده خمر فشرقناؤه الدراهم
والسكر كفر وا قال قلت الصواب انهم لا يكفرون ومنها
لو قيل لعبد صل فقال لا اصلى فان الشواب يكون لمولاي

كفر اقرهم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد ان الصواب انه لا يكفر
الا ان قصد مع ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور ومنها
قالا عنهم قالوا ولو قال كافر لمسلم اعرض على الاسلام فقال
حتى ارى او اصبر الى الغد او طلب عرض الاسلام من واعظ
فقال اجلس الى آخر المجلس كفر وقد حكيما نظيره عن المستدلى
قالوا ولو قال المحدث لو كان نبيا لم اومن به او قال لم يكر
ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه من الصحابة كفر قالوا ولو
قل لرجل ما الايمان فقال لا ادرى كفر ولو قال لزوجته انت اجب
الى من الله كفر وهذه الصور تتبعوا فيها الالفاظ الواقعة في كلام
الناس واجابوا فيها اتفاقا وخلافا بما ذكر ومذهبنا يقتضي
موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض
الاستهزاء ككلام الشيخين وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبيه
عليه حكما وتفصيلا ونقل وردا واتفاقا وخلافا في جميع المسائل
السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فاما
مسئلة تاخير عرض الايمان فقد مر تحقيقها عند ذكر كلام السواد
واما مسئلة لو كان نبيا لم اومن به فقد مر ايضا والتكفير فيها
واضح لان رضي بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة
ابي بكر رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم
حيث ينقل عنهم فقط بل ينسب اليها الشافعي رضي الله تعالى عنه
كما حكاه العبادي وحكاها ابن الخوارزمي في كافيته وعبارته
لو انكر كون ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان

كافرا ضروريا لاشأ فعي لان الله تعالى قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن
وصريح كلامهم ان انكار صحبه غير ابي بكر لا يكون كفرا لكن اخيار
بعضهم ان انكار صحبه غيره المجمع عليها المعلوم من الدين بالضرورة
كفر ويحاج بان شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يسجن
الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار مكة بخلاف انكار ما لا
يتعلق بذلك كما مر ذلك مستوفي وانكار صحبه غير ابي بكر
لا يتعلق به ذلك بخلاف انكار صحبه ابي بكر لان فيها تكذيب القرآن
وقد مر ما يؤيد ذلك وياتي ما يؤيد ايضا قال في الكافي ايضا
لو قد ف عاشة رضى الله تعالى عنها بالزنا صار كافرا بخلاف
غيرها من الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببرئتها انتهى
واما ما قالوه فيمن قيل له ما الايمان الخ فاعترض بان الصواب مخالفهم
فيه لان كثيرا من العوافر جبلت فطرتهم على الايمان ولا ينقدح لهم
عبارة عنه وقد قال الغزالي في كتابه النفرقة ذهبت طائفة الى
تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلها
وهو بعيد نظا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصطلح عليه
النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التفسير عنه كما
قال تعالى فمن ير دل الله ان يهديه يسر صدره للاسلام وقد حكى
النبى صلى الله عليه وسلم بانه من تكلم بلفظ التوحيد اجرى عليه
احكام المسلمين فثبت ان ما اخذ التكفير من الشرع لا من العقل
لان الحكم بالباطل الدم والحاقه في النار شرعى لا عقلى بخلافه
لما ظنه بعض الناس فبقى في الراغب فروع اخرى مما نقله

عن المنفعة حد فيها من الروضة لانها بالفارسية وقد نقل القموي
تقرى بها عن بعض فقهاء الاعلم فتذكر تقرى بها متعقبين كلا
بها بما يقيد او يضعفه او يوضحه فمنها لوقال عمل الله في حق
كل خير وعمل الشر من كفر ونظر فيه الرافعي بقوله تعالى وما اصابك
من سيئة فمن نفسك والنظر واضح حيث اطلق او قصد انه خلق
افعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان اراد استغلاله
بالخلق فلا شك في كفر ومنها لوقال لزوجه انت ما تؤدين
حق الجار فقالت لا فقال انت ما تؤدين حق الله فقالت لا كفر
انتهى والوجه خلافه الا ان ارادت جحد صائر الواجب ومنها
لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل
كس اصابهم هذا غير ادب كفر وقد يوجه بان هذا انكار
للسنة لقوا الاصاب ورغبة عنها فيا في يد ماسر فيز قيل له
فصر اظفارك فقال لا افعل رغبة عن السنة ومنها لوقال
جوابا لمن قال فلان بين يدي الله يد الله طويلا فقيل يكفر
وقيل ان اراد الجارحة كفر والا فلا وقد مر الكلام في المحبة
فيا ذنبا ان اراد الجارحة اما لواطلق او لم يرد هافلا يكفر
ومنها لوقال الله في السماء فقيل يكفر وقيل لا وقد مر ان
انما ندين بلحمة لا يكفر في على الصحيح نعم ان اعتقدوا لا زهر
قولهم من الحدوث او غير كفر واجماعا ومنها لوقال الله
ينظر من السماء ومن العرش او الله يظلم كما ظلمني كان حكمه كسبا
اما في غير الاخير لوضح لانه مجسم اوجه في واما في الاخيرة

فالكفر فيها واضح نعم ان اول تاويل قريباً احتمال ان يقال بعدم كفرة
ومنها لو قال الله يعلم اني دلتم اذ كرك بالدعاء واني بحزناء
وفرطك مثل ما انا بحزن وفرحى او قال لمن قال له الا تقرأ القرآن
او الا تصل اني شيعت من القرآن او من فعل الصلاة او الى متى
اعمل هذا او العجايز يصلون عنا او الصلاة المعمولة وغير المعمولة
واحد او صليت الى ان ضاق قلبي او قال لمن قال له صل حتى تجد
حلاوة الصلاة صلاتك حتى تجد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم
بالكفر في جميع هذه المسائل نظروا لوجه خلافة ما لم يرد بقوله
العجايز يصلون عنا او بقوله المعمولة وغير المعمولة واحداً لعدم وجوبها
عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها كفر ولو اراد الاستخفاف
بشيء مما قاله في المسائل كلها كفر ومنها لو قال الحقول لا حول اي شيء
يكون او اي شيء يحتمل كفر والكفر له وجه قياساً على ما مر في الحقول
لا يفتني من جوع الا ان يفرق بان تلك اقيمت ومنها لو قال عند سماع
المؤذن هذا سوط الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافة الا ان
اراد تشبيه الاذان بناقوس كفر ومنها لو قال ظالم لمن قال له
اصبر الى المحشر اي شيء في المحشر وهو ظاهر ان اراد به الاستخفاف
ومنها لو قالت لزوجها وقد رجع من مجلس العالم لعنة الله على
كل عالم وفيه نظروا لوجه خلافة ما لم ترد الاستغراق الشامل
لاحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومنها لو القى فتوى
اعطاها له نخضه وقال اي شيء هذا الشرع وهو ظاهر ان
اراد الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة معها تدل على

الاستخفاف ومنها ما لوقالت لزوجها وقد قال لها انا كافرة
انا كما قلت وهو ظاهر ولا يثاق فيه التفصيل فيمن اجاب من ناداه
يا يهودي كما هو ظاهر ومنها لو قال له وهو يرتكب لصغائر
تب الى الله تعالى اي شئ علمت حتى اتوب وفيه نظر ظاهر فا لوجه
خلافه ومنها لو قال فلان كافر وهو اكرم مني وهو ظاهر لانه اقر
بالكفر على نفسه ومنها لو قال الحقول لاحول لا يسير في الزيدية
او العلم لا يسير فيهم بريدا او قال لمن امره بحضور مجلس العلم اي شئ
اعمل بمجلس العلم او قال اذهب اعمل بالعلم في الزيدية او قال في حق
فقيه هذا هو شئ وفي اطلاق الكفر بجميع ذلك نظر فالوجه
ان لا يكفر عند الاطلاق وبعد ان اكملت هذا التأليف رايت كتابا
مؤلفا في هذا الباب لبعض الحنفية ساقى فيه جميع ما مر من الحنفية
وذيلادات كثيرة فاسببت ذكرها في هذا المحل تيمنا لفقائده فانها
اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس
في حيز المكفرات وفي هذا التأليف تسامح فانه جعله ثلاثة فصول
فصل في اللفاظ المنطق على انها كفر وفصلا في اللفاظ المختلف
فيها وفصلا في اللفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر وحكي في الفصل
الاول كثيرا من المسائل التي مر ان الحنفية اختلفوا في انها كفر
اولا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر
في الكفر على قواعدهم وستعلم ما في كل من ذلك سياق لغالب
ما فيه وان مر بعضه متعبا كلا من مسائله بما بين ما فيه
وان قرأنا لرافقه ما تخالفه فمن مسائل الفصل الاول

المقصود بالمعنى على انه كفر فذمه ان من تلفظ بلفظ الكفر
يكفر وان لم يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من ضحك
عليه او استحسنه او رضى به يكفر واطلاقة الكفر مع الجهل
وعلم العذر به بعيد وعندها اذا كان بعينه الدار عن المسلمين
بحيث لا ينسب لتقصير في تركه المخرج الى دارهم للتعليم او كان
قريب العهد بالاسلام يعذر بجهله فيعرف الصواب فان
رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فيمن استحسن
ذلك او رضى به قال ومن اتى بلفظ الكفر حبط عمله وتقع
الفرقة بين الزوجين ويحسد النكاح برضا الزوجة ان كان
الكفر من الزوج وان كان من الزوجة تجبر على النكاح وهذا بعد
تجديد الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى ان اتى بالشهادة
عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطئه
زنا وولده ولد الزنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لو مات
على الكفر حبط عمله ولو زعم وجد الايمان لم يحبط عمله
ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم
يقضها وعندها يقضيها وكذا الحج فلو اتى بكلمة فجرى على
لسانه كلمة الكفر لا قصد لا يكفر وما ذكره من الخلاف
في احباط العمل عندها وعندهم محله في قضا ما سبق زمن الردة
فعندهم يجب وعندها لا يجب لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه
فيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة
فتعيد الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل

بالردة في الآية الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بها لايمان
قد حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين للقاعدة الاصولية
ان المطلق يحمل على المقيد لا يقال التقييد بالموت على الردة في
الآية الاولى انما هو لاجل قوله واولئك اصحاب النكاح فيها خالون
لانا نقول كونه قيداً في احباط العمل محقق واما جعله قيداً
لما بعده فهو محتمل فاخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان
الآية الثانية فيها التصريح بالتقييد بالموت من جهة ثانية حكم
على من كفر بالايمان بان حبط عمله وبانه في الاخرة من الخاسرين
وهذا مستلزم لموته على كفره اذ لو اسلم ومات مسلماً لم يقل في
حقه انه في الاخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك للكافر
نقط كما يشهد له استقلال النصوص ومن ادعى خلافاً فعليه
البيان اما بالنسبة لثواب اعماله التي سبقت الردة فانه
يحبط اتفاقاً منا ومنهما ما عندهم فواضح لاننا اذا وجب
القضا صارت تلك العبارات كأنها لم تفعل واما عندنا
فكذلك كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر بفرق
على طريقته بين عدم وجوب القضا واجباط الثواب باد
ملحوظ وحزبه عدم الفعل بالكلية او وقوعه مع عكس الاجزا
ولا شيء من هذين هنا لان الفرض ان حال اسلامه فعل
الواجبات بشروطها فوقعت مجزئة فلا يجب قضاؤها
الا بنص صحيح صحيح في ذلك وقد علمت ان الآية المقيدة
ناصرة على خلافاً واما ملحوظ الثواب فهو القول بمعنى

الاثابة وبالردة يتبين ان لا قبول لانه وجدتم من الان حالة
تناق تناهله للشواب من كل وجه فسقط آ وبعد سقوطه
الاصل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام فامل
هذا الفرق فانه دقيق ولم ارم من حاوره ولا بادى اشارة
ومحل الخلاف ايضا فيما قبل الردة كما مر فامضى عليه فيها
يلزمه اعادته قطعاً وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عندنا
فيه تفصيل غير تفصيلهم وهو ان الردة ان كانت قبل
الدخول ابطلت النكاح سواء اردا امر احدهما معا او مرتباً
لان النكاح الى الآن ضعيف الخلو عن المقصود به وهو الوطء
وان كانت بعده وقف على انقضاء العدة فان جمعها الاساء
قبل انقضاء ثبها فالنكاح بحاله والا بان انفساخه من جانب
الردة وما قاله في تجديده الايمان من انه لا يكفي مجرد لفظ
الشهادة بل لا بد معه من التبرى مما كفر به فظاهر موافق
لمذهبنا فينبغي التنبيه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثير
ما يغفل عنها ويظن ان من وقع في مكفر مما صراوايات
يرتفع حكمه عنه بحكم تلفظه بالشهادتين وليس
كذلك بل لا بد مما ذكر وما ذكر من ان من سبق لسانه
للكفر لا يكفر فظاهر موافق لمذهبنا ايضا وفحل ذلك
بالنسبة للباطن اما بالنسبة للظاهر فظاهر ما ذكره
المتنا في باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا بقصرية
قال ومن وصف الله بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه

نقال او بامر من او امر او منى من نواهيه او انكر امر او نهيه
او وعدة ووعيد او قال فلان في عيني كهودى في عين الله
او قال يد الله وعنى الجاحدة او قال الله تعالى في السما عالم
او على العرش وعنى به المكان او ليس له نية او قال ينظر
الىنا ويبصرنا من العرش او قال هو في السما او على الارض
او قال لا يخلو منه مكان او قال الله فوق وانت تحته او قال
انصف الله ينصفك يوم القيمة او قال الله قام و نزل او جلس
او انضاف اسم وما ذكره اولا الى قوله ووعيد مرعنه بقيد
وما ذكره فحين قال فلان في عيني الخ من ان كفى اتفاق الاتفاق
نظير لا يصح وكذا في اطلاق الكفر لانه انما ياتي بناء على
تكفير المحسنة والجهوية ومرافيه من الخلاف والتفصيل
وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظير فضلا عن كونه متفقا
عليه لان النية المقصود وقد ذكر النوى عنى الله تعالى عند
في شرح المذهب انه يقال قصد الله كذا بمعنى اراده ليس له
قصد كقصدنا فواضح وكذا ان اطلق او اراد انه لا ارادة له
اصلا فان اراد المعنى الذى يقوله المعتزلة فلا كفر ايضا وان اراد
سلبها مطلقا لا بالمعنى الذى يقولونه فهو كفر وما ذكره في
انصف الله ينصفك يوم القيمة من انه كفر فيه نظرا ظاهر لانه
ان اراد به انك ان اطعته اتابك فواضح انه غير كفر وان اراد
حقيقة الانصاف المشحونة بالاحتياج اتحد الكفر لان
من اعتقد ان الله محتاج الى احد من خلقه فلا شك في كفره

وان اطلق تردد النظر فيه والظاهر انه غير كفر لان الانصاف
لا يستلزم ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصده
ذلك لان ذلك كما علم مما مر في المحسنة قال او قال يا رب
اكفنا راسا براس او قال انا كافرا و برئ من الله او من النبي
صلى الله عليه وسلم او من القرآن او من حدود الله تعالى او من
الشرايع او من الاسلام ولم يعلق بشئ او قال يمينك والضبط
سواء او قال له خصمه احاكم بحكم الله تعالى فقال لا اعرف
الحكم او ما يجري الحكم هنا وليس هنا حكم ماها هنا الادبوس
ايش يعمل الحكم ايه وما ذكره في يارب اكفنا راسا براس في كونه
كفر مطلقا فظهر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ
الامام ابى محمد الجوينى والد امام الحرمين الذى قيل في ترجمته
لو جاز ان يرسل الله نبيا في زمن ابى محمد الجوينى لكان هو ابا
محمد الجوينى انه كان يحى الليل ثم يقول عند المسحر سوا بسوا
اى لا شئ لى ولا شئ على ولك ان تفرق بين هذا اللفظ
واكفنا راسا براس بان ذكر الكفاية يستدعى انك كما تكفينا
تكفيك فيه استعار باحتياج الله سبحانه وتعالى اليها فكان
الخشية نظر والذات ومع ذلك ففي اطلاق الكفر نظر بل ينبغي
التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان يريد
اكفنا سوا بسوا اى لا شئ لنا غير طلب الكفاية كما لا شئ علينا
فلا كفر وكذا ان اطلق لان اللفظ ليس نصا في المعنى الا ولى
بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهر قد جسي

ما يوافقه وما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان اراد
باليمين المقسم به الذي هو اسم من اسماء الله تعالى او عطفه من صفاته
اما لو قسم بحول الاقوال عتي فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان اقسام
بالاول واراب يمينه فعليه الذي هو ملفه دون المحلوف به
وبتردد النظر ههنا فيما لو اطلق وقد اقسام بالاول ويظهر انه
لا يكفر لما علمت ان اليمين مترددة بين الفعل والمحلوف به
وتبادرها الى المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند
الاطلاق لما علمت من انها مع ذلك محتملة احتمالا غير بعيد
وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وذكر
اسم بنى او ملك في اليمين كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته
من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف به لانها لمعنى
آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الاعراف الحكم وما بعده انما
يتجه الكفر فيه عندنا ان اراد الاستهزاء بحكم الله تعالى او استحقاقا
قال او قال انت لعب الى من الله تعالى او من النبى او من الدين
او قال لو كنت اها اخذ ظلمى منك او قال ظلمنى الله او هو
مظالم او قال الله تعالى جعل الاحسان في جميع الخلق
والسوء في حقى او قال انا كالا له او الله في ست جهات
او يوجد في كل مكان او انكر الله او شك فيه او في آياته
او شجر بها او وما ذكره في انت لعب الى من الله او النبى
محتمل وكذا من الدين ان اراد تنقيصه بذلك بخلاف
ما لو اطلق او اراد الانكار عن قبيح خلق نفسه من ان

سبلها الى ما يضرها اكثر منه الى ما ينفعها وما ذكره من ^{الكفر}
في بقية الضور واضح وقد مر بعضه نعم ما ذكره في الله في
في ست جهات او يوجد في كل مكان من ان لا ياتي الا على
الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال او قال ذهبت
لدى قل هو الله احد او قال اخذت بريق الحر او قال
يا اقصر من انا اعطيناك الكوثر اه وهذا ما رايته
في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون
لا معنى له ولعله تحريف من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول
اشارة الى ان من قال وقع بجلدي اى فكرى مثل سورة
قل هو الله احد كان كفرا ولا يشك في ذلك لانه اذا يجوز على
نفسه ان ياتي بمثل هذه السورة ابطال اعجاز القرآن
وانكار اعجازه كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر
بعض المجازفين المهتورين من انه يريد من محبوبه شفا اول سورة
البقرة باول سورة الاعراف اى اشف الله بالمص من ريق محبوبه
فصحف الحروف المقطعة اول الاولى بالآم واول الثانية بالمص
مصدر مص وهذا تهور فاحش ومع ذلك فاطلاق الكفر
فيه بعيد الا فيمن قال ان هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ
مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى من ادعى
ان الاعجاز وقع باقصر من سورة لما اعطيناك وزعم ان هذا
كفر ليس في محله فقد قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية
وهو قول شيرازي وجه ظاهر فلا يتصور ان يقول بانه كفر

بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور في خلافه قاله
او قرأ القرآن على ضرب دني او منهار او غيرهما في روضة
تقويب عدم الكفر قال او قال من يقرأ عند الرض يس لا يصح
او قال للقاري لا تقرأ عنده يس او قال لمن يقرأ القرآن بالاستهزا
والفت الساق بالساق او ملا قدحا فقال كسادها قا او فرغ
سرا يا فقال فكانت سرا يا او قال بالاستهزا عند الوزن او الكيل
واذا كالوهم او وزنوهم يحسرون او رآي جمعا فقرا بالاستخفاف
وحشرناهم فلم تقادر من هذا او قال لجعل بيننا مثل السماء
والطارق وكذا في نظايرها ودعى الى الصلاة فقال انا اصلي
وحدي ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر او قال كل النفسلة
ليذهب الريح قال الله تعالى فنفثوا وتذهب ويحكمهم وفي
الكفر في سورة يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب
انه لا يكفر الا ان اراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره
في الصور بعدها من الكفر ظاهري فبيده الذي ذكره وهو ان
يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف او الاستهزا
بخلاف استعماله في ذلك لانه هذا القصد لكن لا بعد حرمة وليس
كالنسيان كما هو ظاهر على ان جمعا قالوا بحرمة النسيان ايضا كما
بينت ذلك بغواثد نفيسة لا يستغنى عنها في شرح العباب قبل
باب النسل قال او قال المصحف آلة الفساد والهو او لم يقر بكتاب
الله تعالى او قال القرآن حكايات جبريل وينكر رحي الرب الجليل
او شتم ملك الموت او لم يقر بالانبياء والملائكة او اغتاب نبيا

او صغرا سمة او لم ير من بسنته او قال لو كان فلان نبيا لا ومن
 بذا او قال لو امر في الله بكذا لم افعل او قال لو صارت القبلة الى
 هذه الجهة ما صليت اليها ام وما ذكره في الصحيحين والقرآن ظاهر
 جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد ويلحق بالانبياء والملائكة
 النبي الواحد اذا اجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا
 في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة والسلام وكاعتقاب
 النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر مما ياتي وما ذكره في تصغير
 اسمه صلى الله عليه وسلم من تقييده بما اذا قصد به اختاره وفي
 عدم رضاه بسنته ان اراد برئيسنا صلى الله عليه وسلم فظاهر
 لا نه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا او غيره من بقرينة
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه ففي اطلاق الكفر نظرا لان الايمان
 انما يجب بقرينة الانبياء اجمالا فقط فالذي يتجه انه لا يكفر لان
 اراد بسنته طريقته لان عدم الرضى بطريقته يشمل عدم الرضى
 بنبوته وايضا فالانبياء متفقون في اصول التوحيد والعقائد
 وانما الخلاف بين شرائعهم في الفروع فقط لان مدارها
 على المقاصد والمصالح وهي تختلف باختلاف الازمنة والامكنة
 بخلاف مسائل اصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم
 يختلفوا فيها ومن ثم قدم الرضى بطريقته واحدا منهم يستلزم عدم
 الرضى بجميع اصول الدين لما علمت ان طريق كل واحد منهم
 مشتملة على جميع تلك الاصول وما ذكره فيما لو قال لو كان
 فلان نبيا والمستثنين يعدل عن ذلك بما فيه من التقييد

والفصيل فراجعته قال او قال لا اعرفه النبي انسيا او جنبا
او قال استخفا فاما النبي طويل الظفر خلق الشياطين جايح البطن
كثير النساء او قيل له قص شاربه فانه سنة فقال لا بالانكار
لا افعل او كان النبي يعيب القرع او الخن فقال لم ادرهما اولا ادرى
بينهما شيئا او قال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال
آخر لاحول ما يغني او ما ينفع او ايش يعمل بها ولا يغني من جوع
ولا عطش ولا يؤمن من خوف ولا تبرد في قصعة ام لا مثله
الاولى تظلمت بما فيها وكذا الثانية وتقييده لها بالاستخفاف
حسن ولا يشترط الجمع بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل وجب
منها او غيرها مع الاستخفاف كفر وما ذكره من قص الشارب
مرثله في نحو قلم الاضلاع وما فيه وما ذكره في القبح
اي الدبا والخل فيه نظروا بوجه ابنه لا يكفر ان اراد الاخبار
عن مله او اطلق بخلاف ما لو اراد بعد محبته لها او لاحدهما
عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة
ذلك فيها استهزاء به صلى الله عليه وسلم واجتنابا له
صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لاحول الخمر بقية لكن هنا
زيادة صورية للحاقها بها الذي جرى عليه هذا الحنفى
ظاهر قال وكذا اذا قال عند التسبيح والتهليل او التكبير
او الاستغفار او سماع علم غصيا سمعت هذه الكلمات كثير
او قال بسم الله عند اكل الحرام او شر به او سمع الفنا فقال
هذا ذكر الله او سمع الاذان فقال هذا صوت الحمار والجرس

انا لا احبه او سمع حديث بين قري ومثري وروضة من رياض
الجنة فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء او قيل له
قل لا اله الا الله فقال اليس من هذه الكلمات حتى اقول
لا اله الا الله او قيل لقاعل ذنب قل استغفر الله فقال
استغفرا فاليش فعلت او اليس قلت حتى اقول استغفر
الله او وقوله غضبا راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر
واضح لان قوله سمعت هذا كثيرا مع الغضب يدل بطريق
التصريح او قريب منه على الاستخفاف بالذكر ولا شك
ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر وشرط الكفر
بالدلالة عند الحرام ان يقصد الاستخفاف بها كما علم
مما مر وبقوله في الغنا هذا ذكر ان يقصد انه مثله من كل
وجه استخفافا بالذكر فان اطلق او قصد ان بينه وبينها
مما لم يتجه الكفر وسبلة سماع المؤذن مرت بما فيها
لكن في هذه زيادة انا لا احبه والظاهر ان هذه الزيادة
لا تقضي الحكم بالكفر مطلقا بل لا بد ان يقصد
انه لا يحبه من حيث هو ذكر كفر محتمل وقوله
عند سماع ذلك الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على
النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا وكذا لو اعاده على وجه
الاستهزاء مع علمه بانه حديث بخلاف ما لو اعاد الضمير
على المتكلم او اعاد لفظ الحديث على وجه الاستبعاد كجهله
المعذور برفاهه لا يكفر ووقع قريبا ان امير بني بيتا

عظيما قد دخله بعض المجازفين من اهل مكة فقال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ٣ مساجد وانا
 اقول وتشد الرجال الى هذا البيت ايضا وقد سئلت عن ذلك
 والذي يتحرف فيه انه بالنسبة لقواعد الخفية والمالكية
 وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقا واما بالنسبة لقواعدنا
 وما عرف من كلامنا ثمت السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ
 استدراكا على حصصه صلى الله عليه وسلم وانه ساخر به وانه
 شرع شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم
 وانه للحق هذا البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص
 عن بقية المساجد بهذه المزية العظيمة التي هي الغرض الى الله
 تعالى بشد الرجال اليها وكل واحد من هذه المقاصد الاربعة
 التي دل عليها هذا اللفظ القبيح الشنيع كفر بلا مشقة فتي قصد
 احدها فلا نزاع في كفره وان اطلق فالذي يتجه الكفر ايضا
 لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه
 لا يحتاج الى نية كما علم من فروع كثيرة مررت وتاتي وان
 اول بانها لم يرد الا ان هذا البيت لكونه اعجوبة في بلدة
 يكون ذلك سببا لمجيئ الناس الى رؤيته كما ان عظمة
 تلك المساجد اقتضت شد الرجال اليها قبل منه ذلك
 ومع ذلك فيعزى النقص الى البليغ بالضرب والحبس
 وغيرها بحسب ما رآه الحكماء بل لو رأى ايضا النقص
 الى القتل كما سيأتي عن ابي يوسف لأراح الناس من شره

ومجازفته فانه بلغ فيها الغاية القصوى تاب الله علينا وعليه
امين وما ذكره من كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال
ما صل نما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
نفير ما قاله بعد فمن قيل له قل استغفر الله قال او سخر
بالشرقة او بجحكم من احكامها او قال بعد فراغ صلاة
حلت سخره اى من السخيرة في الاعمال الشاقة ظمنا او لغيرها
ما علمت سخره او قال اكون قوادا ان صليت وطولت الامر
على نفسي او قال من يقدر ان يتم هذا الامر او قال العاقل
لا يشرع في امر لا يقدر ان يتمه او قال الناس يعملون الصلاة
من اجل او قال غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها
للزراعة حتى يزرعوها او قال اوخر حتى يحى رمضان اصلي
جميعا او قال كم صليت ما اصبحت خيرا او قال ابى وامح
يعيشان فلما صليت ما انا او قال الصلاة لا تصلح لي اذا
صليت هلك مالي او قال ان صليت اولم اصل سوا او قال
لا اصلي حتى يخذ حلاوة السممان او قال كره هذه الصلاة
اصلي قلبى نغمها او قال بالاستهزاء في رمضان هذه صلاة
كثيرة وزيادة او قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تخف
او تنبت او لا يتغير عجمها او قال هذه فعل الكسالى
او فواك وليست فعل لحد غيرك او قال ليت رمضان
لم يكن فرضا اخر او قال هذا الصوم يغير قلبى منه او هو
ضيف ثقيل اه وما ذكره من كفر من سخر بالشرقة او حكم

منها الفاقا ظاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة
والصوم فان اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور
لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقا عليه بل كثير
منها لا وجه للحكم بكفر قائله الا بنوع تكلف وتقسف
فالذي يتجدد فيمن قال عن الصلاة او غيرها من الطاعات
انها سحره ان يكفر سوا اراد حقيقة السحرة السابقة او اطلق
اما الاول فواضح لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما
الثاني فلان ذلك هو وضع السحر فلم يحتج الى قصد بخلاف
ما لو قصد انه لعلم مشعور مثالا لا ثواب له في صلاته
فاسميت السحرة ح فانه لا يبعد فيقول تاويله وفي مسألة
القيادة وما بعده ان لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستحفا
او الاستهزاء بالصلاة والصيام او استحتم ترك احدهما
لغير عذر او ان الصلاة يتشامر بها من حيث كونها صلاة
غير يكفر بخلاف ما لو اطلق او قصد معنى اخر ومر عن
الرافعي مسائل من ذلك عنهم مع تقبها فلا يفت عنك
استحضارها قال او قيل له لم تقرأ بالمعروف ولا تنه
عن المنكر فقال ايش عمل بي او ما يجب او قال هذا
فشارا وغوغا وهذا بان على وجهه لا نكارا وقال ايش
فضولي انا او قيل له كل حلال فقال الحرام احب الي
او قال هات اكل الحلال اسجد له او قال يجوز لي الحرام
او قال ليت الزنا واللواط او الظلم حلال او دفع لغير

حراما من مال مسلم او ذمي وهو يعلمه ورجا ثوابا وادعا
الفقيه او قال لم تنبئت حرمه الخمر في القرآن او ايش اعلم بالشريعة
وعندي الدبوس او قال اى وقد اخذواهم بقوة حتى اخذت
الدرهم اين كانت الشريعة والقاضي او انا اريد الذهب ^{الفضة}
ايش اعلم بهذه الاحكام او صدق كلام اهل الاهوا او قال عند
كلامهم كلام معنوي او معناه صحيح او حسن رسوم الكفار او قال
بارك الله في كذبك او قيل له لا تكذب فقال قلت في كلمة
الاخلاص اه وما ذكره قبل مسألة التمني في الطلاق الكفر به
لظنه ظاهر والذي يتجه في مسائل الاصل بالمعروف انه لا يكفر
فيها الا ان قال شيئا من ذلك على وجه الاستهزاء الهامر ان من
سخف بحكم من احكام الشريعة كفر ولا شك ان الاصل بالمعروف
والنهي عن المنكر حكم شرعي فمن قال فيه شيئا من ذلك
استهزاء او سخيرة كفر والا فلا وان قال ما يجب لا نر غير معلوم
من الدين بالضرورة والذي يتجه ايضا في الحرام لجب الى انه
لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر انواع الحرام دون سائر
انواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه
انه لا يكفر ايضا بهاتين آكل الحلال اسجد له لان نفس السجود
لا انسان اخر لا يكون كفر مطلقا بل في بعض صور كما صرح به
الاثمة ومرفى ذلك من يباحث وتفصيل فاذا كان هذا في سجود
له بالفعل فما ظنك بالفرم عليه على ان ذلك انما مراد به
الدلالة على استبعاد وجود شخص لا ياكل الا الحلال

المصرف او على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه
ايضا انه لا يكفر من قال يجوز في الحرام الا ان نوى العموم
او الظاهر المعلوم من الدين بالضرورة واما مسألة التمي
فقد علم الكلام فيها مستوفي ورجاء الثواب على الحرام انما
يتم كونه كفرا ان اعتقد انه يثاب على الحرام من حيث كونه حراما
لانه مكذب للنصوص بخلاف ما لو نوى ان الثواب من جهة
اخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذ
المحققون على ان الصلاة في الدار المصوبة او الثواب المنصوب
او الحرير او نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لانها
لجهة وما ذكره في رجاء دعا الفقير بعيد بل لا وجه له
فالصواب انه لا كفر به وكفر زاعم انه لا نص في القرآن
على تحريم الخمر ظاهر لانه مستلزم لتكذيب القرآن الناص
في غير ما اية على تحريم الخمر فان قلت غاية ما فيه انه كذب
وهو لا يقتضي الكفر قلت بمنوع لانه كذب يستلزم
انكار النص الجريح عليه المعلوم من الدين بالضرورة
ومن ثم يتجه انه لو قال الخمر حرام وليس في القرآن نص
على تحريمه لم يكفر لانه الان محض كذب وهو لا كفر به
وما ذكره من الكفر في مسألة الشريعة والتفاسخ الاحكام
المذكورات ظاهر ان قال ذلك استهزا واستخفا فاوكد
ان اطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفا
او الاستهزا وما ذكره من الكفر في قصد ليق اهل الاهوا

انما يتجدد ان ارادتهم ما يعين من تكفيرهم ببدعهم اما من
لا تكفيرهم فتصدىقهم غير كفر وما ذكره من الكفر في بارك
الله في كذبك لا يظفر له وجه الا ان الكذب من حيث
هو كذب قبيح بسا ئر اعتباراته تطلب البركة فيها من
الله تعالى وما ذكره في المسئلة الاخيرة ظاهر ان اراد
ما قاله الموصوف بالكذب من لغز كلمة الاخلاص بخلاف
ما اذا اطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول او اراد المراد
على من تشبه بالكذب بان ما يقوله حق كما ان سورة الاخلاص
حق فانه لا يكفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
احتمالا قريبا قال او قال العلم الذي يتعلمونه اساطير وحكايات
او هذيان او هبا او تزوير او قال ايش مجلس الوعظ او
العلم او العلم لا يترجم او وعظ على سبيل الاستهزاء او ضحك
على وعظ العلم او قال لرحل صالح كن ساكنا حتى لا تقع
الاوراء الجنة او قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربك
او قال بش ما اخرجت السنة او قال الكفر والايمان واحد
او لا ارضى بالايمان او لا ادري اين يصبر الكافر واهل
الاهو لا يدخل الجنة او راى سلطانا فقال الله عظيم او قال
بالفارسية خذ اي بزرگ وهو يعلم تفسيره اه وما ذكره من
الكفر بتلك الاوصاف التي للعلم ظاهرا لكن ان اراد العلم من
حيث هو او خصوص علم اصول الدين او علم التفسير والحديث
او الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ الخ انما يتجدد

ان اراد الاستهزاء وكذا ان اطلق على احتمال قوى فيه لظهور
هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم وقد مر
في قصعة تريد خيبر من العلم كلاما استحضره هنا وما
ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه ان اراد الاستهزاء
بالوعظ من حيث هو وعظا ما لو اراد الاستهزاء بالواعظ
او بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر وكذا
يقال في الضحك على الواعظ وما ذكره في كن ساكتا الخ
انما يتجه ايضاً ان اراد الاستهزاء بالجنة او بالجل المقرب
اليها والافلا وجه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه
متفقاً عليه كسابقة ولا حقه وما ذكره من الكفر
في مسألة المشارب لا يظهر ايضاً الا ان اراد عيب السنة
او نحوه نظير ما مر في قصا ظفارك وما ذكره من اطلاق
الكفر في بنس ما اخرجت السنة والمسائل بعد الى
قولي امر ظاهر لانه صريح في الاستهزاء بالدين نفسه
ما ذكره في اهل الاهوا انما يصح ان اراد بهم الكفرة
او ما معهم نظير ما مر لا المسلمين منهم والظاهر انه
لا يقبل تاويله في كل هذه المسائل لان لفظها ياباه
نعم ان قال لم اراد بقولي الله عظيم او خدائي بزره اي
الله كبير الا ان معطى هذا الملك لهذا الرجل الله عظيم
او الله الكبير قيل منه لان الفرض انه لم يقل هذا
الله عظيم ولا هذا خدائي بزره وحيث لم يقل ذلك

فتقبل إرادته ما ذكر بل لو قيل لا ينبغي أن يكفر إلا أن قصده
أن قوله الله عظيم أو خد أي بزره وصف للسلطان الذي
راه لم يبعده قال أو قال له كافر أعرض عن الإسلام ففك
لا أدري صفة الإيمان أو قال أذهب إلى فلان الفقيه أو أسلم
كافر فمات أبوه فقال ليتني لم أسلم لأجل الميراث أو نادى مناد
يا كافر فقال لبك أو قال أنا كافر أليس عليك أو قال
علمت بي عملا حتى كفرت أو علم الارتداد للمطلق بالثلاث
لتحل لزوجها بلا محل ارتد ولو رخصت هي ارتدت ولم تحل
لزوجها وكذا لو ارتدت وكفرت بدار الحرب ثم سميت فاشترى
مطلقها ثلاثا لم يطأها إلا بالتخليل من مسلم بعد إسلامه عند
أهل السنة بخلاف النروافض والفاطمية أو قال لمن أسلم
أي ضرب لمن لحقك في دينك حتى انتقلت عنه إلى دين الإسلام
أو قال هذا زمان الكفر ما بقي زمان الإسلام أو قال لو لا
ولد الكافر أو شد في وسطه الزنار باختياره أو دخل دار
الحرب وليس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل لتخليص الأسرى
وبخلاف ما لو لبس أسود في الدارين لأن لبس السواد حلال
والبياض أفضل له وما ذكره في المسثلين الأولين هو المعتدل
بما قدمته بما فيه لما مر أنه متضمن للرضى ببقائه على الكفر
ولو لحظة والرضى بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر
مرت أيضا بما فيها وكذا مسئلة الإحابة بلبسك مرت بما فيها
فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافر واضح وكذا

فيا بعد ها الى الفلاسفة وكفر من قال لمن اسلم ما ذكر
فان اراد الرضى بيقاثر على الكفر لا مطلقا لما علم مما مر
واطلاق الكفر فيمن قال هذا زمان الكفر لا يظهر الا ان
اراد تسمية الاله لا مكره او نحو ذلك بخلاف ما لو اطلق
او اراد ان يعلب على اهله الكفر فان الوجه انه لا يكفر بذلك
وقوله لولده ولد الكافر لا يتجه اطلاق الكفر فيه ايضا بل لا بد
ان يتوى بالكافر نفسه فان اطلق فالتكفير بعيد وان اراد
انه يشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزنار تقدمت
ايضا بما فيها قال او قال ان اعطاني الله الجنة لا اريدها وذاك
اولا ادخلها وذاك او قال ان امرني الله بدخول الجنة بمعك
لا ادخلها او قال ان اعطاني الله الجنة لا اجلك اولادك هذا العمل
لا اريدها او انكر القيمة او الصراط او الميزان او الحساب
او الكتاب او الجنة او النار او المصحف او اللوح او القلم
او قال الله لا يرى او لا يراء احد او شبهه بشئ او وصفه
في المكان او الجهات او قال الله لا يخلق قبل العباد وانكر
رؤية الله بالعين في الجنة او شك في رسالة المرسلين
او شك في ثبوت وعد وعيده او وصف محمد قبا
بصفاته او اسماؤه او قال لا يضر المسلم ذنب او راحي خلود
الذنب في النار او شك في فرائضه او احب ما يفضله الله
نعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او بالعكس او ليس
من الثواب او آمن من العقاب او انكر الحر والجلال

او اعتقد قدم الزمان والروح والافلاك او مسائل دخول
الجنة من الروضة انه صوب علم الكفر في بعضها ويقاس
به الباقي ومن ايضا ان الوجة في ذلك تفصيل فراجع واما
ذكره من الكفر بانكار القيمة واضح كانكار خسر الاجسام
واما انكار الصراط والميزان ونحوهما ما تقول المعتزلة فهم
الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انه
وسائر المبتدعة لا يكفرون بوانكار الجنة والنار لان
لا كفر به لان المعتزلة ينكرونها الآن واما انكار وجودها
يوم القيمة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة
القطعية وانكار المصحف بمعنى القرآن كفر اجماعا بخلاف
انكار صحف الاعمال وما ذكره في انكار الوحي والقلم ورؤية
الله عز وجل مطلقا او في الجنة فيه نظر فان المعتزلة
قائلون بذلك ولم يكفروا به وتشبيه الله تعالى بحدوث
او وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت
لازم ذلك له تعالى من الحدوث ونحوه وزعم ان الله تعالى
لا يخلق فعلا العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة
نفير ما من الشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه
على نبيه وعليهم اجمعين بل او رسالة من علمت رسالة منهم
ضرورة كفر بلا تراخ بخلاف الشك في ثبوت وعده
او وعده فان في اطلاق كونه كفرا نظرا الا ان يجوز شرعا
دخول كافر الجنة او تخليده مسلم مطيع في النار ووصف

محدث بما يستلزم قدومه انما يتضح كونه كافر ان اعتقد ذلك
اللازم لما مر ان الاصح ان لا ذم للمذهب ليس بمذهب لاجل
الفائل بالزوم قد لا يخطر له القول بلادفه وزعم انه لا يضر
المذهب ذنب او انه يخلد في النار لا كفر به لان الاول مذهب
المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد مر انهم لا يكفرون والشك
في المفراض الكفر به واضح لا يستلزم المشك في الضرورة
المعروفة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف محبة ما ابغض الله
تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او عكسه فانه لا يتجه فيه الكفر
الا ان احب لك من حيث كون الشارع يبغضه او ابغضه من حيث
كونه الشارع يحبه بخلاف ما لو احبه او ابغضه لذاته مع
قطع النظر عن تلك الحيثية فانه لا وجه لاطلاق الكفر
وجرى هذا الحنفى في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين
على اطلاق الحديث الكفر عليهما لكن قال ائمتنا وغيرهم
المراد بكفر النعمة او ان استحل وانكار الحرام والحلال
الكفر بظاهرها لا خصوصية لهما بذلك بل من انكر
حكما من الاحكام الخمسة الواجب والحرام والمباح
او المندوب او المكروه من حيث هو كان انكر الواجب
من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا
واعتماد قدما للعالم او بعض اجرائه كفر كما صرحوا به
قال او قيل لردع الدنيا التنازل لاخره فقال اترك ذلك
بعد سنة او قيل له ان يعلم الغيب قال نعم او قال نا اعلم بما

كان وما لم يكن او قال فلان مات وسلم روحه اليك او كان
او اشرح في الفساد قال تعالى وحتى نطيب او نعيش طيبا
او قال اني احب الحمر ولا اصبر عنها او قال افعل كل يوم
مثلك من الطين او قال اريد خيرا او راحة في الدنيا ودع
ما يكون في الاخرة ايش ما يكون او قيل له انصرف بالحق
فقال انصرف بالحق وبغير الحق ام واطلاق الكفر
في المسئلة الاولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك
الا ان اراد الاستهزاء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرتبهما
فيها من الخلاف والتفصيل واطلاق الكفر في بقية المسائل
كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد
بقوله فلان مات الخ ما يقوله اهل التنازع فان القول به
كفر والا ان اراد بقوله تعالى وحتى نطيب الخ استباحة الفساد
الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وبقوله احب الحمر
استباحتها من حيث هي بمسا بتر اعتباراتها وبقوله افعل مثلك
من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الابدان وبقوله اريد
خيرا الخ الا استخفاف بالآخرة وبقوله انصرف بغير الحق
استحلال ذلك من حيث هو فالكفر في جميع هذه الصور
عند ارادة ما ذكرناه او نحوه واضح بخلافه عند التأويل بمعنى
صحيح وكذا عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك
قال الفصل الثاني في الاختلاف لو قال ان ابري من الله ان فعلت
كذا فانا كافر فقبله وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا

يكفر بالماضي والمستقبل ولورضى بكفر غيره قال بعضهم
يكفر وكذا لو قال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني او قال يعلم الله
اني لم افعل كذا وهو قد فعل او قال الحنيفة لا اريد بميمنة بالله
بل اريد بالطلاق او قيل له احسن كما احسن الله اليك فقال
ماذا اعطاني او قال المعوضة تين ليستا من القرآك او قال لشعر
النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا وقال لو لم ياكل آدم الحنطة ما وقعنا
في هذا البلاء او ادعى النبوة فطلب اخراجه من مكة او رد حديث
النبي صلى الله عليه وسلم او قال بعد اكل الحرام او شر به الحمد لله
او قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول او قيل له صل فقال
لا اصلي او صلى بغير طهارة او قيل له اذ الزكاة فقال لا اؤدى
او قال الصوم يضرب او قال الفقيه وجه شرعي فقال هذا الذي
قلت عمل السفها او قالت المرأة لزوجها يا كافر فقال لم يصحتني
او ان كنت هكذا لا تسكني معي او وضع على راسه قلنسوة الجحوشى
وغير بلا ضرورة او قال الجحوشى خير من النصارى او النصارى
خير من الجحوشى وغيره او قال اخذ حتى يوم المحشر فقال ايش
شغله مع المحشر او قال اين تجدى في ذلك الجمع او قال اعطنى حقى
والا اخذ منك يوم القيمة او قال عند المباينة الكفر خيرا
يفعل او قال الطبيب كلال ان لا اصلي او سجد للسلطان او غيره
او قبل الارض قيل وهو قريب من السجود او قال ما هذا المذهب
معنى ما يعود لى رمزى ففى هذه المسائل قد يكفر وقيل لا يكفر
ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران ارادة التعليل

كفر حالاً أو بتعبد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق وليس له ان
يستغفر الله تعالى وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله شراً
من خلاف من قال بكفره بذلك وما ذكره في الرضى بكفر الغير
من الخلاف فيه يناقيه بجمعه بالكفر فيما لو قال له كافر عرض علي
الاسلام فقال اذهب الى فلان الفتيه وليس عليه الكفر بشئ
الارضاء ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضى بكفر الغير كفر
وكذا ما ذكره من الخلاف في الله تعالى يظلمك كما ظلمتني يناقيه ما قدمه
من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الا ان يفرق بان هنا يحتمل
انه من باب المشاكلة نحو ومكروا ومكر الله والذي يتجه انه ان نوى
هنا بظلمك الله يخلص حتى منك وانما سماه ظملاً للمشاكلة لا يكفر
وكذا ان اطلق للقرنية بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لاستحالة
على الله تعالى اذ هو اتم من تجاوز الحد والتصرف في ملك الغير وكل
منها محال اما الاول فلا نه تعالى ليس فوقه من يحمله شيئاً واما
الثاني فلان العالم كله ملكه تعالى وتقدس وازافة الملاك
الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رايتني فيما سبق
ذكرت في هذه ما يقتضيه الكفر عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب
ومر ان الرافعي حكى عنهم كفر من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد
فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهل لانه نسب اليه ان يعلم الشئ على
خلاف الواقع ومر ان الصحيح فيها قال لا يريد يمينه بالله بل
بالطلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك الاستخفاف باسم الله
كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا اعطاني انه لا يكفر به

الا ان قاله استخفافا بالنعمة من حيث نسبتها الى الله تعالى
ولم يكار المعوذتين ونصفيهما كحوشعهم صلى الله عليه وسلم
من الكلام عليه فيهما والذي يتجه في لومهما كل آدم صلى الله عليه وسلم
انه لا يكون كفرا الا ان قصد بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم ووضح
تكفير مدعى النبوة ويظهر كفر شرب طلب منه مخمرا لانه يطلب لها منه
تجاوز لصدقه مع استيلاء المملوكة من الدين بالضرورة نعم ان اراد
بذلك تسفيهه وسياه كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم
ان كان من حيث السنة فلا كفر به مطلقا او من حيث نسبتها له صلى الله
عليه وسلم كفر مطلقا كما هو ظاهر فيهما وقوله الحمد لله بعد تناول
الحرام ياتي فيه ما يعرف في التسمية على نحو تخمير ويحتمل الفرق ويتجه
في لا اقول ولا اصلي ولا اركب ولا اصوم او الصوم يضروا لا اجمع
انه لا كفر فيها الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلاة
او الزكاة او الصوم او الحج وحكم الصلاة بالاطهر من بتفصيله
ويظهر في هذا الذي قلت عمل السفها انه لا كفر به الا ان اراد
الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول
الزوج ان قلت الخيانة لا كفر به ايضا الا ان قصد التعليق وقال ذلك
رضي بوصفها له بكافروا وجمع قلنسوة الجوسي محركه وافيده
وكذا الجوسي خير من المضاري وما بعده محركه ايضا ويظهر انه
لا كفر بايش شغل مع الحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا
باين تجدي اخر الا ان اراد ان الله لا يقدر على ان يجمعه به في ذلك
اليوم بخلاف ما اذا اراد ان له ذنوبا يذهب به بسببه الى النار

ابتدأ فلا يجتمع به والقول بالكفر في اعطني حقي والا آخذ
من ذلك لا وجه له ومن قال الكفر خير مما يفعل ان اراد به
ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا والافلا ومن
قال اطيع الحلال ان لا اصلي الظاهر انه يكفر به لانه
جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل اطيعه
وهذا كفر بالانزع لان فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة
للمؤمن وذلك كفر والسجود للسلطان او غيره من حكمه وما
فيه وعجيب من هذا المصباح حيث حكى فيما مر الاتفاق على كسر
من قال هات آكل الحلال اسجد له وحكى الخلاف في السجود
نفسه للسلطان او غيره مع ان هذا فيه السب والحق في بخلاف
ذلك والوجه انه لا يكفر بتقبيل الارض ولا بما بعده قاله

الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر اذا شتم رجلا اسمه
من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن الزانية وهو
ذاكر النبي صلى الله عليه وسلم او قال له فقيه وجهه شر عيا
فقال هذا عمل الفقهاء ويعمل به عمل السقما او بفضح الما
من غير سبب ظاهر او سمع الاذان او القرآن فتكلم بكلام لا يبيح
او قال للقرأ هؤلاء اكلوا الربا او قال لصالح وجهه عندي
كوجه الخنزير او قال اريد المال سوا كان من حاله
او عرا او قال اسبابها اسرع وضولا او قال ما نقص
الله من عمر فلان زاد الله في عمره او قال من ليس له
درهم لا سوى درهما ففي هذه المسائل يخشى عليه

الكفر اى ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور ان كلا
منها محتمل لكن احتمالا بعيدا فربما ما لخطر الى ذلك
الاحتمال فيكون مخ كافر وهذا يعلم ان ما في معنى هذه الصور
من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فينبغي تجنب
اللفظ بجميع ذلك اى يندب قارة كجنب كلام الدنيا عند
سماع القرآن او الاذان ويجب اخرى ككثر الصور الباقية
ق لخصل اخرى الخطا لو قال الله يطلع من السماء او من العرش
او قال بين يدي الله او قال يا رب لا ترضى بهذا الظلم او قال
فلان قضى سؤالا او قال اعطيته واحدا واخذت من واحد او قال
ياخذ من له واحد ولا ياخذ من له عشرة او قال الفقر شقاوه
فهذه المسائل خطأ لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى
وجعله ما في الفصل الثالث مما يخشى منه الكفرون ما في هذا
الفصل فيه نظرقان هذه الصور التي في الرابع اقرب الى
احتمال الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها اقرب
على انه قدّم في الفصل الاول المعتقد لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه
كفر من قال الله ينظر الينا ويصرفنا من العرش وهذه مثل الله
يطلع من السماء او من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقا كما اذنه
صنيعه فانه لم يجعلها في الفصل الثاني المعتقد لبيان ما اختلف
في انه كفر وظاهر ان المسائلين حكمها واحد وان التفرقة بينهما
التى زعمها هذا المصعبية واذا انتهى الكلام على ما في كتابه هذا
فلنرجع الى سوق بقية كلام الروضة الذى انزله عن الرافعي

فبقوله في الروضة فروع زائدة نقلها عن الشافعي فوقها بقولها
ثم تكلم على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي الامام الحافظ
ابن الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفا بتعريف
مستوفى نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم جملة من الافاظ
المكفرة غير ما سبق نقلها عن الائمة اكثرها جمع عليه وصح
بنقل الاجماع فيه فمنها ان مريضاً شفى ثم قال لقيت في مرضي
هذا ما لو قتلت ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم استن جميع
فقال بعض العلماء يكفرون ويقتل لانهم يتضمن النسبة الى الجور
وقال آخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويفرزوا انه لو قال كان
النبى صلى الله عليه وسلم اسود او توفي قبل ان يلحقى او قال
ليس بقرشي فهو كافر لانه وصفه بغير صفته ففيه تكذيب
وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ بصفا القلب الى
مرتبتها او ادعى انه يوحى اليه وان لم يدعى النبوة او ادعى
انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويصانق الحور فهو كافر
بالاجماع قطعاً وان من دافع نص الكتاب او السنة المقطوع
بها المحمول على ظاهره فهو كافر بالاجماع وان من لم يكفر
من دان بغير الاسلام كالتنصاري او شك في تكفيرهم او صحح
مذهبهم فهو كافر وان اظهر مع ذلك الاسلام واعتقه وكذا
يقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل به الى تبذير الامة
وتكفير الصحابة وكذا من فعل فعلاً اجمع المسلمون على انه لا يصد
الامن كافران كان صاحبها صريحاً بالاسلام مع فعله كالسجود

للصليب والنار او المشى الى الكنائس مع اهلها ثم من
 الزنا نير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت او المسجد الحرام
 او صفة الحج وانه ليس هذه الهيئة المعروفة او قال لا ادري ان هذه
 المسماة بمكة هي مكة او غيرها فكل هذا وشبهه لا شك في كبر
 قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين فان
 كان قريب عهد بالاسلام او بمخالطة المسلمين عرفناه بذلك
 ولا يعز به التبريف وكذا من غير شيئا من القرآن او قال ليس
 بمعجز او قال ليس في خلق السموات والارض دلالة على الله تعالى
 او انكر الجنة او النار او البعث والحساب واعترق بذلك
 ولكن قال المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب
 والعقاب غير معانيها او قال الائمة افضل من الانبياء والله
 تعالى اعلم ام كلام المروضة المنقول عن الشفا بالمعنى من حال
 متعددة والافصاح الشفا لم يسقم كذلك وهو كلام نفيس
 مشتمل على فوائد بامامها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يزد
 النووي عفا الله تعالى عنه شيئا من الخلاف في المسئلة الاولى
 اعني مسئلة المريض اذا شفي والذي رجحه المحب الطبري انه
 لا يكفر والحق الذي عندي ان يفصل فيقال ان اراد بذلك
 ان الله شدد عليه لذنوب سبقت له او تخوذه لم يكفر
 وان اراد انه لم يفعل معه الا صلح في حقه فان كان مع اعتقاد
 ان ما فعله معه جور كفر وانه تعالى لا يجب عليه الا صلح
 او اطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن ابي زيد قل هذه المسئلة

لو لعن رجال لعن الله عز وجل وقال انما اردت ان الحق الشيطان
فزل لسانى قل بظاهر كفرة ولا يقبل عذره وقضية مذهبا
قبوله وما قاله في المسئلة الثانية منجى ايضا لكن محله كما يعلم من اخر
كلامه فيمن طالت صحبته للمسلمين حتى ظن به علم ذمك وبر يعلم ان ما مر
عن ابن عبد السلام عن ابي خنيفة وقواه من ان من قال او من بالني
وانشك بانه المدفون بالمدينة او الذي نشأ بمكة لا يكثر لانه وان كان
معلوم بالضرورة الا انه ليس من الدين لاننا لم نقبل به فيكون
جاحده كما عرفت فادوم صراخ ووجه رده ان الشك في ذلك
من المخالف للمسلمين يستلزم تضليل الامة وغير ذلك من العظام
في الدين وظاهر كلام النووي عفا الله تعالى عنه والقاضي رحمه
الله تعالى ان محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
المعروفة بيقيناً يكون كفراً ويشبه ما مر من ان انكارها يتضمن
التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين كلام القاضي يوجب ان
محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
كفر يوجب القتل وليس كذلك بل لا بد من ضمنية ما يشعر
بنقص في ذلك كما في مسئلتنا هذه لان الاسود لو
مفضل او اذا تأملت ما علل به القاضي الذي نقله
عنه النووي عفا الله تعالى عنه وأقره علمت ان الوجه انه
انه لا فرق على اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم تكون الا
مشعرة بنقص لان صفاته لا يتصور اكمل منها بل كما اثبت
له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض ليس في

في محله وذكر القاضي ان انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان
بتهامة يكون كفرا ثم نقل عن بعض ثمة مذهبه ان بتديل
سفته ومواضعه كمن هذا المثل انكار الحجرة وكونه كان اولا
بمكة واخرها بالمدينة وغير ذلك مما يشاكله وهو متجه ومحل
ما قاله في المسئلة الثالثة ما اذا زعم انه يوحى اليه بنزول
ملك عليه والا فالذي يلبيح انه لا يكفر والظاهر ان زعم دخول
الجنة ماضيا واحالا او مستقبلا قبل موته مرقا واكثر سوا اضم
الى ذلك الاكل والمعاينة المذكورين امر لا يكون كفرا وان كان
وما يتيقن متوهم من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك
والظاهر ايضا ان معنى قوله المحمول على ظاهره اى بالاجماع
وقد يستفاد ذلك من كلام الروضة بجعل قوله بالاجماع
متعلقا به ايضا وقوله وان من لم يكفر الخ ذكر فيه الاجماع وجعله
حجة على كفر من ذهب الى انه لا حجة لله تعالى على كغير من التامة
والنساء والبله ومقلدة اليهود والنصارى او غيرهم اذا لم
يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد نحا القزالي
قريبا من هذا النحى في كتابه التفرقة وما نسبته القزالي صح
القزالي في كتابه الاقتصاد بما يرد به وبما رتبته التي اشار
اليها القاضي على تقرير كونها عبارته والافتقار الى علمها
في كتابه عبارات حلا لا تفيد ما فهمه القاضي ولا تقرب عما ذكره
وعبارته ومنهف بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم
مبعثه ولا صفته بل سمعوا ان كتابا يقال له فادان ادعى النبوة

فهو لا عندى من الصنف الاول اى من الذين لم يسموا
 اصلاً فانهم لم يسموا بما يحرك داعية النظر اذ فانظر كلامه
 بحجة انما عندهم لعدم يلوح دعوة صلى الله عليه وسلم لهذا
 لا يسمو منى ما ذكره القاضى وقد قال ابن المصكى وغيره لا يبغيض
 القرالى الاحاسد او زنديق واعلم ان ابن المقرئ ذكر في روضه
 ان من يكفر طائفة ابن عربى كان كمن لم يكفر اليهود والنصارى
 وهذا منه قدح في ابن عربى وطائفة كابن الفارض وغيره وروى
 لهم بالكفر وتلقاهم بل وان لم يكفرهم بالكفر ولقد بالغ في
 ذلك بما لا دليل لهم عليه ولا مستند يرجح اليه وقد رد عليه
 ما قاله شيخنا خاتمة المتأخرين زكريا الانصارى في شرحه
 للروض وردت عليه ما قاله با بسط مما ذكره شيخنا في افتا
 طويل سطرت في الفتاوى وبينت فيها انهم ائمة علماء عارفون
 بالله وباحكامه لكن اختلف كثير من الجهلة ببعض كلامهم
 فضلو اصلاً لا مبيناً واصل ابن المقرئ اشار الى هو لا بقول
 طائفة ابن عربى ولم يقل ابن عربى لكن في عبارة من القبح مالا
 يخفى واتخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولاً
 يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة رد ما وقع في الامالى
 المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام بان من كفر
 ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضى الله تعالى عنهم لا يكفر وان
 كان اسلامهم معلوماً من الدين بالضرورة لان جاحد الضرورة
 لا يكفر على الاطلاق والا لكفرنا من محمد بفداحة ووجه رده

ان تكفير هؤلاء الائمة يستلزم تفصيل الامة ومنما يستلزم
ايضا انكار رسمية ابي بكر وقد مر ان انكارها كفر فزعم كفروه
رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الزركشي
والظاهر ان هذا مكذب مبهر على الشيخ اهـ وقد يجاب عنه بان
الذي يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفر لا نزع في انكار
جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن غيرها بخلاف
تكفير طائفة منهم كما يصرح به ما مر عن شرح مسلم من ان الله
الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون والمحققون عدم تكفير
الخوارج المكفونين للؤمنين ومما يصرح به ايضا كلام السبكي
في فتاويه فانه اخذ ان مكفرا ابي بكر او واحد من الذين شهد
لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة كافران ذلك اختيار له
اخره من روايته عن مالك في كفر الخوارج للكثيرين للؤمنين
ونازع النووي عفا الله تعالى عنه فيما مر عنه واطال فيه بما يعلم
من فحواه انه اختار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله
تعالى عنه وقد سقت حاصل كلامه هذا في كتابي الفتاوى
المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كله يتايد كلام الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام فافهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول
القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير كل من
دفع عن الكتاب او خص حديثا مجمعا على نقله مقلوبا به مجمعا
على جملة على ظاهره كتكفير الخوارج بابطال الزعم كانه لما قد مر
من التفصيل بين ان ينكر واحد يشه ويقر فوا به او ينكره من

اصله وظاهر كلام القاضى هذا انهم ينكرون من اصله
وسنده فلا شبهة في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب
ومخوضه في السجود للصليب ومخوضه ما يوافقده وما ذكره
في المشى الى الكنائس وما قد يخالفه فيمن شد نحو الزنار
على وسطه الا ان يفرق بان الهيئة الاجتماعية من الثرى
بنهم والمشى معهم الى كنائسهم قاضية برضاه بكفرهم او
تعاونهم بدين الاسلام او بانه معهم على دينه وكل ذلك كفر
كما مر مبسوطا وما ذكره في انكار مكة الخ ظاهر وقد مر
ما يؤيد ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم
ذلك الخ ظاهر متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من الكفر
وقوله او قال ليس بمجرب يحقل ان يريد به ما يشمل ما ليس بمجرب بذاته
فمن قال ليس بمجرب بذاته وانما هو لكون الله تعالى صرف القوى
من معارضة كفر والمضريح بكفره مشى عليه الحياطة وكلامه
القاضى هذا الذى اقره النووى عفا الله تعالى عنه
قد يردده والذي يظهر لي عدم كفره لان هذا لا يرتب
عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضرورى من ضرورياته
بخلاف منكر الاعمجاز من اصله ثم رايت بعض المتكلمين
على الشفا حكي ذلك قولا في معنى الاعمجاز وح فتكثير
قائل ذلك بعيد ووقع بتونس سنة ١٢٤٠ انا رجلا قال لاغر
انا عدو لك وعدوتيك ففقد له مجلس فافتي بعض ائمة
المالكية بانه مرتد يستتاب واخذ كفره من قوله تعالى

من كان مدوا لله الاية وافتي بعضهم بان يفرغ كفر
تقيص فلا يستتاب واخذ ذلكهما في الشفا من ان امرة
سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدو
فقلت ومن كون خالد رضي الله تعالى عنه قتل من قال له
عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افنا ابن عتاب
بقتل من قال ان سالت وجهلت فقد سال وجهل نبيك
واعترضه بعض المتهم من مال الى الاول بان الاول نفس
فان كل ساب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه
القضية وهي لا تنعكس كنفسها بل قوله انا عدوك وعدو
نبيك بما اشعر بترفع القول له ذلك لانا نجد الوضعا
يجعلون لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو الامير
والامير عدولي وقصد برفع نفسه لانه في نسبة من يداي
الامير وبان قتلنا لمن ذكر مذهب صحابي على ان عمر رضي الله
تعالى عنه ودي القاتل من بيت المال وراعيان قتله غير
صواب وبان افنا ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في قضية
صريح في التقيص فالمحقق ان قاتل ما صرح من تدلانقص
هذا كله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما على قواعدنا
فالذي يظهر انه ردة وفي الشفا ايضا يكفر من ذهب
الان في كل جنس من الحيوان نذيرا ونبيا من القرعة او
الخنازير والدواب وغيرها ويحتم بقوله تعالى وان من
امة الا خلا فيها نذرا ذلك يؤدي الى ان توصف انبيا

هذه الاجناس بصفاتهم المذمومة وفيه من الازراء على
هذا المنصب المنيف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه
وتكذيب قائله ويكفر ايضا من قال ليس في معجزاته
صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صح به
في القرآن من حكم او خبر او اثبت ما نفاه او نفى ما اثبت
على علم منه بذلك او شك في شئ من ذلك او حمله التوراة
والانجيل وكتب الله المنزلة او كسرها او لغرها او سبها
او استخف بها ومن نودي فاجاب بلبسك اللهم لبيك فان
اعتقد تنزيل المنادي منزلة الرب كفر والا فلا وفيه
ايض مسائل اخرى حسنة بتركها النووي عفا الله تعالى عنه
للعلم بها مما مر ذكره لما كان في اخذها من ذلك نوع خفاء اوجب
ذكرها لتبصير واضحة بينه مع زيادة فوائد اخرى لا تقام
مر في ذلك ان من سب نبينا عليه افضل الصلوة والسلام
ويلحق به في جميع ما يذكر غيره من الانبياء المتفق على نبوتهم
او اعايه والحق به نقضا في نفسه او نسبه او دينه او خصله
من خصاله او عرض به او شبهه بشئ على طريق السب والازراء
او التشهير لثباته او الغرض منه او العيب له او لعنه او دعا
عليه او تمنى له مضره او نسب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق
الذم او عبت في وجهته الغرض من السب من الكلام وهجر
ومنكر من القول او زورا وعيما بشئ مما جرى من البلاء والخبة
عليه او غمضه ببعض العوارض للبشرية الجائفة والعمدة

لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة وحكاية ابن جرير
 الخلاف فيه لا معمول عليها سواء صدر منه جميع ذلك أو بعضه
 فيقتل ولا تقبل توبته عند أكثر العلماء وعليه جماعة من
 أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع وسيأتي
 بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف
 في اسلام البربر كما لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى
 عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعد هذه الكلمة تنقيصا له
 صلى الله عليه وسلم ويدل لما قلته من الحاق اثر الانبياء به
 صلى الله عليه وسلم فمن ذلك ما في الشفا جع العلماء على ان
 من ادعى على نبي من الانبياء بالويل او بشئ من المكروه انه يقتل
 بلا استثابة وقد ذكر ذلك اخر فقال وحكم من سب سائر انبياء
 الله تعالى وملائكته واستخف بهم او كذبهم فيما اتوا به او انكروا
 او محمد هم حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على مساق ما قدمناه وفيه عن
 مالك من قال برداء النبي صلى الله عليه وسلم او ما زده ونحوه وازاد
 به عيبه قتل ويؤخذ منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار
 من تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ومحتمل
 عند الاطلاق لانه ليس صريحا في النقص واذا قلنا بعدم الكفر
 فظاهر انه يعذر بالتعذر البليغ لذكره ما يورثهم نقضا وفيه
 عن الفارسي من قال فيه صلى الله عليه وسلم اجمال يتيم او طالب
 قتل والظاهر ان هذا هينا لا يابى ذلك لما في عبارته من الدلالة
 على الاضرار فان ذكر يتيم الى طالب فقط لم يكن صريحا في ذلك

فما يظهر نعم أن كان السياق يدل على الأزار كان كما لو جمع
بين اللفظتين وفيه عن ابن أبي زيد من قال صفته صلى
الله عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه والحمية قتل ومذهبتا
قاض بذلك وفيه عن صاحب سمحون في رجل قيل له لا وحتى
رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا كلاما قبيحا
ثم قال أردت برسول الله العقب أنه لا يقبل دعواه
التأويل ومذهبتنا لا يابى ذلك وعن ابن عباس في عشار
قال لرجل اد واشك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال إن
سألت أو جهلت فقد سال وجهل أنه يقتل ومذهبتنا قاض
بذلك أيضا بل الذي يظهر أن مجرد قوله اد واشك إلى النبي
يقصد عذما لمبالاة كفر أيضا وعن فقها الأندلس أنهم افترقا
بقتل من سماه صلى الله عليه وسلم يتيما وختن حيدر وزعم
أن زعمه لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات أكلها ومذهبتنا
لا ينافي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي أن يكون كافيا
في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص إليه صلى الله عليه وسلم
هشمر ليستتاب فان تاب والأقرب لأنه تنقيص لا يجوز
عليه ذلك وقضية مذهبنا أنه لا يكفر بذلك إلا أن قاله على
قصد التنقيص لأنه ليس صريحاً فيه لأن الهزيمة قد تكون
من الجملات البشرية فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل بعذر
التعذر الشديد فان القاضى عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره
وكذلك أقول حكم من غمضه أو عيرم برعاية الغم أو بالسهر

او بالنسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة لبعض
جيشه او اذى من عدوه او شدة في زمنه او بالميل الى النساء
فذكر هذا كله لمن قصد به نقصه القليل وما ذكره ظاهر
لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب
له ولا معتقده في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر
من لغته او سبه او تكذيبه او اضافه ما لا يجوز عليه او نفى
ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم نقیصة مثل ان
ينسب اليه اياتان كبيرتان او داهية في تبليغ الرسالة او في حكم
بين الناس او يفض من مرتبتهما او شرف نسبه او وفور علمه
او زهده او يكذب ما اشتهر به من امور اخبر بها عليه افضل
الصلوة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصد لدخيره
او ياتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان ظهر دليل
حاله انه لم يتعمد ذمه ولم يقصد سبه اما الجاهالة تحمله على ما قاله
او لصبر او مسكر اضطره اليه او قلته رقبة وضبط للسانه فذكر
القتل دون تلعم اذ لا يعذر احد في الكفر بالجاهالة ولا بدعوى
ذلك اللسان ولا بشئ مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليما
الا من اكره وقلبه مطمئن بالایمان وبهذا افتى الاندلسيون
على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم كما مر وما ذكره
ظاهر موافق لقواعد مذهبنا اذ المراد في الحكم بالكفر على
الظواهر ولا نظر للمقصود والنيات ولا نظر لقراين حاله
لعمري نعم مدعى الجهل ان عزز لقرب عهده بالاسلام او بعده

عن العلماء كما يعلم مما قدمته عنه في الروضة وغيره ايفر فيما
يظهر به دعوى سبق اللسان بالنسبة لدرء القتل عنه وان لم
يعذر فيه بالنسبة لتوقع طلاقه وعقده والفرق ان ذلك حق الله
تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين وكو قال فغل رسول الله
صلى الله عليه وسلم الربا فان اراد الربا المحرم الذي هو كبيرة
فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار خلاف ما يبطن
لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزى التعزير البليغ وقوله وتواتر
الخبر بها عن اى لفظا وهو موجود خلاف لمن زعم نفيه او معني
ولا نظد في ذلك خلافا لمن زعمه ولو كان في ضيق من حبس او فقر
وقصد باللفظ بكفر مما مر او غيره ان يقتل ليستريح لاحقيقة
الكفر فهل هو كاف باطنا ونقول هذه قرينة تنفي الكفر
عنه باطنا كل محتمل ولعل الثاني اقرب وحكى عن ائمة مذهب
خلافا فيمن اغضبته غيره فقال له صلى الله عليه وسلم فقال لا صلى
الله عليه وسلم عليه فقل ليس بكفرا لانه انما شتم الناس وليس
ثم قرينة تصرف الشتم له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة
الذين يصلون عليه وقيل كفروا لالتق بقواعدنا الاول
لان اللفظ ليس صريحا في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة
وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى الله عليه وسلم من الناس ومع عدم
الكفر يعزى التعزير البليغ وعن القابسي توقفنا فيمن قال
كل صاحب فندق اي خان قرنان ولو كان نبيا مرسل قال
فيستفهم هل اراد صاحب القنادق الان فليس فيهم نبى مرسل

فيكون امره اخف ولكن ظاهره اعظمه العموم اجم والظاهر
ان لفظه ليس صريحا في ذم الانبياء ولا سهم فلا يكفر
بهم هذا اللفظ بل يعذر بالتعريف الشديد وعن ابن ابي
زيد ان من قال لعن الله العرب او بني اسرائيل او بني ادم
وقال له اراد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعذر وكذلك
لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال له اعلم من حرمه وكذا
لو لعن حديث لا يبيع حاضر لباد ولعن من جابه وكان ممن
يعذر بالجهل وعدم معرفة السنن لانه لم يقصد بظاهر
حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله انما لعن من حرمه
من الناس اجم وهو ظاهر ولا بد من تقييد لعن محرم
المسكر بان يكون ممن يجهل ذلك ايضو يعذر بالجهل
به بان يكون قريبا لاسلام ولم يكن مخالطا للمسلمين والا
فتحريمه معلوم من الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه
من جابا حديث المذكور بعد قول احده هذا قاله النبي
صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله
ما اردت لان لفظه ظاهر في تكذيبه فليتب والافليقل
وذكر فيمن قال لا تحريا ابن الف خنزير انه لا يكفر وان
شمل هذا اللفظ جماعة من الانبياء ما لم يعلم انه قصد سبهم
وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ المبالغة في سب
المخاطب دون غيره لكن يعذر ويبالغ في تعزيره وظاهر
كلامه ان من قال لها شتم لعن الله بني هاشم وقال اردت

الظالمين منهم او قال لمن يعلم انتم من ذريته صلى الله عليه وسلم
 قولاً صحيحاً في آياته او من نسله او ولده لا يقبل تخصيصه بآية
 غير النسخ صلى الله عليه وسلم من غير قرينة وهو محتمل لعدم لفظه
 لكن الاقرب الى قواعدنا قبوله مطلقاً لان اللفظ بوضعه
 لاينا في تلك الارادة لكن يبالغ في تفريره وحكي عن بعض
 ائمتنا فيمن قال لاخر لعنه الله الى آدم انه يقتل قضية
 قواعدنا خلافاً لما قدمته من ان لفظه ليس صريحاً في سب
 نبي لا حتماله الى ان يلقي آدم في القيامة بل لو قال لعن
 الله اباه الى آدم كان عدم التكفير اقرب ايضاً ان ادعى
 ارادة غير الانبياء منهم لا حتمال ما ادعاه وعدم صريح
 يدل على خلافاً ولا يقال كلامه يتناول آدم للخلاف
 المشهور في دخول الغاية وعربشايحه خلافاً فيمن
 قال لشاهد عليه بشئ قال له تهمني الانبياء تهمون
 فكيف انت فقول يقتل لبشاعة لفظه وقيل للاحتمال
 ان يكون خبراً عن ائمتهم من الكفار وهذا الثاني
 هو الاوجه وعن شيخه انه عز من ساب وجلائه قصد
 كليا فضر به بن جله وقال قد يا محمداً وما دل عليه كلامه
 من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه رحمه الله
 تعالى بل صريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد
 نقص ولا ذكر عيب لكن فيها ذكر بعض اوصافه واولها
 ببعض احواله عليه الصلاة والسلام كما نرى عليه

على شبه ضرب المثل والحجة لنفسه او لغيره او على التشبيه به
او عند مظلة ثالثه او تنقيص حصل له فمن تلك المسائل
ان يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبی وان كذبت
فقد كذب الانبياء وان اذنبت فقد اذنبوا وانا اسم
من الالسنه وقريسلوا او صبرت كما صبر اولو العزم
او كصبر ايوب وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر ان
قصد به الترفع وان شاذ كهم في اصل هذه الفضائل
كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق
المبالغة بمعنى انه لا نسبة الى باتباعهم وقد وقع لهم
ذلك فوقع على اولي لم يكن حراما وعلى هذا يحل ما وقع
لبعض الاكابر من استشهادهم على ما حصل لربح هذه
الكلمات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان اذنبت
فقد اذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال
ومنها ما يقع في اشغال المتجرفين في القول المتساهل
في الكلام كقول المبتنى * انا في امة تداركها الله في غريب
كصالح في ثمود * وكلامه محتمل لقصد تشبيه حاله
في الغيبة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون مرفضا
الترفع او تشبيه حال من هو فيه بحال ثمود من
المشاقة وعدم الطواعية له فيكون مستلزما للترفع
وصريحا في سبهم وعلى كل فهو غير كافر وعنه قول
ابن نبيه في حسن يوسف عليه الصلاة والسلام الا انه ملك

فلا يباع بخمس النقد معدود وفيها قول أبي العلاء كنت موسى
 وأحمد بنت شبيب غير أن ليس فيكما من فقير ولا يستنكر كلامه
 هذا الدال على الأزار والحقير لموسى صلى الله وسلم على نبينا
 وعليه فان كان زنديقا كافرا وقد اتى في كثير من شعره
 بصرح الكفر وقد نحا نحوه في زيادة القبح والبصرح
 بالكفر في شعره ابن هاني الأندلسي ومن كلام أبي العلاء
 الذي ليس ضرر بحاق الكفر قوله لولا انقطاع الوحى بعد محمد*
 قلنا محمد بن إسماعيل * هو مثله في الفضل إلا أنه * لم يأت
 برسالة جبريل * وإنما لم يكن كفرا لأن ظاهر قوله إلا
 الخزان الممدوح نقص لفقد ذلك فان أراد أن يستغنى
 عن ذلك فلا يحتاج إليه في المماثلة كان أقرب إلى الكفر
 بل كفرا ونحوه في الكفر قول الآخر * وإذا ما رفعت رأياته
 ضقت بين جناحي جبريل * ونحوه أيضا قول حسنا الأندلسي
 في محمد بن عباد المعتمد ووزير أبي بكر بن زيدون * كأت
 أبا بكر أبو بكر الرضى * وحسنا حسنا وانت محمد * ولحمد الشاعر
 وغيره من ارتكاب هذه القبائح الشديدة العذر العظيمة
 إلا فانهان تخلصت إلى الكفر بفوز بالله تعالى من ذلك
 ولم يزل المتقدمون والمناخرون ينكرون مثل هذا ممن وقع منه
 فيما أنكر على أبي نواس قوله * فإن يك باقي سحر فرعون فيكم*
 فان عصي موسى بكف خصيب * ووجه الإنكار عليه أن عصا
 موسى إنما تنصرف لحقيقة من الأضارة إليه صلى الله على نبينا

وعليه وسلم وان كان انما اذادها بنحو معروف فانها اسم له وكف
الخصيب بالمعجمة وقيل بالمهملة اسم لجنم ايضا واما كفرة
قوله في محمد الامين وتشبيهه اياه بالنبى صلى الله عليه وسلم تتارع
الاحد ان الشبه فاشتبه خلقا وخلقاً كما قد الشراكان وهو
وان كافي غاية التبع الا انه لا يكون كفرا على قضية مذهبا الا ان
قصد التشابه المطلقة وما انكر عليه ايضا قوله * كيف لا يذنبك من
امل * من رسول الله من نوره لان من واجبه تعظيمه صلى الله عليه وسلم
ان يضاف اليه ولا يضاف ومنها ما نقله عن مالك من نادى
من غير بالفقر فقال قد دعا النبى صلى الله عليه وسلم الغنم
لان عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضع قال
مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوقبوا يقولوا قد اخطأت
الانبياء قبلنا ونقل عن يحيى بن يحيى ان صلى على النبى
صلى الله عليه وسلم عند التعجب الاعلى طريق الثواب والاحسان
نقطيما له كما امرنا الله ومنها ما نقل عن القاسم بن عمار قال
لقبيح كانه وجه نكير ولعبوس كانه وجه مالك الغضبان
انه لم يكفر الا لا تصح فيه بسبب الملك وانما السب فيه
للمخاطب بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملك
قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان ذم بعض الملائكة
وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم رايتم
صرح بذلك في آخر الكتاب وقد قدمتم عن ثم قال وهذا
كله فمن تكلم فيهم بما قلنا على جملة الملائكة او على معين

من حققنا كونه من الملائكة والنبياين ممن ذكره الله في كتابه
او حققنا علمه بالخبر المتواتر والمشهور المنفق عليه بالاجماع
المقاطع جبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجنهم
والزبانية وحملة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة
ومن سمي فيه من الانبياء وكهزراييل واسرافيل ورضوان
والحفظة ومنكر ونكير من الملائكة المنفق على قبول الخبر
م قاتما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع
على كونه من الملائكة والانبياء كما روت وماروت في الملائكة
والخضر ولقمان وذى القرنين وموسى واسية وخالد بن
سنان في الانبياء فليس الحكم في شأنهم والتكفيهم كالحكم
فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحسنة ولكن ينحصر
ينقصها كلامه وهو ظاهر جلي وبريعلم خطا من قال
ان ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت
في آيتهم في سورة كفر وليس كما زعم ولقد وقع بذلك
في ورطة عظيمة وان كان جليلا فقد حكى هذه القصة
اكابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
وغيرهما ومن ثم انتصر لهم بعض المناخرين من المحدثين
وخرج هذه القصة بما يند صححة وروى علي بن خليف
في ذلك فخره الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي
من انكر نبوة احد ممن ذكر وهو من اهل العلم لا حرج عليه
لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاسبي ايضا ان شابا

عنه بالخبر قال لمن قال لرافك أمي اليس كان النبي صلى
الله عليه وسلم أميًا لم يكفر بذلك وأن الخطأ في الاستشهاد
لأن الأمية شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره
ومنها ما انفقه عن شيخه فمن قال لمن ينقصه إنما تريد
نقصي لقولك وأنا بشر وجميع البشر يحقهم النقص حتى
النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكفر خلا فالمنافق ينفقه
لأنه لم يقصد السب للقاضي رحمه الله تفضيل حسن
فيما كان السب ونحوه وهو أن ذكره أن كان على وجه التعريف
بقائله والآنكاد عليه فقد يجب وقد يندب وقد أجمع
السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمخلفين
في كتبهم وبما السبه لبيانها ورد ما وإن كان على وجه
الحكايات والاسباب والطرق ولحديث الناس ومقالاتهم
في الغث والسمين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلائل
حسنًا وقبحًا إذ الغث الهزيل ونوادير السمح والحوش
في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع منه ونقصه
أشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكاً عن
يقول القرآن مخلوق فقال مالك كافرًا قتلوه فقال إنما
حكيته عن غيري فقال مالك إنما سمعناه منك وهذا
من روجه الله على طريق الزجر وإن كان على وجه الاعتقاد
أو أظهر استحساناً وكان مولياً بمثله حفظاً ودرأياً وتطلباً

وبرواية اشقان راجعه عليه الصلاة والسلام وسماه
 فهو كالسابق ولا ينفعه نسبته الى غيره فيبادر بقتله وقد قال
 ابو عبيد القاسم بن سلام حفظا بشرط بيت ما هي به صلى الله عليه
 وسلم كفر ولجوعوا على تخريم رواية ما هي به صلى الله عليه وسلم
 وكما بتر وقراءته ام وما ذكره من المبادر بقتله اى ان لا
 يبت ومن الكفر ظاهرا عند الرضى بذلك واستحسانا لان
 قصد به غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته بغير
 غرض مسوغ لذلك ثم ذكر تفصيلا آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه
 صلى الله عليه وسلم او مختلف في حوازه عليه وما يلحقه
 من الامور البشريه ويمكن اضافتها اليه او ما امتحن به
 وصبر عليه او ما يعزف به ابتداء حاله وسيرته وما لقيه
 من قومه وهوان ذلك ان كان على طريق الرواية ومذاكرة
 العلم ومعرفة ما تحت به القصة للانبياء وما يجوز عليهم
 فلا يخرج فيه بل يكون حسنا ان كان من اهل العلم وفهماء
 طلبة الدين ممن يفهم مقاصده ويحسب ذلك من عساه
 لا ينفعه او ينجس به فبئس فقد كره بعض السلف تعليم النساء
 سورة يوسف وان كانا على غير وجهه وعلم منه بذلك سوء
 مقصده حتى مما تقدم من السلف نحوه وكذلك ما ورد من
 اخباره واخبار رسالة الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام
 مما ظاهره مشكل لاقتضائهم امورا لا تليق بهم بحال ولا
 يتحدث منها الا بالصحيح ولقد كره مالك رضى الله تعالى عنه

التحدث بها اذا كثرت لاجل محبتهم وانما اورد هاصلي الله
عليه وسلم لقوم عرب يفهمون كلاما العرب على وجهه بحقيقة
ومجاز واستعارة وغيرها وانما اشكلت على قوم جاؤا بعد ذلك
غلبت عليهم العجمية انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما مر
للعوام فلا هران ظن بقريته حالهم تولد فتنه لهم منه او تخلف
او نحوها والا فالذي ينبغي الكراهة هذا وفي الانوار من كتب
اثننا المتأخرين مسائل لخر غير ما مر فلنذكرها وان كان
في ضمنها ما علم مما مر وهو ان القاء المصحف في المكان القذر
كالقائه في القاذورات وان سب الملك كالبنى وان من استخف
بالمصحف او التوراة او الانجيل او الزبور كفر وان لو قال
ليسنا المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم
ان كان عاميا كفرا وعاملا فلا وان لا كفرا لاقامة في بيعة
او كنيسة وان يكفر من قال ان الولي افضل من النبي او المرسل
اليه افضل من الرسول او اعزا واعلى مرتبة وان لو انكر
السنن الاربعة او صلاة العيدين كفر وان لو استحل اداء
احد من الصلابة او نفى علم الله بالمعدوم او بالجبريات كفر
واستحل اداء غير الصلابة مكفرا ايضا كما هو ظاهر مما مر
وان من انكر خلافة الصديق مبتدع لا كافرو من سب الصحابة
او استناعائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابيها من غير استحلال
فاسق واختلفوا فيمن سب بابكر وعمر قال غيره في كفر من
سب الحسين رضي الله تعالى عنهم ويجهان وان لو قال الروح

قديم اوقال اذا ظهرت الربوبية زالت العبودية وعنى بذلك
رفع الاحكام اوقال ان رفنى من صفات التاسوتية الى اللاهوتية
اوقال ان صفات تبدلت بصفات الحق اوقال ان يرى الله
عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها اوان الله يحل في الصور
الحسن اوقال ان الحق يطعمه ويسقيه واسقته عنه التميز بين
الحلال والحرام وانه ياكل من الفيب ويلبذ منه اوقال انا الله او
هو انا اوقال دع الصلاة والزكاة والصوم والقرآن
واعمال البر المشان في عمل الاسرار اوقال سماع الفضا من
الدين وانه انفع للقلوب من القرآن اوقال العبد يصل الى
الله تعالى من غير طريقة العبودية اوقال وصلت الى رتبة
تسقط عني التكليف اوقال الروح من نور الله فاذا اتصل النور
بالنور كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما لوقال وصلت الى رتبة
حصلت من رتبة النفس وعنت منها فانة لا يكفر لكنه مبتدع
مغرور وكذا لوقال انا اعشق الله ويعشقتي والعبادة الصحيحة
العبه ويحبني اوقال يلهمني ما احتاج اليه من امر ديني فلا
احتياج الى العلم والفكر ابل هو مبتدع كذاب ومن اظهر
السكر والوجد ولا يستقيم ظاهره ولا متقيد جوارحه
بالروح فهو مغرور بعيد من الله ومن تخلى واعتزل وترك
الحق بلا عذر شرعي فمبتدع لا يقبل الله منه الزهد ومن ادعى
الكرامات لنفسه بلا عرض ذي قاذب يلعب به الشيطان
ومن قال في غير الغليات ما نقي ليس في الحق في موضع فهو

بعيد من الله تعالى مدح ام حاصل ما في الانوار والوسه كفس
 منكر للعوذتين اذا كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا يمتنع على
 منهم والذي يتجه ايضا كفر من انكر سنة راتبة بحجها عليها معلومة
 من الدين بالصراحة كما يدل له قوله او صلاة العيدين لكن انكار
 احدهما كذلك خلافا لما يوجهه قوله السنن الراتبة وقوله العيدين
 بل يكفي في الكفر انكار سنة واحدة بالشروط المذكورة وان متعل
 تكفير المستقل ايذاء بما في ما لم يكن عن الاول ولو غطا لانه
 ملنى فله شبهة ما يمتنع الكفر وان لا يشترط الكفر في كفر من زعم
 انه رعى الله عيانا في الدنيا ويحكمه شفاها اجتماع هذين
 خلافا لما يوجهه عبارة الانوار بل يكفر زاعم لمدحها ثم رأت
 الكواشي خرج في تفسيره بكفر مضطد الرقية بالعين
 وهو صريح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق ذلك نظر والله
 يتجه حمله على روية او كلام متضمن للاطاحة بذاته تعالى لما مر
 اذ الاصح اننا لانكسر الجملة روية لا الجسمية الا ان صرحوا
 باعتقادهم للوازم قوله كاختدوا او ما هو نص فيه كاللؤ
 والتركيب الاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط
 التمييز عنه بين الحلال والحرام او ان الله يطعمه ويسقيه او
 يأكل من الفيب يأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذين الثلاث خلافا
 لما يوجهه كلام الانوار في تركها القائل بدع الصلاة الى آخر
 امره في لا يشترط في تكفيره بذلك جمعه بين تلك الامور
 بل يكفي في الصلاة مثلا الشأن في عمل السن وكذا زاعم ان

سماع الضامن الدين وانما انفع من القرآن لا يشترط في تكفيره
 جمعه بين هذين بل يكفي احدهما وهذا الذي تعقبه به جميع
 له لم ينه على شيء منه لكنه ظاهر للناس فليتبين له ذلك ووقع
 للرافعي كتابات بالنجاسة تنجمها بعض فقهاء الامامية ومنها بجملة
 وحاصلها وان من كثير منها ان من قال عمل الله في حق كل خير
 وعمل الشئ مني كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما اصابك من
 سيئة من نفسك والنظر واضح فالصواب عدم الكفر اذ هذا
 من بعض اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح وان من
 قال انا الله على سبيل المزاج كفر وانما لو قال قائل كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل كسرا صابغه فقال آخر هذا
 غير ادب كفر وان من قال يدا الله طويلة فيقول لا يكفر وقيل
 ان اراد الجارحة كفر وهو من الخلق في كفر المجسمة وانهم اختلفوا
 في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمني او الله يسلمني انما
 اذكره بالدعاء او اني احزن كحزنك وافرح لفرحك مثل
 ما احزن كحزن نفسي وافرح لفرحها او والذي يجهل تنجيحه
 في الاولى انه ان اراد نسبة حقيقة الظلم الى الله كفر
 والا فلا وفي الاخيرتين ان اراد حقيقة الدوام في اولها
 وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى علم الله غير
 الواقع ومن اعتقد انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو
 عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل ونسبة
 الجهل الى الله تعالى كفر اتفاقا واما اذا اراد بذلك المبالغة

فانه لا يكفر به وان لم يقل له الا تقرا القرآن او الا تصلي فقال شعبة
من القرآن او من الصلاة كفره والذي يتجهان محل الكفر هنا ان ارا
الاستحفا بالقران او الصلاة والا فلا كفر لانه لا يعبر عن وقوع
ملك في النفس باذنه ان تحمل قتل الطاعن من غير استخفافا وان لم يقل له
صل فقال الجائر يصلون عنا او الصلاة المعمولة او غير المعمولة
واحد او صليت الى ان ضاق قلبي او قيل له صل حتى تجده حلاوة الصلاة
فقال لا تصل انت حتى تجده حلاوة ترك الصلاة او قيل له صل فقال لا اكل
فان اتوا المولى بكفر الخبيث ما ذكر في الجميع اه وله وجه في غير الاخيرة
فانه ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والقرب بين
قوله فيما مشرعت وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشجع من
الشيء لا يستلزم منه بوجه بل يستلزم منه حدا لا بشجع الامن الحسن
غالب بخلاف صيق القلب فانه انما يعبر به عن القبح ففيه غايته الذم
والاستخفاف والاستهزاء ومن ثم صرح في الانوار بعدم الكفر
فيها وهو الوجه وان لم يسمع خصمه يقول لاحول ولا قوة الا
بالله فقال اي ش يكون لاحول او اي ش يعمل او نحو ذلك كفرا قلت وكان
وجهه ان هذا فيما استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى
الى العجز وهو ظاهر فمن عرف معنى لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال
ذلك اما جاهل لا يعرف من هذه الكلمة فينبغي فيه ان لا يطلق
القول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفره والا فلا وان
لوسم مؤذنا فقال هذا صوت الجرح كفره وفي اطلاق الكفر
هنا نظر والذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف

او الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل لظالم اصير حتى المحشر فقال
 اى شئ في المحشر كفر وانه لو قيل له فلان ياكل حلالا فقال احضروه
 حتى اسجد له كفراه وفي اطلاقه الكفر هنا نظرا ذ غايته العزم على
 السجود لا لسان انه كالسجود له بالفعل وقد صرحوا بان سجد جملة
 الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صور ما يقتضى
 الكفر فلم من كلامهم ان السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر
 ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر ان يقصد السجود للمخلوق
 والحرام ان يقصده لله معظما به ذلك المخلوق من غير ان يقصده
 به او لا يكون له قصد وانه لو رجع من مجلس عالم فقالت له زوجة
 لعنة الله على كل عالم كفرت اه ويجه ان محله فيمن ارادت حقيقة
 العوالم الشامل للانبياء او اطلقت بخلاف من ارادت نوعا غير
 ذلك وانه لو امر آخر بحضور مجلس لعلم فقال اى شئ لعل مجلس
 العلم كفراه وفي اطلاق الكفر هنا نظرا ويجه ان محله فيمن
 اراد الاستخفاف والاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرهما وليس
 ظاهرا فيهما وانه لو قال لعقيه هذا هو شئ كفراه وفيه نظر
 اللهم الا ان يستخف او يستهزئ به من حيث الفقه الذى هو متلبس
 فلا شك في كفره تح وانه لو اعطى خصمه فتوى علم فالفاها
 بالارض وقال اى شئ هذا الشرع كفر وانه لو قال للزوجة
 يا كافرة او يا يهودية فقالت انا كما قلت كفرت وانه لو قيل
 لم تكتب الصفا ثرت الى الله تعالى فقال اى شئ عملت حتى انوب
 كفراه وفي اطلاق الكفر في هذه الاخير نظر لاحتمال ان يريد

انها تكفر باجناب الكاشر كما قال به جماعة بل هو الاصح وكثيرا
بذلك لاينا في وجوب التوبة منها كما هو ظاهر لان التكفير من امور
الآخرة التي لا تنظر فائدة الاثم بخلاف وجوب التوبة فانه من
امور الدنيا ويرتبط به احكام دينية فاختلغا فائدة واحكاما
فلا يلزم من التكفير سقوط وجوب التوبة واذا احتمل اللفظ
ما ذكر احتمالا ظاهرا لم يحسن اطلاق القول بالكفر فالذي يتجه
انه لا يكفر الا ان اراد انه لم يعمل معصية من اصلها لما مر ان انكار
الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كالأصغرة
وانه لو قال فلا كافرو هو اكفر مني كان اقرارا بالكفر حاصل
ما وقع في الغدير بالجمعة وترجم عنه بما مر علمت ما في اكثره من
النظر وترجم خلاف اطلاقه فثامل ذلك واعتن به فيه احتفظا
فانه هم والحب من القولي وغير حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه
بشيء مع ظهور ما قدمته فيه فارجع قال بعض المالكية ايضا قال
ان كان قيل في حقى او حق فلان وان جرى له كذا فقد قيل في حق
الانبياء او جرى لهم حرم عليه اطلاق ذلك لان ما انتقص به
يضيغه للانبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشافعي السابق
انه لا يكفر بذلك وليس كما فهم وقد قال الغزالي اول منهاجه
ردا على من تكلم في كلامه واي كلام افصح من كلام رب العالمين
وقد قالوا اساطير الاولين وقد قال الامام الكبير اعلم اصحابنا
ابو منصور البغدادى انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي
الله تعالى عنه بان لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الراجح في القولين لم

وإيسا الشافعي أجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توقف في ذلك
 الرجل من جهة حتى نزلت آية اللعان فقال الشيخ أبو إسحق مرداوي
 طعن على الأشعري وأصحابه وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأ
 لم يزل من عهد منافق وحاسد فاسق ينسب إليه ما ليس عليه ففمن
 أولى الناس أن لا يسلم من ذلك ولما حكى الياقبي ما قال وليس
 في مذهبه ما يوافق القول بالكفر لا نصرحوا ولا تلويحوا وليس أن
 يقال به دليل وتليد بان القصد التشبيه والانتقاص فاسد
 إذ لا قصد ذلك من قبله أصلا بل المراد كيف يتكلم في حقير مثله
 وقد تكلم في الأكبر قال بعض المتأخرين بل اطلاق التحريم في ذلك
 بحسب مذهبنا فنظروا فيه أم والوجه عدم التحريم حيث كان
 المراد وما قاله الياقبي واطلق وإذا قد علمت أكثر المكفرات
 عند الحنفية والمالكية فلماذا ذكر لك طرفا من المكفرات عند المالكية
 سوا وافقوا ما أمر بها الفقه وطصل عبارة الفروع أن ما يكون كفرا
 مشبهة صفة له ثم إلى التفريق على إثباتها أو بعض كتبه أو رساله أو شبه
 أو رسوله أو ادعى النبوة أو بفض الرسول أو ما جاء به وترك الأكار
 كل منكر بقلبه ومحمد حكم ظاهر مجمع عليه والشك فيه ومشله
 لا يجهل وبعضهم يكفر بما حد تحريم النبيذ وكل مسكرو من ذلك
 أن يجعل نيته وبين الله تعالى ومهاتط يتوكل عليهم ويدعوهم
 ويسلمهم قالوا إجماعا أو يسجد لنحو شمس أو ياتي بفعل أو قول صريح
 في الاستهزاء أو توهم أن من الصماتة أو التابعين أو تابعيهم من فأنل
 مع الكفار وأجاز ذلك قتل أو كذب على نبي وأصروا على أن لا يسمروا

وغنير غير سقل ولا كفر بمحمد قياس اتفاقا بل بسنة رابته وخالف فيه
جماعة من التابعين والرافيين ومن اظهروا اسلام واسر الكفر فخلقوا
كافرا كابي بن سلول وان اظهروا انه قايم بالولي في قلبه ان لا يفعل
ففاق كقوله تعالى في ثقلية ومنهم من عاهد الله لئن انا انا من فضله
الاية وفي كفرة وبهتان والايح ان ما كان من النفاق في الافعال
لا كفر به كالربا للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاحافته وانتهاه
حرمة الله وحرمة رسوله فاورد عليه يزيد ونحوه ومن ثم كان
الراحم ما نص عليه الامام احمد رضي الله تعالى عنه واصحابه
من عدم الكفر وحرمة اللعن خلافا لابن الجوزي منهم وغيره
ولا يكفر حاكمي كفر سمعه من غير اعتقاده واعلمه اجماع وفي
الانحصار من تزييا بنى كفار من لبس غيارا وشدا زنا
او تعليق صليب بصدرة حرم ولم يكفر وميل كلام بعضهم الى الكفر
وفي الفضل ان شهد عليه انه كان يعظم الصليب مثل ان يقبله
ويتقرب بقربان اهل الكفر ويكثر من بيعهم ويؤعبادتهم
احتمل انه ردة وهو الانجح لان المستهزى بالكفر يكفر
ولان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجرم ابن عقيل
بان من امتهم القرآن او غصه وطلب ان يناقضا وادعى انه
مخالف فيه او مخلق او مقدور على مثله ولكن الله منع قلوبهم
كفر بل هو مجنن بنفسه والجنى شمل الخلق اعم حاصل كلام الفروع
وبتأمله يعلم انه موافق لما قدمناه من مذمتنا وغيره في اكثر
ما ذكر وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعوى الهام امتنع دون

غيرها من العبادات وأعلم أن الدعاء ينقسم إلى كفر وحرام وغيرهما
فبما نحن كثر أن يسئل نفى ما دل السمع القاطع على ثبوت كماله
لا تعذب من كفر بك أو بغضه أو لا تخلد فلانا الكافر في النار
لأن ذلك طلب لتكذيب الله تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان
يسئل الله تعالى أن يرجمه من البعث حتى يستخرج من أهوال القيمة
لما ذكر قبله ومنه أن يطلب ثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه
كالله خلد فلانا المسلم عدوى في النار وهو يردس في الخاتمة
أو يطلب أن الله تعالى يجيبه أبا حتى يسلم من سكرات الموت أن
الله يجعل إبليس رجبا له وناصبا لبني آدم أبدا لا بد من وجودهم
الداهد من حتى يقل الفساد والتكفير بجميع ما ذكر ذكره القرافي
وذلك أن تقول لعلمه مبنى على أن لازم القول قول وقد مر أن
لازم المذهب ليس بمذهب فعليته لا كفر بمجرد هذه الأقوال
إلا أن أراد مع ذلك عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه
يتطرق إليه الكذب والشك في ذلك أما إذا لم يكن له قصد
أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون كفرا غير رأيت
بعض أئمة مذهب لقرافي قال عقب كلامه المذكور ذلك أن تقول
هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول ذلك
ولا كفر يلزم منها وليس الزام الكفر بأولى من الزام طلب البعث
بل الزام هذا أولى استحبابا للأيمان المعلوم منه بأشياء كثيرة
وبالصريح وهو حسن أم وما يكون من الدعاء كفر أيضا أن يطلب

الادعي ففما دل العقل القطعي على ثبوت مما يحل بجلال الربوبية
كان يستل سلب علمه حتى يستتر العبد في قبايحه او سلب قلبه
حتى يامن المواقفة او ثبوت ما دل الفاطم القطعي على نفيه مما يحل
بجلال الربوبية كان يعظم شوقه الادعي الى ربه فيسأل الله ان يحل في
شي من مخلوقاته حتى ان يجتمع به او ان يجعل النصف في العالم بما اراده
قال القرقي وقد وقع هذا الجماع من جملة الصوفية ويقولون فلان
اعطى كلمة كن ويسألون ان يعطوا كلمة كن التي في قوله تعالى انما
امر الله ان يشاء ان يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى اعطائها ان صح انها اعطيت
ومتقتضى هذا الطلب لشركة في الملك وهو كفر والحلول كفر وان
يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لانه طلب استيلاء هو
كفر وما ذكره في هذه الانواع صحيح لما مر من شك في سلب
صفات الذات عنها او انه تعالى يحل فيه شيء او ان له ولداً او انه
يولد او يولد كفر ولا شك ان سوال شيء من ذلك انما ينشأ عن
تجويز وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه نظر
لانه لا يلزم عليه نسبة نقص اليه تعالى فضلاً عن كونه
مصرحاً بذلك فالصواب فيه عدم الكفر ثم رأيت بعض
ائمة مذهبه قال قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث
قولهم اعطى فلان كلمة كن غير صحيح فان هذا الكلام يصح
على من لغوا لله له العادة مرة او مرتين بان طلب من ربه
شيئاً او هم بشي فقصروا مطلوبه على وفق مراده بغير ترجيح

بل دفعة وهذا القدر صحيح وجوده ولا يلزم منه الشك لله
في الملك ولا يكثر من ذلك انه وهو حسن قال القرافي واعلم
ان الجهل بما تؤدي اليه هذه الادعية ليس عذرا عند الله تعالى
لان القاعدة الشرعية دلت على ان كل جهل يمكن المكلف رفعه
لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهل الذي لا يمكن
المكلف رفعه بمقتضى العادة يكون عذرا كما لو تزوج باخته
يظهره الجبنية واصل هذا الفسار الداخل على الانسان في هذه
الادعية انما هو الجهل فاحذر منه واعرض على العلم فهو النجاة
كما ان الجهل هو الضلال امر وقد ذكر بعد ذلك انقسام الدعة
الى محرم وغيره واطال فيه بما في بعضه نظروا لغرض لنا في ذكره
في هذا الكتاب وقد ذكرت جمعا من احكام الدعاء في كتابي شرح
مختصر الروض اخبرنا بصفة الصلاة فانظره ان اردت
فانه جمع في ذلك فاعلم ان الله قبوله وتيسير العلم في عاقبة
بالجنة آمين تتمات وفوائد منها قد مر ان السحر قد يكون
كفر او غرضا الآن استقصا ما يمكن من الكلا فيه وفي اقسام
وحقيقته وبيان احكامه ردعا للكثيرين انهم كانوا عليه وعلى
ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا فخرا فنقول مذهبنا
في السحر ما بسطناه فيما مر مما صله انه ان اشتمل على عبادة
مخلوق كشمس او قمر او كوكب او غيرها او السحر له او تعظيمه
كما يعظم الله سبحانه وتعالى او اعتقاد ان له تاثير بذاته
او تنقيص نبي او ملك بشروطه السابق او اعتقاد اباة السحر

جميع انواعه فيستتاب الساحر فان تاب ولا قتل والسحر له
 حقيقة عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة والبي جعفر الاسترابة
 وسياتي لذلك مزيد وقد ياتي الساحر بفعل او قول بغير حال
 المسحور فيمرض ويموت منه اما باواصل الى بدنه من دخان
 او غيره اود وشر ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبيحه وفي
 الحديث ليس منا من سحر او سحر له او تكهن او تكهن له ومن
 يحسنه ان وصفه بكفر كما لتقرب الى الكواكب السبعة وانها
 تحسنه او انه يفعل بدون قدرة الله تعالى كفر كما علم
 مما مر والامر يكفر وتعلمه ان لم يجنح لا اعتقاد هو كفر قبل هذا
 وهو ما في الوسيط كقالات الكفرة وقد يقصد به دفع ضرره
 ولتصرف عقايق الاشياء وقيل يكره والاكثر ان علي حرمه
 مطلقا لخوف الاقنات والاضرار ويحرم التكهن واثبات
 الكاهن وتعلم الكهان وكذا التنجيم والضرب بالرمل والشعر
 والحصى والشعبه ولما الحديث الصحيح كان يخط بالرمل
 فن وافق خطه فعناه فن اين علمت موافقة فالجواز معلق
 بمعرفة الموافق ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلامنا
 واما الامام مالك رحمه الله تعالى فقد اطلق هو وجماعه
 سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وان تعلمه وتعلمه
 كفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواء اسحر مسلما
 او ذميا كالزنديق ولبعض ائمة مذهبهم كلام نفيس في المسئلة
 فيه استشكل ما ذهب اليه امامهم وبيان حقيقة السحر

وحاصله ان الطروشى قال قال مالك واصحابه الساحر
كافر فيقتل ولا يستتاب سحر مسلما او ذميا كالزندق
قال محمد ان اظهره قبلت توبته قال اصبيح ان اظهره
ولم يتب فقتل فماله بيت المال وان استشر فلورثته
من المسلمين ولا آمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم
اعلم قال ومن قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت
انه من السحر الذى وصفه الله تعالى بان كفر قال اصبيح
يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته ولا يلى قتله الا المسلط
ولا يقتل الذمى الا ان يضر المسلم بسحره فيكون نقضا
فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر اهل ملثرا داب
الا ان يقتل احدا فيقتل به وقال سحنون يقتل الا ان
يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤدب من تردد
الى السحر اذا لم يباشر سحرا ولا عمله لان لم يكفر ولكنه
ركن للكفرة قال وتعلمه وتعلمه عندهما لك كفر
وقالت الحنفية ان اعتقد انه الشماطين تفعل له
ما يشاء فهو كافر وان اعتقد انه تخييل وهو تيمم يكفر
وقالت الشافعية رضى الله تعالى عنهم يصفه فان وجد
فيه كفر كالنقر باللكواكب ويضقد انها تفعل فيلتمس
منها فهو كافر وان لم يجد فيه كفر فاذا اعتقد ايا حته
فهو كفر قال الطروشى وهذا متفق عليه لان القرآن
نطق بتجرمه واجتج من لا يقول ان تعلمه كفر بان تعلم الكفر

ليس بكفر فان الاصول بتعليم جميع انواع الاضداد لم يجد رهنه
ولا يقدح في شهادته وما خذه فالسحر والمان لا يكونون كفرا
ولو قال الانسان اذ اتعلمت كيف يكسر بالله لا جنبه او كيف
الزنا وانواع الفواحش لا جتنها لم ياشم قال القرافي هذه
للمسئلة في غاية الاشكال على اصولنا فان السحر يعتمدون
اشيا تاتي قواعد الشرع ان تكفرهم بها كفعل الحجارة
المنقذ ذكرها قبل هذه المسئلة وكذا الذي يجمعون عقاقير
ويجعلونها في الانهار والآبار وفي قبور الموتى وفي بلك
يفتح الى الشرع ويعتقدون ان الاثار تحدث عن تلك
الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط
بينها وبين تلك الاثار عند صدق الغرر فلا يمكن
تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوصفها في الآبار ولا باعتقاد
حصول تلك الاثار عند ذلك الفعل لانهم جبروا ذلك
فوجدوه لا يتحرر عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك
الاعتقاد كاعتقاد اطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس
ولا يمكن التكفير بها لانها ليست من كسبهم ولا كفر
بغير مكتسب واما اعتقادهم ان الكواكب تفعل ذلك بفعل
الله فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جلت الاثار
من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الاثار عند ذلك
الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى

واما تكفيرهم بذلك فلا وان اعتقدوا ان الكواكب تغفل
ذلك والشياطين فقد رها لا بقدره الله تعالى فقد
قال بعض العلماء من الشافعية هذا مذهب المعتزلة من
استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى
فكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا يكفر هؤلاء ومنهم من فرق
بان الكواكب مظنة العبادة فاذا انضم الى ذلك اعتقاد
القدرة والتاثير كان كفرا واجيب عن هذا الفرق بان
تاثير الحيوان في القتل والضرر والنفع في مجرى العادة
مشاهد في السباع والادميان وغيرهم واما كون
المشترى او زحل يوجب شقاوة او سعادة فاما هو
خزير وتخمين لا حجة في ذلك وقد عبد البقر والشجر
فضلا هذا مشركا بين الكواكب وغيرها والذي لا امرية
فيه انه كفران اعتقاد انها مستقلة بنفسها لا تحتاج الى
الله تعالى فهذا مذهب الضائية وهو كفر صريح لا سيما
ان صرح بتفني ما عدلها واما قول الاصحاب انه علامة
الكفر فشكل لاننا نتكلم في هذه المسئلة باعتبار الفتيا
ونحن نعلم ان حال الانسان في تصديق الله تعالى
ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحال قبل ذلك
واذا ارادوا الخاتمة فشكل لاننا لا نكفر في الحال بكفر
واقع في المال والمستقيم في هذه المسئلة كما حكاها
الطوطوشى عن قدماء اصحابنا انه لا يكفر حيث ثبت

انه من السحر الذي كفر الله به او يكون سحرا مشتملا على كفر
 كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه ان تعلمه وتعلمه مكفر في غاية الاشكال
 اذ هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك والصواب ان لا يقضى
 بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على ما يختلف
 ويباينها ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث
 الخوارق ان كان مجرد النفس فهو السحر وان كان على سبيل
 الاستعانة بالفلكيات فذلك دعوة الكواكب وان كان
 على سبيل طرح القوى السماوية بالقوى الارضية فذلك
 الطلسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
 الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح
 السارحة فذلك العزيم ام قال القرافي ايضا والسحر اسم يقع
 على حقايق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقايق
 من الحيوانات وغيرها واما الطلسمات والافواق والرقا
 والغرايم والاستخدامات فالسيما عبارة عما تركيب من
 خواص ارضية كدهن خاص وكلمات خاصة توجب تحيلا
 خاصة وادراك الحواس الخمس وبعضها الحقايق خاصة
 من المأكولات والمشمومات والمبصرات والمموسسات
 والمسمومات وقد يكون لذلك وجود يخلقه الله اذ ذلك
 وقد يكون لاحقية له بل هي تحيلات والهيما امتيازها
 عن السيميا بان الاثار الصادرة عنها تضاف للاثار

السماوية من الانصالات الفلكية وغيرها من احوال
 الافلاك فيقصد جميع ما تقدم ذكره فخصصوا الواحد
 بالسميا والآخر بالهيميا والخواص للحيوانات وغيرها
 كثير ذكره وان يؤخذ سبعة اجماد ويرحم بها كل شأنه
 انه اذا ارعى بحجر عضه فاذا رمى بسبعة اجماد عضها كلها
 لقطت بعد ذلك وطرحته في ماء فن شرب منه ظهر فيه
 آثار خاصة يعبر عنها المسيرة فمذه تثبت للسحر وليس ذكره
 الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من
 هذا القبيل ولا يشك في الخواص في هذا العالم فمنها
 ما يعلم كاختصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا
 ومنها ما تعلمه الافراد كالحجر المكروم وما يصنع منه الكيميا
 ونحو ذلك كما يقال ان في الهند شجرة اذا عمل من دهن ودهن
 بر انسان لا يقطع فيه الحديد وشجرة اخرى اذا استخرج من
 دهن وشرب على صورة خاصة مذكورة عندهم في العليات
 استغنى عن الغذاء من من الاراض والاسقام ولا يموت
 بشئ من ذلك وطالت حياته ابد حتى ياتي من يقتله
 اما موته بالاسباب العادية فلا وخواص النفوس لا شك
 فيها فليس كل احد يؤذي بالعين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين الطير
 من الهوى وينقلع الشجر العظيم من الثرى واخر اثم يصل
 لتمرير لطيف ومن الناس من طبع على صحة الخمر

ولا يخطئ نالبا ثم نجد واحدا له خاصية في علم الكشف لم
 في علم الرمل واخر في النجم ومن خواص النفوس ما يقتل وفي الجنة
 جماعة اذا ركبوا نفوسهم لقتل شخص مات ثم اذا شق صدره
 في الوقت لا يوجد قلبه بل انزعوة من صدره بالهمة والعزم
 وقوة النفس ويجربون بالزمان فيجمعون عليه همتهم فلا
 يوجد فيه جزء وخواص النفوس كثيرة والطلسمات
 نقش اسما خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على زعم
 اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها فاليد في الطلسم
 من هذه الثلاثة الاسما المخصوصة وتعلقها ببعض اجزا
 الفلك وجعلها في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة
 نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس مجبولة على
 ذلك والافاق ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل
 مخصوص وهذا كان يكون شكل من بيوت تبليغ العدد
 من كل جهة ١٥ هو تيسير العسير واخراج المسجون ووضع
 الجنين وكل ما كان من هذا المعنى وضابطه بطول زج
 واج وكان الغزالي يعتنى به كثيرا حتى نسب اليه والرقا
 الفاظ خاصة يحدث عندها الشفا من الاسقام والادوا
 والاسباب المهلكة ولا يقال لفظ الرقا على ما يحدث ضررا
 بل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها مشروع كالفاحة
 وغير مشروع كرقا الجاهلية والهند وغيرهم وما كان بكفرا
 فهى الامام مالك رحمه الله تعالى عن الرقا بالجمجمة والغزالي

كلمات ينعم اهل هذا العلم ان سليمان على نبينا وعليه الصلاة
والسلام لما اعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجاث
يبحثون بالناس في الاسواق ويخطفونهم من الطرقات
فسال الله تعالى ان يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
من الفساد فولى الله الملائكة على قبائل الجن فنفوهم من
الفساد ونجاة الناس والزمهم سيدنا سلما صلوات الله
وسلامه على نبينا وعليه الففار والخراب من الارض وثور
العاصر ليسلم الناس من شرهم فاذا عتى بعضهم وافسد ذكر
المعزم كلمات تعظيها تلك الملائكة وينعمون ان لكل نوع
من الملائكة اسما امرت بتعظيمها ومتى اقسم عليها بها اطاعت
وابايت وفعلت ما طلب منها فالعزم بتلك الاسماء على ذلك
القبيل يحضره ملك القبيل من الجن الذي طلبه او الشخص من
يحكم بينهم بما يريد وينعمون ان هذا الباب انما دخل الخلل
من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فانها عجيبة لا يدري هل هي
مضمومة او مفتوحة او مكسورة ونما اسقط بعض النسخ
بعض حروفه من غير علم فيمثل العمل فان المقسم بلفظ لغوي
لا يعظم ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المقسم
والاستخدامات قسمان الكواكب والجان فيزعمون ان للكواكب
ادراكات اذا قربت ينحور وتلي شئ خاص على الذي
يباشر البصير ونما تعدت منه افعال خاصة منها ما هو
كاللواط ومنها ما هو كقرصم وكذا لك الالفاظ التي تخاص

بها الكواكب منها ما هو كفر صريح ينادي بلفظ الالهية
 ونحو ذلك ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات
 مع الجحور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية تلك
 الكواكب مطيعة له متى اراد شيئا فعلته له على زعمهم
 وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم اذا علموا لهم
 تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب
 على المشغل بهذا الكفر ولا يشغل به مفلح ولا مسدد النظر
 وافر العقل وبعد ان علمت حكم السحر على مذهب الشافعية
 والمالكية والخنفية فلا باس بذكر حكمه عند الحنابلة فان
 كتبهم مشتملة على غرائب فيه بينها صاحب القروع وحاصل
 عبارته ويكفر الساحر باعتقاده حله وعنه اى عن احمد لاظهار
 ابن عقيل وخزم به في التبصير وكفره ابو يعلى بعمله قال
 في الترغيب هو اشد تحريما وحمل ابن عقيل كلام الامام
 احمد في كفره على عقده وان فاعله يفسق ويقتل حلا
 فعلى الاول يقتل وهو اى الساحر من يركب مكشدة فتسير
 به في الهوى ونحوه وكذا قيل في معزم على الجن ومن جمعها
 بزعمه وانما امرها مطيعة وكاهن وعراف وقيل يعزر
 وقيل يجوز تقزير وتوب بالقتل وفي الترغيب الكاهن
 والمجنم كالساحر عند اصحابنا وان ابن عقيل فسق فقط
 ان قال اصبحت مجنونا وفراحتى فان امر قوما بطريقته
 انه يعلم الغيب فلا امام قتله لاسعيه بالفساد وفي القروع

من كتبهم بعد ما ذكر ما مر قال شيخنا الشيخ كمال الاستدلال
بالاجوال اهل كية على الحوادث الارضية من السحر قال ويحرم
اجماعا وقر اولهم واخرهم ان الله يدفع عن اهل العبادة
والدعابير كنه هازموا ان الافلاك ان تستحلبه فوجبه
وان لهم من ثواب الدارين ما لا يقوى الافلاك ان يحلبه
ومن سحر بالادوية والندخين وسقى مضر عزز قيل
ولو بالقتل وقال الفاضل والحواني ان قال سحري
ينفع واقدر على القتل به قتل ولو لم يقتل والمشعبذ والفايل
بنزل الطير والضارب بحصى وشعير وقد اح ان لم يعنفه
اباحته وان يعلم به عزز وكف عنه والا كفر ويحرم طلسم
وزقه بغير عنف وقيل يكره وتوقف الامام احمد رضي الله
تعالى عنه في الكل لسحري لاجل ازالة الله بسحر آخر وفيه وجهان
وساله منها عن تايته مسجورة فيطلقه عنها قال لا بأس
قال الخلال انما كره فعاله ولا يرى به بأسا كما بينه مهنا
وهذا من الضرورة التي يبيع فعلها ولا يقتل ساحر كتابي على
الاصح وفي التبصرة ان اعتقد وجوازه وفي عيون المسائل
ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال
ومن السحر السعي بالنيمة والافساد بين الناس ذلك شائع
عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فاما من يسحر
بالادوية والندخين وسقى شئ يضر فلا يكفر ولا يقتل
ويعزر بما رده وما قاله غريب ووجهه انه يقصد

الاذى بعلامه وعمله على وجه المكرواحية فاشهر السحر
 وهذا يعلم بالعادة والعرفان يوشرو وينج ما يعمل السحر
 او اكثر فيعطى حكمه لتسوية بين المتماثلين والمنفارين
 لاسيما ان ثلثنا يقتل الامر بالقتل على رواية سبقت فهذا
 اولى او المسك لن يقتل فهذا مثله ولهذا ذكر ابن عبد البر
 عن يحيى بن كثير قال يفسد النام والكذاب في ساعة مالا
 يفسده الساحر في سنين ورايت لبعضهم يحكمه عن يحيى بن
 اكثم قال النام شر من الساحر يحل النام في ساعة مالا
 يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر انما كفر بوصف
 السحر فهذا امر خاص ودليله خاص وهذا ليس ساحر
 وانما يوشر عمله ما يوشره فيعطى حكمه الا فيما اختص به
 من الكفر وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول اوجه
 من تعذره فقط فظاهر مما سبق انه رواية مخجفة من
 المسك والامر ومن اطلق الشارع كفره كدعواه غير انه
 ومن اتى عرفا فصدقه بما يقول فكيل كفر النعمة وقيل
 قارب الكفر وذكر ابن حامد روايتين احدهما تشديد
 وتأكيده نقل ابن حنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام
 والثانية بحسب التوقف ما في الفروع وهو مشتمل على
 غرائب ونفائس يرتدع بها السحر وعبادة الشقيع
 ولا تقبل في الدنيا توبة زنديق وهو المنافق وهو من
 يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويبطن

افسق من تكررت ردتا وسب الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم صريحا وبفضه ولا الساحر الذي يكفر بسحر ثم قال
 ويقتل الساحر المسلم الذي ركب المكنسة فتسعين مرة في الحوي
 ونحوه ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر بادوية
 وتدخين وسقي يضرفا انه يقتض من ان قتل بفعله غالبا والا
 فالدية ومشهد وقايل بن جر الطير وضارب بحصى وشعر
 وقداخ ان لم يعتقد اباحة وان لم يعلم به يعزروا بكف عنه
 محمد طسبه ورقية بغير عرق وييجوز الحل بسحر الضرورة
 انتهى وبقيت هنا فوا نذكر ما سبذكرها وان لم يكن لها كبيرة مناسبة
 فمن نحن فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختصر
 السحر والعين لا يكونان في فاضل لان من شرط السحر الجرم بصدور
 الاثر وكذلك اكثر الاعمال من شرطها الجرم والفاضل الممتلي
 علما يرى وقوع ذلك في الممكنات التي يجوز ان توجد وان لا
 توجد فلا يصح له عمل اصلا واما العين فلا بد فيها من شرط
 لتعظيم البرئ والمقتل الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه
 الى هذه الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من الجحائر والتركان
 والسودان ونحو ذلك من ارباب النفوس الجاهلة فيقال
 السحر له حقيقة وقد سموت المسحورا ويتغير طبعه قاله
 الشافعي وابن حنبل رضي الله تعالى عنهما وقالت الحنفية
 ان وصل الى بدنه كالادخان ونحوه جاز ان يوشى الاقلام
 وقالت القدرية لا حقيقة للسحر وهذا لا يصح فان

ما لا حقيقة له لا يوثق وقد سحر النبي صلى الله عليه وآله وقد
 سحرت امر المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترى
 وقد اطبقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على صحة ذلك
 ومن حجة الزاعمين انه لا حقيقة له قوله تعالى يخيل اليه
 من سحرهم انها تسعى ولا ندر لو كانت له حقيقة لا يمكن الساهر
 ان يدعي النبوة فانه قد ياتي بالحوارق على اختلافها
 والجواب ان السحر انواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن
 الثاني ان اضلال الخلق ممكن ولكن الله تعالى اجري العادة
 بضبط مصالحهم فما ييسر ذلك على الساهر وممن يمكن
 يمنعه الله تعالى من الدخول في العالم لانواع من الحكم
 مع انما ينبغي الفرق بين السحر والمعجزة من وجوه
 فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء
 وسحر الصغرة وغيرهم مما يتوهم انه خارق للعادة قد
 اشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم
 الموقع في الدين فالكل امر عليه من ثلاث اوجه فرق
 في نفس الامر باعتبار الباطن وبقربان الظاهر
 اما الفرق الواقع في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات
 والسيما وجميع هذه الامور ليس فيها شيء خارق
 للعادة بل هي عادة مجرت من الله تعالى بترب مسببات
 على اسبابها غير ان تلك الاسباب لم تحصل الكبر عن الناس
 بل للقليل منهم كالعقاقير التي يعمل منها الكيمياء المشتهر

التي يعمل منها النقط التي تحرق الحصى والذهن الذي
 من ادم بئر لم يقطع فيه حديد ولا تقود عليه النار في هذه
 كلها في العالم امور غريبة قليلة الوقوع واذا واجهت اسبابها
 جرت على العادة فيها وكذلك اسباب السراذ واجتهدت في ذلك
 السيميا وغيرها كلها جارية على اسبابها العادية غير ان الذي
 يعرف تلك الاسباب قليل في الناس واما المجتهدات فليس لها سبب
 في العادة اهلها فلم يحصل الله في العالم متدارك يفلق البحر ويسير
 الجبل ويخود لك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل بالامر ينقول
 وما يدري ان هذا له سبب والاخر لا سبب له فنذكر له الفرقين
 الآخرين أحدهما ان السحر وما يجري مجرى سحره مختص بمن عمل له حتى
 ان اهل هذه الحرف لا يستدعاهم الملوك ليسئلوا لهم هذه الامور
 يطلبون منهم ان يكتبوا اسما كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون صنيعهم
 لمن سألهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سألوا
 قال العلماء واليه الاشارة بقوله تكلم وترعده فاذا هي بيضاء
 للناظرين اى لكل ناظر ينظر اليها ففازت بذلك السحر والسميا
 وهذا فرق عظيم الفرق الثاني قران الاحوال المنفردة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المنفردة
 في حق غيرهم فثبت النبي عليه افضل الصلاة والسلام افضل
 الناس نشأة ومولدا وشرفا وخلقا وصدقا وادبا
 وامانة وزهادة واشفاقا ورفقا وبعدا عن الدناءة والكذب
 والتمويه الله اعلم حيث يجعل رسالته ثم اصحابه يكونون

في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كما صحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا يجتمعون في العاوم على انواعها من الشريعة
 والفقهيات والحنانيات والسياسات والعلوم الباطنية والظاهرة
 حتى انه روي ان نيليا جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وانهم
 تكلموا في اربعة من شئهم الله من العشاء الى ان طلع الفجر مع انهم لم يدروا
 ورقه ولا قرؤا كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين
 لو لم يكن شاهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا احبابه لكفروا
 في اثبات نبوته وكذلك ايضا ما علم من قرط صدقه حتى كان يقات
 محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه القران من الحاليم والمقاليه
 العجائب والسامر على العكس في ذلك ومنها قال بعض الحنفية
 اعلم ان من تلفظ بلفظ الكفر كفر وان لم يعتقد انه لفظ الكفر ولا
 يعتقد بالجهل وكذلك اكل من ضحك عليه او استحسنه او رضى به كفر
 ومن اتى بلفظ الكفر حبط عمله وتقع الفرق بين الزوجين وتجذ
 النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والشري من لفظ الكفر حتى ان
 من اتى بالشهادة عادة ولم يجمع عما قاله لا يرفع الكفر عنه ويكون
 وطئه وطئ زنا وولده ولد زنا وعند الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه لو ما على الكفر حبط عمله ولو ندم بعد الايمان لم يحبط
 عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم
 لم يقضها وعندنا يقضيها وبكذا الكج فلواتي بكلمة جري على لسانه
 كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر به كانه هذا الحنفى وما حكاه عن
 مذهبا صحيح بل مذهبنا موافق للحكمة ما قاله آلاء باطلاة علم

القدر بالجهل فانه عندنا يعد زمان قرب اسلامه او نبتا
 بعيدا عن العلاء والآ في اطلاقه وقوع الفرق بين الزوجين
 فانها عندنا لا تقع ان صدرت الزمة من احد الزوجين قبل الوطء
 فينشد تقع الفرق مطلقا فان وقعت من احدهما بعد الوطء انظرنا
 المرتد فانه اسلم قبل انقضاء العدة بان بقاء النكاح وان استمر
 لا انقضائها بان بطلان النكاح من يوم الزمة وما ذكره من الخلاف
 بيننا وبينهم في المخطاط صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسراء
 اما بالنسبة لبطلان ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد
 بتدريته فحسن موافقهم على ذلك فقد نص الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه في الامر على ان الانسان اذا ارتد والعياذ بالله ضبط
 ثواب جميع اعماله وانما الذي بقي لصورها فخط حقي لا يلزم
 القضاء لقوله تعاو من يرتد منكم عني دينه فهو كافر
 فالملك جلت اعماله الآية فربب فيها جوب الاعمال على الموت
 مرتدا وبه تقيد الآية الاخرى الطلقة تحسب الاعمال بالردة
 ومنه بان من كفر بغيره صلى الله عليه وسلم او تنقيصه تقبل توبته
 اتفاقا ويجب استنابته على الاصح واما من كفر بعبد صلى الله عليه
 وسلم او تنقيصه صريحا او ضمنا وشبهه الملك فاختلافنا في تحريم
 قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه تقبل منه
 لارادة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سهوا او شحوه ومن ثم
 قال صاحب المختصر منهم اخذوا قدامه عن المشاف وان سب نبيا
 او ملكا وان عرض او لعنه او عابه او قذفه او استخف بمهقر او غير

صفتهم او الحق به نقصا في دينه او خصلته او عض من مرتبته
او وفور علمه او زهده او اضاف له ما لا يجوز عليه او نسب له
ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او قيل له بحق رسول الله
فامتن وقال اردت العقرب قتل ولم يستب هذا الا ان يسلم
الكافرون ان اظهروا انه لم يرد ذمه بجمل او سكر او تهووا تهوى
واستدلوا على ذلك بامور الاول بقوله تعالى ان الذين يؤذون
الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدا لهم عذابا مهينا
ووجه الدليل ان من لعن الله كذلك واعدا ما ذكر فقد ابعده
من رحمة واحله في ويل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر
وحكمه القتل ناقضت الاية ان اذى الله واذى رسوله كفر
نعم الملاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز
اذ هو اصيل الشر الخفيف للموذي فان زاد كان اضرارا
والثاني بقوله تعالى قل ابالله والياته ورسوله كنتم تستهزؤن
لا تعذروا فقد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون
كفرتم بقولكم في رسول الله والثالث بخبر ابي داود والترمذي
من لنا بابن الاشرف من لكعب بن الاشرف اى من ينشد
لقنله فقد استعلن بعدا وتناوها ثنائيا وفي رواية فانه
لقد دعى الله ورسوله ثم وجه اليه من قتله غيلة دون دعوة
بخلاف غيره من المشركين فعلمه باذاه له فدل على انه
لم يامر بقتله للاشرار وانما امره للاذى والرابع بما رواه
ابوداود انه صلى الله عليه في يوم الفتح امن الناس بالحجة

كما نوايؤذونه منهم ابن ابي صرح اخبأ عند سيدنا عثمان
 رضي الله تعالى عنه فجا به لما دعي صلى الله عليه وسلم الناس الى
 البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبايعه فظفر اليه
 ثم ثاب كل ذلك يا بني ثم بايعه ثم اقبل على اصحابه فقال ان كان
 فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كففت يدي عن بيعته قالوا
 هل لا اومات لنا فاننا لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي
 لنبئ ان يكون له خاصته الا عين ومنهم عبد الله بن خطل وجاريته
 امر صلى الله عليه وسلم بقتلها لانه كان يقول الشعر بمجوه به
 ويامرهما ان يغتيا به وروى البراء ان عقبه بن ابي معيط
 نادى يا معشر قريش مالي اقل من بينكم صبل فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقتل لك على رسول الله
 وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعت عليا والزبير رضي
 الله تعالى عنهما ليقتلاه وهجنه امرأة فقال من لي بها فقال
 رجل من قومها انا يا رسول الله فقتلها فاخبر النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك فقال لا ينقطع فيها عتران اي لا يبري فيها
 خلف ولا نزاع قالوا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امر
 بقتل من اذا ه او انتقصه والحق له وهو مختير فيه فاختار
 قتل بعضهم والعفو عن بعضهم وبعد وفاته تعذر تمييز
 المعقون من غير فبقى الحكم على عمومهم في القتل لعدم الاطراح
 على العفو وليس لامته بعده ان يسقطوا حقه لانه لم يرد عنه
 الاذن في ذلك والخامس باجماع الامّة على قتل من نقص

من المسلمين وسأبه ومن حكم الإجماع على ذلك من المحدثين
وغيرهما كجده بن سحنون وعبارته إجماع العلماء على كفر شائعه
المنقصر له وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الأئمة القتل فمن
شك في كفره وعذابه كفره وما صح به من كفر السيئات
والشاك في كفره هو ما عليه أثمنا وغيره كما علم مما مر لكنه
عندنا كما لم يرد في ستناج وجوبا فورا فان اصر قتل ولو امرأة
لعمري قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وإن أسلم مع
إسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا
واقاموا الصلاة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم أم من
أقال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله الحديث وقيل لا يجب استنابة
المرتد لأنه مهمل الدم وقيل لا يقتل فوراً إذا لم يتب بل يمهل ٣ أيام
لاحتمال شبهة عرضته له فيسبح في أرض التوبة والجواب عن
أدلتهم المذكورة أما عن الأول والثاني فالإيمان ليس فيها إلا
كفر مؤذير عليه أفضل الصلاة والسلام وهذا محل وفاق
أما كونهم يقتل بعد التوبة والإسلام فلا دلالة فيها على ذلك
أصلاً وعن الثالث والرابع وما شابهما مما ذكر فيها وغيره
أنه لا دليل لهما في ذلك أيضاً لقيام الكفر بالحكمي عنهم مع الزيادة
في العناد فيه وقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنه لا مصيبة لاحد
بعد دعواه إلى الإسلام إلا بالأسلام فكل من المذكورين مهمل
الدم لأنه دعى إلى الإسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا يجد سببه
لنبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم ذكره صلى الله عليه وسلم لتعم

فذل عقبه شيئين كفره واقره عليه ولقتل شيئين
اذ اية الله واذا اية رسوله صلى الله عليه وسلم وبعث على الحرب
لقتل الكاذب عليه انما هو كذبه مع كفره على ان هذا كذب
فيه افساؤهم بين المؤمنين فيكون به قد حارب الله ورسوله
وسعى في الارض فسادا فقتل له لذلك لا لطاق الكذب
لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوجب القتل وقتل المرأة التي
بجنت انما هو كفرها مع هجائها لا لجهتها فقط ومن ثم نقل
عنها انما كانت تعيب الاسلام وتحرض على اذاه صلى الله عليه وسلم
والحاصل انه لا دليل لهم الا ان ذكر وصورة فيها ان مسلما
طرا عليه الكفر بسبب السب ثم نزع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه
وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكرناه اذ
لا نزاع بيننا وبينهم في ان الكافر الاصل اذ بلغه الدعوة
وامتنع من الاجابة وحارب بيده ولسانه او لم يحارب بالكلية
انه مهدر الدم قطعا وكل ما ذكرناه في الثالث والرابع من هذا
القبيل وبهذا يندفع قولهم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
امر بقتل من اذاه الى آخر ما قد مر عنهم وهو ينقل انه صلى الله
عليه وسلم امر بقتل مسلم بسببه بل عفي عن من قال من المسلمين
هذه قسمة مما يريد بها وجه الله ومن قال اعدل ومن قال اعطني
من مال الله لا من مال ابيك وجدك ومن قال ليخرجن الاعوان
منها الاذل ونظائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه
قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول بقتله ايضا

لكفره وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسبب
 سبه من غير قبول التوبة ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله
 عليه وسلم حق له وحقوق العباد مبنية على المشاحة فكيف جاز
 لنا مع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم اشبه
 حقوق الله تغليظا من حيث ان تنقيصه كفر كتنقيص الله تعالى
 فلتكن مثاه تخفيفا من حيث ان الاسلام يرفع تحتم قتل فاعل
 ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل جدا
 لارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون
 ذلك لان الفرض انه حد لارادة فان قلت حد الزنا ونحوه
 لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك مخارج
 من القياس اذا اختلف في كل مفصلة ان تسقط بالتوبة
 الا ما استثنى كحد الزنا فلا قياس عليه لان ما خرج عن القياس
 لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفا
 نقلا عن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
 اصحاب الشافعي لا تفاقصه على عدم قتله في سب غير
 قذف واما السب الذي هو قذف بجهوره كما قاله غير
 واحد من المتأخرين من محبون لعلم قتله ايضا العموم
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد

مسلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم
 يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحد ثلث الشب
 الزاني والنفس بالنفس والمارك لدينه المفارق للجماعة وقوله
 امرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك
 عصموا مني دماءهم وأموالهم وقوله الأسانم يجب ما قبله ومن ثم
 نفس الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على ما يوافق ما مر عن اصحابنا
 الموافق لهذه الآية والإحاديث وعبارتها وإذا اراد القوم
 عن الاسلام الى يهودية او نصرانية او مجوسية او تعطيل
 او غيره ذلك من اصناف الكفر ثم ظاهرا حقنوا دمه
 بالتوبة واطهار الاسلام انتهت فواصل عموم قوله او غيره ذلك
 فان الامام الجهم ابن الرقة فقيه المذهب وتلميذه السقي
 السبكي وغيرهما واحكامه متفقون على ذلك ويوافقهم قول
 ابى بكر الفارسي فيما نقله عنه الفاضل حسين اجتمعت الامة
 على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا لان من سب
 النبي صلى الله عليه وسلم مخرج عن الايمان والمرقد يقتل احدا
 فان تاب قبلت توبته ولا ينافيه قوله من قذف نبيا قتل محدا
 بعد توبته لان هذا في قذف نبى وليس كلاهما فيه لان ما ذهب
 اليه في ذلك ضعيف كما قاله جماعة منهم حجة الاسلام الاما القرافي
 رحمه الله تعالى وبتقدير صحة لا يصح قياس السب على القذف
 لانه يوجب الحد مرة واحدة والسب الموجب الكفر لا يوجب

تعزيزاً مرة واحدة بعد التوبة كالردة وبغير السب فكان
القذف الفحش من السب وأما ما قاله السبكي من أن صاحب تبييننا
محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان مشهوراً قبل سبه له بفساد
عقيدته وتوفرت القرائن على أنه سبه قاصداً الشقيص يقتل ولا
تقبل له توبة فهو من انتحل مذهباً وارثناه رايًا لنفسه
معتبراً بأنه مع جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الأئمة الشافعية
رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته الكبرى
ومن شتم قال شيخنا زكريا متقى الله تعالى هذه لما سئل عن
سب النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد أو أن تاب كما
في الشفا عن أصحاب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه القنوي
على عدم قتله كما جزم به أصحاب في سب غير قذف ورجحه القزالي
رحمه الله تعالى ونقله ابن المقرئ عن تقيهم في سب هو قذف
لأن الإسلام يجب ما قبله ونقل قتله عن أصحاب الشافعي
وهم يلزم متفقون على عدم قتله في السب الأول وجمهورهم
من جرحون له في الثاني أم ومنها اتفق السبكي رحمه الله تعالى
قال القاضي يقضي والمفتي بهذا أي من الهذيان كما يدل عليه
الجواب الثاني فتألهما حاصله يخشى على قائل ذلك الكفر لأن القنوي
بين حكم الله تعالى تألهما بتبين ما أسكل والمفتي يحكي حكم
الله تعالى وهو وارث النبوة والقاضي يفصل ويلزم بمقتضى
القنوي قال الله تعالى قل الله يفتيكم في الكلاله والله يعق
بالحق مكل من المفتي والقاضي يحكي له اجر عظيم والمفتي اعلا

والقاضي تابع له لانه وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى
امامه فمما علم ان المفتي بهذه مجمع اعتقاد ان فتواه صواب
فيما اخبر به عن الله تعالى فهو كما فرو من اطلق تلك العبارة
فانما هو كجمله بمعناها واعتقاده ان الفتوى لا الزام فيها
وليس كذلك بل يلزم المفتي الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو
انجح منها وتصور اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك
انما هو لاختلاف تصوير افخوه فان القاضي يبحث ^{ويستكشف}
اكثر من المفتي امامت او قاض بغير حق قليل الكلام فيه وما
ذكره ان المفتي اعلم من القاضي انما يتضح فيما او ما اليه كلام
من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى اما بالنسبة لاصل
منصب القضاء بحق ومنصب لا فقا بحق فالظاهر ان
الاول افضل لان فيه اقلنا والزاما بالحق وتحريا ونقضيا
اشد مما في الافتا فان المفتي انما يحري في تحرير الحكم والقاضي
يحري فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم لذلك
الابعد مزيد تحري وخص ونقب تام فكان منصب القضاء
افضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان افضل الاعمال اشتملها
الا لعارض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل المراتب الامامة
العظمى فالقضاء في الافتاء وافق ايضا فمن نسب اليه مكفر
كذا فاطلب من شافعي ان يحكم بحقن دمه حتى لا يرفع
لنا لكي بينة زور في هذه ولا تقبل توبة من هذا الشافعي ان يحكم
بخطئه وعدم تقريره وان لم تقم عنده بينة بذلك فقال باحاصله

الذي ارا منه اذا تلفظ بين يدي شافعي مثلاً بكلمة الاسلام
 وطلب منه الحكم له بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جازاً الحكم
 باسلامه وعصمة دمه وعدم تنزيهه ولا يحتاج لاعترافه
 بمكفر لانه قد يكون بريئاً فاجاوه للكذب بذلك لا معنى له
 بل لا يجوز امره بذلك ويمكن في الحكم استناده لما سمع منه
 من اسلامه وبريئته على المالكى المقرض له لان اسلامه الآن
 وعصمة دمه مقطوع به اما بفرض انه بري فواضح او انه فعل
 مكفر فاسلامه مباح له فصمته ثابتة قطعا والحكم بالحق
 حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الان انشا وشرط الحكم
 بصحته سبق مكفر لانه انما حكم بالعصمة وهي مسندة الى
 مقطوع به اسلامه المستمر والمستأنف فلم يضر الشك في تعيينه
 ولذلك نظائر منها ما لو قال موكل في شر جارية بعشرين انما
 امرتك بعشرون فانه يحلف وتقع الجارية ظاهراً للوكيل
 وليستحب للحاكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان كنت
 امرتك بعشرين فقد بعثتك بها او بعثتك بها بلا تعليق فيقول
 لتحل له باطناً بتفدي رصده ووافقتنا المالكية على ذلك ولو طلب
 الوكيل حينئذ الحكم بصحة ملكه لها اوجب بلا شك فيحكم له بالملك
 وحصل التصرف المبرتب عليه لتحقيق سببه اما الشر الاول
 والثاني وان كان مبهما لا بصحة الشر الثاني لانه لم يتحقق
 سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحاً حكماً جازحكه
 بذلك مع انه لم سببه فكذلك في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببها

من الاسلام المستمر او المنشأ ولنا ان نقول لهذا ايضا
ان يحكم بصفة اسلامه ويفرق بينه وبين ما من علم الحكم
بصفة الشراء الاول بان البيع يشترط لصحة امور منها
المالك ونحن شاكون في ملك الموكل وحاكون بملك الوكيل
لما ظاهره فلا يتصور مع ذلك الحكم بصفة الشراء الثاني للشك
في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ التلطف
بكلمته اما اقرا ولا اله الا الله الخ واما انشا او محتمل لما كما شهد
ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها ومعنى
الانشاء معرفة كالشهادة بين يدي الحاكم وبإي معنى فرض
فهو اقرار صحيح وانشا صحيح ومعنى صحة ترتب اثره عليه
ومن اثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي بذلك
فغناه انه ترتب هذه الاثار عليه وسبب الاحتياج الى
حكمه ان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلما ذكرها الفقهاء
وقسموها الكفار الى اقسام منهم من يصير ببعض الالفاظ مسلما
ومهم من يشترط فيه زيادة فحكم القاضي بالاسلام بالنسبة
الى اللفظ الموجود معناه انه كان في صيرورته مسلما فيرفع
الحكم الخلاف في اشتراط لفظ اخر وفي منع اباحة دمه بشيء
صدر منه وان جعل ولو لم يقصد القاضي رفع الخلاف
وقلنا باشتراط قصده في غير هذا لان الصورة انه ادعى
عليه انه صدر منه ما ينافي في الاسلام فالقاضي انما يحكم
ليدرأ عنه القتل بما عساه يثبت ومنها لو شك هل تطلق

اولا سن له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد ذلك اقراء بيعة
بانه طلق جاز للحاكم الحكم ببقاء العصمة مستندا الى مراجعته
تلك وان كان حين الرجعة شاكا في صحتها فكذا اذا ثبت هنا
بعد الحكم بعصمة دمه تلفظه بمكفر لا يلتفت اليه ويحكم بانه
ارتفع اثره بالاسلام بل لو شك هل طلق بلفظ الحرام
او بعينه فراجع وحكم القاضي ببقاء العصمة مستندا للرجعة
ثم ثبت انه قال انت حرام لم يكن للحنفي وان كانت الكفايات
عنده بواش ان يحكم عليه بذلك لان الشافعي منعه من ذلك
بحكمه السابق وان كان عند الحكم شاكا هل خاطبها بلفظ
الكفاية لاستناده الى بثوت العصمة في اعتقاده بالمراجعة
ببقيين سوا اطلاق بصرح امر بكفاية ومنها لو قال ان كان
هذا الطائر غرابا فانت طالق وان لم يكن انت طالق
فطار وجهل فللحاكم الحكم بطلاقها لانه لازم على كل تقدير
وان جهل عين سببه فلو علق بمختلف في صراحته ولم ينو
ورأى الحاكم انه صريح فحكم بالطلاق او كفاية فحكم ببقاء
العصمة ثم بان انه غراب فليس حكم آخر الحكم بخلاف ذلك
مستندا الى انه حكم قبل تيقنه احد الطرفين اذ لو كان
كذلك لم يتجه حكم اصلا وحصل الضرر ببقاء المرأة مع
الجهل بالحال معلقة لا منكوبة ولا مطلقة واعلم انه لا يشترط
قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستندا للشيء وهناك
ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم بيعة وهو يرى

تقدّمها نقضه وإن لم يرد لم ينقضه ونظيره هـ لو
حكم بما ألقى بعصمته مستنداً للإسلام المستمر ثم ثبت
عنده مكفر جاز له الحكم بأهل دمه وكذا غيره ممن يرى ذلك
لأن الحكم الأول إنما كان لظن عدم مكفر بحيث ثبت بات
بطلانه بخلاف حكم الشافعي فإنه صحيح وإن فرض وجوب ذلك
المكفر فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم فالضابط
أن كل حكم قاربه ما لو علم به الحاكم لم يحكم بنقض على تفصيله
بيناه في مسألة القذف وكل حكم قاربه ما لو علم به حكم لا ينقض
وبالجملة من ادعى عليه بكفر لم يثبت لوطيه فإلّا ليقضه فطلب
من حاكم شافعي أن يحكم بعصمته فمن يمنعه يلزمه أن يتمكن الظالم
من قتله مع قدرته على إلقائه ومنها لو انتزعت دار من داخل
بيته وحكم له بها ثم أقام الدار بينة عنده نقض وقيل لا وقيل
أن كان قبل التسليم فإن أقامها عند حاكم آخر فإن علم أن
الحاكم الأول إنما حكم لعدم علمه ببينة الداخل فكذلك وإن
احتمل أنه حكم ذهاباً إلى ترجيح بينة الخارج وهو من أهل
الترجيح أو استشكل الحال لم يقض على الأصح بل أقر في اليد
المحكوم له فإذا كان هذا قول الأصحاب فيمن لم يقصد حكمه
منع ما هو متوقع بثبوت فكيف في مسئلتنا التي قصد الحاكم
بحكمه عصمة المحكوم له نسب إليه ويتوقع بثبوت هذه
المسئلة يلزم أن يتحرر ويعتق بها فإن الناس يحتاجون إليها
ولقد بلغني من ابن دقيق العيد أنه يريد الشهادة عنده

بحكم حنفى بعبئة دم من نسب اليه مكفر لينقذه فامتنع
 وامر الشاهدين بان يشهدا على المنسوب اليه ذلك بالاحترار
 فذهب اليه وشهدا على اقراره بما نسب اليه ثم حكم بعبئة دم
 حكما بشدا وهذا منه اما احتياط او لعدم نظر في المسئلة مع ان
 كنت اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت الحق يقتضي ان
 ذلك ليس بشرط والحق احق ان يتبع وقد قال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في مختصر المرفوع رحمه الله تعالى لو شهد عليه
 شاهدان بالردة فانكر قيل له ان اقررت بالشهادتين
 وتبرأت من كل دين بخلاف دين الاسلام لم يكشف عن غيره
 انتهى قيل اراد الكشف عما يشهد الشهود من ردة وقيل الكشف
 عن باطن امره لانا لا نطلع على افعال القلوب وعلى كل
 فقد صرح الاصحاب بانهما لو شهدا عليه بالردة قبال وان انكر
 فعليه ان يسلم ولا يفتيه اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته
 برده قال ابن الصباغ ولا يفتيه ايضا الحكم باملا منه فكلامهم
 ميم كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باملا منه فيشهد لما
 قلناه لشمول كلامهم للحمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باملا
 فقط لا يرفع الخلاف لان المالكي يقتله للمد لا للكفر بخلاف
 الحكم بعبئة الدم انتهى المقصود من كلام السبكي وفيه مناقشة
 لا يستملها هذا الكتاب فاولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قد
 من ابن دقيق العيد نعم قال الغزالي في اديا القضا وتتبعه
 شيخنا في مختصره قال ابن الفاهو قال الشافعي اذا ادعى

على رجل انه يرتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت لرجل
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك برئت
 من كل دين يخالف دين الاسلام ام تقول بعض القضاة
 ان ادعى عليه بذلك او جاء بنفسه يطلب الحكم باسلامه
 فلفظ ما قبلت غلط ام كلامها وهو لو اوفق بعض ما ذكره
 السبكي الا ان يقال الحكم بالاسلام غير الحكم بعقوبة الدم
 الذي اكلام فيه وقالوا ايضا شهدوا بكفره وفصاوه وقال
 انما مسلم يكف حتى يتلفظ بالشهادتين وان يبرأ من كل دين
 يخالف دين الاسلام ولا يشترط ان يقر بالكفر ثم يسلم وسئل
 السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه
 من الاحاديث فاجاب عن الاول كما انك واحد من يقول
 بقتله مطلقا وان ثاب كازديق وعند الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنهما نما يكفران تكلم بكفر او اعتقده ان كوكبا
 يفعل بنفسه او انه يقدر على قلب العين وتقتل قوبته ولا
 يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل نفسه يقتضى
 منه بشروطه وما عدا ذلك يضر ودليلنا فيه الخبر الصحيح
 لا يحل دماء من مسلم الا باحدى ٣ كفر بعد ايمان اى كما
 في الحالة الاولى وزنا بعد احصا و قتل نفس غير نفس
 اى كما في الحالة الثانية فالحالة الثالثة لا يقتل فيها بنفس
 هذا الحديث لانها ليست احده الثلاث ولم يصرح بحديث
 يقتضى قتاله وخبر هذا الساحر ضرره بالسيف ضعفه

الترمذى وجعله موقفا فهو قول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه
 وسلم لبس اليهودى الذى سحره والآثار عن الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم اجمعين بخلافه فعن عمر رضى الله تعالى عنه اقلوا
 كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبى صلى الله عليه وسلم
 انها قتلت جارية سحرتها وجعلت ثمنها فى الرقاب وحمل الامم
 السافرة رضى الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحره كفر
 وفعل عائشة على ما لا كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وآله
 امرته ان اقاتل الناصر حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث
 واذا اختلفت الصحابة اتبع اشيئهم قول بالكتاب والسنة
 وكذا القتل عن لم يكفر ولا زنا ولا قتل امسبهما وقد سئل
 الزهرى شيخ الامام مالك رضى الله تعالى عنها اعلى من سحر من اهل
 العهد قتل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل
 من سحره وكان من اهل الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال
 ما اعظم الله فقيه له لا يسبرز فاجابه بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى ايصبر براى الله واسمع اى ما ابصر وما اسمعه
 فمضى ما اعظم الله تعالى فى غاية العظمة ومعنى التبع من ذلك
 انه حارت فيه العقول فالقصد الشاء عليه بالعظمة بالعظمة
 او اعتقاد هاله وكلاهما ساين وموجبها امر عظيم يصح ان يراد
 بما اعظمه وبلغنى عن شيخنا ابى حيان انه كتب بعدم الجواز
 فنظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت الفاظا من ابوالخليفة
 مستعملة بحال التعجب نحو ما انت من رجل وسبحان الله ولا اله

الا الله وكما ليوم رجلا وسبحان الله من اجل ورجلا وحسبك
 يزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفاك زيد
 رجلا فقولها العظمة لله من رب دليل بحوزة الرب في صفات
 الله تعالى وان لم يكن بصفة ما فعله وافعل به ومن جهة المعنى
 لا فرق من حيث كونه تقبلا وحكما ابن الانباري عن الكوفيين
 ان ما احسن زيد الاسم عندهم لا فعل تقديره شيء حسن زيدا
 خلا فاللصريين لا دلالة منها قولهم ما اعظم الله ولو كان
 التقدير ما ذكر وجبنا ان نقدر هنا شيء اعظم الله والله تعالى اعظم
 لا يجعل جاعل وقال الشاعر
 ما اقدر الله ولا يرى من
 قال يا فعل ان تقديره شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل
 جاعل واجاب البصريون بانه لا محذور ان التقدير شيء اعظم
 الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيمما والشيء اما من بعضه
 من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته او ذاته
 تعالى اى انه اعظم لذاته لا شيء جعله عظيمما فرقابينه وبيان غيره
 وحكي ان بعض اصحاب المبرد قدم من البصرة الى بغداد فجلس خلفه
 ثعلب فاستل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة
 وهو ان التقدير شيء احسن زيد فاورد عليه ما اعظم الله
 فالزمه فيه فانكروا عليه بانه عظيم لا يجعل جاعل وسبحوه
 حتى قدم المبرد فوافقه وبان قبح انكارهم عليه وفساد
 ما ذهبوا اليه وقيل قولنا شيء اعظم بمنزلة الاخبار
 بانه عظيم لا شيء جعله عظيمما لا مستحالة وقول الشاعر

ما اقدر الله فهو وان كان لفظه لفظا التعجب فالمراد به المبالغة
في وصفه بالقدرة كقوله تعالى فليمد له الرحمن مدا بلفظ
الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شئت قدرته تقدير
ما اعظم الله على ما بيناهم كلام ابن الانباري وهو نص صريح
في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ وان غير
مستنكر وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل
الاوجهان الثلاث التي ذكرها او يجعل مجازا عن الاختيار
واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من
التعجب وتاويل الشيء على ما ذكر وذكر ابو الوليد الباجي
في كتابه السنن ادمية منتخبة من غير القرآن من جملتها ما اهلك
على من عباد واقربك ممن دعاك واعطفتك على من سالك
وروي ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن جده
ابي بكر رضي الله تعالى عنه انه بعض سفهاء قریش حتى على
رامن ابي بكر ترايا فرب الوليد بن المغيرة ابو العاص بن وائل
فقال الا ترى ما فعل هذا السفية قال انت فعلت ذلك بنفسك
فقال ابو بكر اي ورب ما اهلك ولولم يكن هذا الا عن
القاسم لكفى فضلا من روايته عن جده وان كانت مرسلة
وفي الكشف في ذي الجلال والاكرام معناه الذي يجعله هو
عن التشبيه بخلقه والذي يقال له ما اهلك واكرمك
وفيه في ابصره واصر ان جاء بما دل على التعجب
من اذ رآه للسموات والمبصرات للدلالة على ان امره تعالى

في الآدراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والبصيرين
 لا يزيد ركة الطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجباً
 واكتفها بجزء ما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وقوله
 في حاش الله ما هذا البشر المعنى تنزيهه تعالى من صفات الخلق
 والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش الله ما علينا
 عليه من سوء فالعجب من قدرته على خلق عفيف وذكر ابو محمد
 عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري في كتابه التبصرة والذكره
 في النسخ في ما اعظم الله اى شئ اعظمه وفسر الشئ بضم ما مد
 عن ابن الانباري ومثله ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو الله
 عز وجل فيكون لنفسه عظيماً لا شئ بحوله عظيماً ثم قال
 ومثل هذا مستعمل كثيراً في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس مصام سودت صفاء ما افهم وقال نحو ذلك ايضا ابن الدهاق
 سيفيد بن المبارك في شرح الايضاح يفسر ما اعظم الله بشئ
 اعظمه وفسر ذلك الشئ بضم ما مد عن ابن الانباري وقال المنبني
 ما اقدر الله ان يجزي خلقه وقوله عليه الواحدى في شرحه
 وتبع المسيكى على ذلك التولي ابو زرعة فقال في فرائد لا نفيل
 احد من مقابري العلماء رضى الله تعالى عنهم عن اطلاق هذا
 اللفظ اى ما اعظم الله ما اعظم الله وهو لفظ دال على تقليم
 الرب بجل جلاله وتخصيم شأن صفاته العلية فانه مانع من
 اطلاقه وفي المتن بل ابصر به واسمع ثم حكى عن قتادة
 انه قال لا احد ابصر من الله ولا اسمع وقد ورد في الحديث صيغة

التجب في حق الله تعالى في السنة ايضاً فالمانع لذلك ان كان
 استناده الى ان اهل العربية يقدرون في مثل هذا **منه**
 شيء صيره كذا فمثل هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التقدير
 غير لازم ولا مطرد فقد عمنع المانع واذا كان اصل وضع اللفظ
 في اللفظ للتعظيم فلا يمنع منه لاجل ذلك التقدير ولا تمشي الفاظ
 الناس على ذلك اهل العربية التي لا دليل عليها على انه يمكن
 تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير اخلال باللايق
 بالرب جل جلاله بان يقدم في وصفه بذلك وهو اما نفسه
 او من شأه من خلقه ولا يقدّر شيء صيره كذلك وافتي السبكي
 ايضاً فيمن سئل عن شيء فقال لوجاء جبريل ما فعلته بانه
 لا يكفر لان هذا بالعبادة لله على عظمة جبريل عنده والوزن
 فيه قال لاخر سائل ان تجرد في الله فقال هجرتك لالف الله
 بان مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة وذلك كفر صريح فان اراده
 ضربها عنقه ان لم يرب فان ادعى تاويله يصرفه عن الكفر
 بان اراد اسباب الحجر التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك
 لالف سبب لله تعالى فاطلق السبب على المسبب لم قبل ذلك
 منه بيمينه لاحتمال اللفظ او قال هجرتك الف هجرة هه فذلك
 مما يحتمله اللفظ بناويل فيقبل ايضاً حقنا الدم بحسب الامكان
 ولا سيما ان كان القائل لذلك ممن لا يعرف بعقيدة سيئة
 لكن يؤدب على اطلاق هذا اللفظ بشاعة ظاهره وافتي
 شيخنا زكريا الانصاري سقى الله عهداً في تحاصفاً فقال

اسدها للآخر ليست مثلك ادخل الى الحكماء واعمل فضول ولو
 أردت ذلك لذهلت لهم وتفوضت وكفرت الف كافر فهل
 يكفر بذلك اولاً فماذا يلزمه بان يكفر بذلك الا ان يريد
 غير الكفر منه انزع الاند فلا يكفر لانه اوتكبح بحسرها
 فيلزمه الغرير البالغ الرادع له ولا مثاله من مثله لك
 وبان من تلفظ بالشهادتين بالجمية وهو يحسن الصبغة
 لا يكون مسلماً بذلك كظيره في تكبيرة الاحرام حرمنا الله
 تعالى على النار وجعلنا من جملة اوليائه المشركين الا برار
 واجارنا من سائر محن الدنيا والدين وادام لنا رضاه الى ان
 نفوز بشهوده في اسرار عليين مع النبيين والصدقيين والشهداء
 ومن علينا بالاخلاص وبالنجاة من سائر العقالات حين لا منا
 ونفع بما الفناه الخاصة والعامة وتقبله من فضله لنرى من
 آثاره غاية الراحة من احوال الكافة والطامة انه اكرم كريم وارحم
 رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ما شاء الله لا قوة الا بالله
 على هذا التاليف وغيره من ديني ونفسي وسائر انادي والحمد لله ولا
 واخر اظهروا باطننا يا ربنا ان الحمد كما ينبغي بجلال وجهك وعظيم
 سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وذريته كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم
 في العالمين انك حميد مجيد على خلقك ورضا نفسك وزنته

عمرتك ومدادك لما ذكرك وذكره الزاكرون وشغل
عن ذكرك وذكره الغافلون دعواهم فيها بسبحانك
الذيهم وتمييزهم فيها سلام وآمن دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين

وقدم هذا الكتاب المبارك في يوم الاثنين المبارك الموافق
حادى عشر شهر ذى القعدة الحرام الذى هو من شهر
١٢٤٣ ثلث وتسعين ومائتين بعد الالف من
هجرة من خلقه الله على اكمل وصف صلى الله وسلم عليه
والآله وكل ناسج على منواله بمطبعة الحجاج منصور
محمد افندي لازالت بطبع العلوم عامر مصححا بمطالعة
حضرة العبد الفاضل مولانا الشيخ مصطفى شذ
حفظه الله تعالى ونفع به وبعلمه امين